وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قطب شتمة –

العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الحركة العمالية و دورها في الحركة التحريرية

(1954–1962 م)

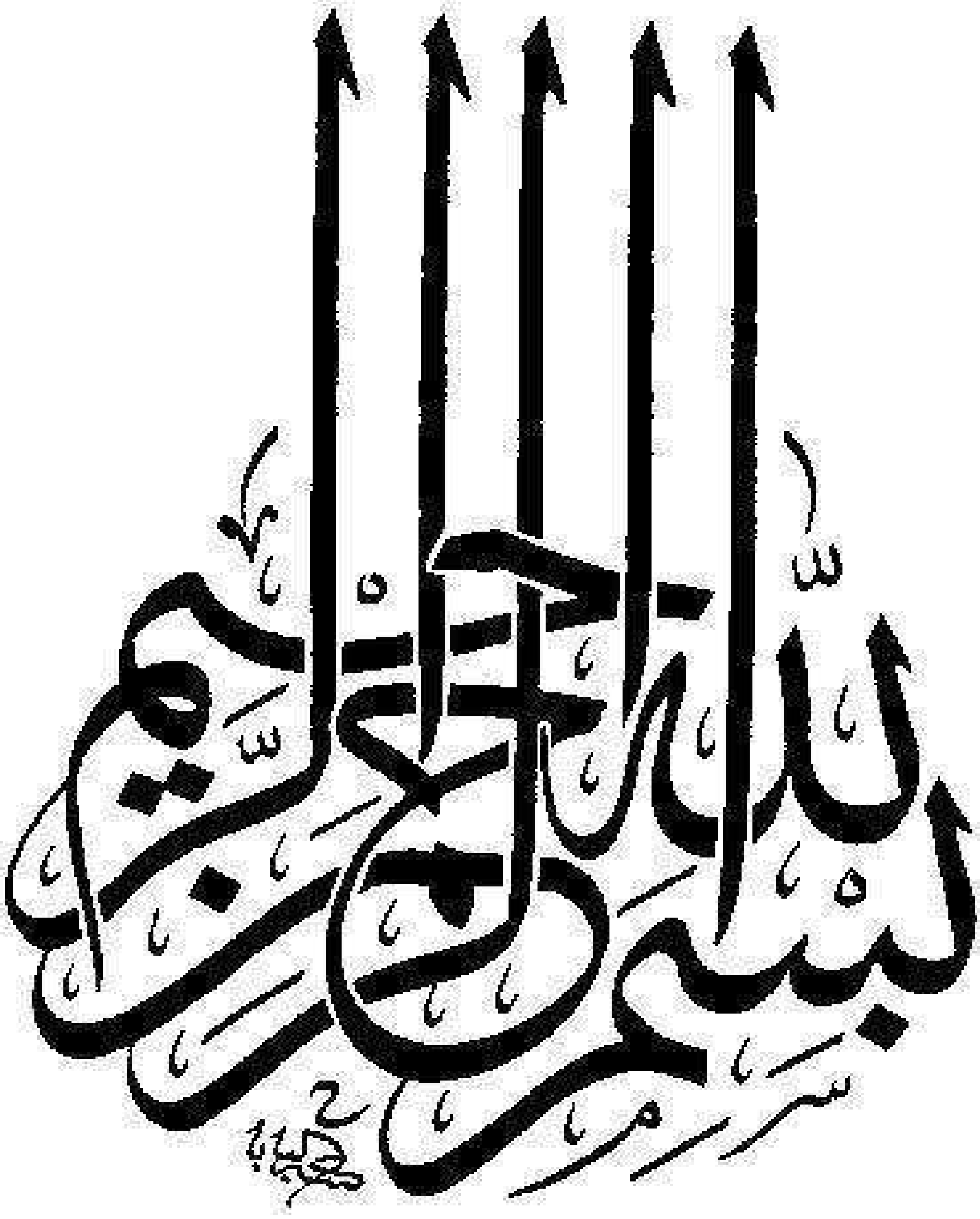
إعداد الطالبة:

تبينة سميرة

إشراف الأستاذ:

مصمودي نصر الدين

السنة الجامعية: 2014/2013


بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:"لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي
ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ
فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ
دَرَجَةٗۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ
عَلَى ٱلۡقَٰعِدِينَ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴿٩٥﴾

سورة النساء ، الآية : 95

يعود تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى إفرازات هذه الأخيرة وإلى التحولات التي استجدت على الساحة الدولية، حيث بدأت الأحزاب السياسية تظهر وتحدد هويتها بوضوح بعدما كان يشوبها الغموض في اتجاهات ومواقفها.

لقد كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير في نضج وتطور الفكر السياسي سبب احتكاك المجندين الجزائريين الذين شاركوا في الحرب بالمجتمع الأوروبي، الذي كان في ذلك الوقت يتمتع بمبادئ الحرية والديمقراطية إلى جانب ذلك إعلان الرئيس الأمريكي ولسن مبادئه الأربعة عشرة والتي من بينها حق تقرير المصير.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي الذي كان يعيشه الفرد الجزائري كان متدهورا بسبب سياسة التسلط والهيمنة والقهر التي فرضتها القوانين الفرنسية خاصة في تقليص ملكية الأراضي التي كانت مصدر أساسي للرزق هذا ما أثر على المستوى المعيشي وتراجعه وبروز مظاهر دخيلة على المجتمع الجزائري في نمط السكن وانتشار الأمراض والهجرة الداخلية والخارجية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية التي نجح الاستعمار الفرنسي بتهديمها من أجل القضاء على بنية المجتمع وتفكيكه لتحويله فيما بعد إلى مجتمع رأسمالي يخدم مصالح فرنسا، كل هذه الظروف تدل على تعكر الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي عجز على توفير الشروط اللازمة للتغير نحو الأحسن.

أولا: الأوضاع الاقتصادية:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى صاحبتها عدة تطورات وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الفرنسي بسبب الخسائر والنفقات التي تكبدها الحكومة الفرنسية، من ثم كان على الإدارة الاستعمارية إيجاد السبل الكفيلة من أجل المحافظة على الوضع الاقتصادي بناء على مجموعة من الإصلاحات لأجل إبراز أثر السياسة الاقتصادية الاستعمارية على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين. [(1)]

1-1 الزراعة:

بما أن الزراعة هي أساس اقتصاد المجتمع الريفي الجزائري فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ترسانة من القوانين العقارية التي أرادت من وراءها تقليص مساحات الأراضي وجعلها في يد الكولون، والأوروبيين الوافدين إلى الجزائر وهذا ما وسع الملكية الريفية الاستعمارية.[(2)]

لقد أظهر الإحصاء العقاري الذي أجري سنة 1930م. أن عدد المؤسسات الفلاحية 25000 وهذا ما يعادل 97.5% من الأملاك الأوربية كانت مساحتها تفوق 100 هكتار، 5.100 كانت مساحتها تتراوح بين 100 و 500 هكتار ،بينما الإحصاء العقاري الذي كان في 1950م. فقد بين وجود 22.037 ملكية ، 28.7% منها تتجاوز مساحتها 100 هكتار وتغطي كل من هذه الملكيات البالغ عددها 6.385 ملكية متوسط مساحة يقارب 373 هكتار بينما كان مجموع الملكيات المتبقية يمتد على متوسط 22 هكتار لكل منها وقد أختلت الملكية الإقطاعية 87%من مجموع الأراضي الاستعمارية .[(3)]

---

(1) خيرة بوسعادة، **التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين 1936-1939م.**
www.cdesoraw.org.29-09-2012.10:42

(2) نفسه.

(3) شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 ترجمة فتحي سعدي وآخرون،** دار الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008 ، ص786.

إن هذه الأرقام تعكس توسع الملكيات الأوروبية من الأراضي الفلاحية، وكذلك التركيز على الجانب الزراعي لأن لديه أهمية في الاقتصاد الفرنسي.

في سنوات 1920–1930 م كان متوسط مساحة الملكية الكبيرة 453هكتار في ناحية قسنطينة مقابل 365 هكتار في ناحية وهران، و301 هكتار في ناحية الجزائر وكان الرقم القياسي بحوزة دائرة بونة نظرا لوجود ملكيات غابية بها، لكن الشيء الملفت للانتباه أن تلك المساحات الكبيرة قد أصبحت في يد شركات كبيرة اعتمدت سياسة خطط لها من طرف اقتصاديين فرنسيين عملت على تقليص اليد العاملة الأوربية أو الجزائرية على حد سواء وذلك بغرض تحقيق المزيد من الفوائد، واعتمدت على المكنة دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية التي ستنتج عنها من جوع وفقر فقد تضاعفت سبع مرات وهذا أنعكس على تقلص الأجور.[1]

وعليه يمكن لنا أن نستنتج أن هذه السياسة التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية كانت تهدف من وراءها إلى القضاء على الملكيات المتوسطة والصغيرة وخلق مستثمرات فلاحية كبيرة رأسمالية تثبت بها تواجدها بالجزائر وتخدم الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى دون مراعاة أوضاع الفرد الجزائري الذي يرى في النشاط الفلاحي هو مصدر رزق وعيش مهم لا يمكن الاستغناء عنه.[2] واجتمعت الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة أن الأراضي الصالحة للفلاحة تبلغ مساحتها واحد عشر مليون هكتار، منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يملكون تسع أعشار السكان، وثلاثة ملايين بيد حوالي خمس وعشرين ألف معمر، لأن الباقي منهم يحتكرون باقي القطاعات الاقتصادية.[3]

(1) شارل روبير اجيرون,المرجع السابق، ص، ص787– 788.

(2) خيرة بوسعادة ، مرجع سابق.

(3) محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** – ج1– نشر وتوزيع إتحاد الكتاب الغرب ، دمشق سوريا، 1999، ص19.

1-1-1 زراعة الحبوب:

إن زراعة القمح هي الزراعة الأساسية في الجزائر، ويعتمد عليها السكان بدرجة كبيرة في حياتهم. ومجموع الأراضي التي كانت تزرع قمحا تقدر بـ 11.20000 هكتار في السنة ينتج نحو 8.500000 قنطار، وهو لا يكفي حاجة السكان وقد كان الكثير من المعمرين والأوربيين هم من يشرفوا على هذا الإنتاج، ويشاركوا بنحو الثلث مستعملين في ذلك أحسن الآلات في الزراعة والحصد نظرا لما لديهم من وسائل العمل ووفرة القروض الحكومية والشركات الاحتياطية وغيرها، أما أغلب الجزائريين فقد كانوا يستعملون أبسط الآلات أما بالنسبة للسدود وأعمال الري وخزن المياه فلا تفكر الإدارة الاستعمارية أصلا في إيجاد شيئا منها بالجهات التي يباشر فيها الجزائريين فلاحتهم.[1]

بقي الفلاح الجزائري يعاني أمام إجحاف الإدارة الاستعمارية، وفي السنوات التي سبقت الثورة التحريرية ازدادت الأمور سوءا حيث اهتم الكولون بالحوامض التي كانت ترجع عليهم أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير ولقد تطور منتوجها من سبعمائة ألف قنطار سنة 1931 م إلى مليونين وسبعمائة وتسعة عشر ألف قنطار سنة 1950 م، وأصبح بذلك تحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات. ولصالح الكوروم والحوامض قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز، وكذلك في شمال شرقي الجزائر أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية الفول والعدس وغيرها.[2]

ومنه نلاحظ أن مغارس الحوامض والكروم قد أنشأت على حساب زراعة القمح والشعير وبذلك حولت الجزائر من بلد مزدهر إلى مستعمرة لا يستفيد منها إلا الكولون.[3]

---

(1) أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر**، دار النهضة المصرية، القاهرة ، بدون تاريخ نشر، ص- ص113 – 115.

(2) محمد العربي الزريبي، ج1، مرجع سابق، ص18

(3) نفسه – ص20.

2-1-1 زراعة الخمور:

شهدت زراعة الخمور في الجزائر المستعمرة بين الحربين العالميتين تطورا معتبرا، فقد كانت أكثر مما كانت عليه سابقا في سنة 1914 م وكأنها الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية وكما قلنا سابقا أنها قامت بإقصاء العديد من المزروعات.

كتب " لويس برتران" في سنة1931 م يقول: " الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلد كبير كفرنسا، إنها معصرة ضخمة ينساب منها، مثل الينبوع الطبيعي، نهر خمر حقيقي ... " لقد عرفت مساحات الكروم توسعا خاصة من 1924 إلى 1935 ارتفعت من 180.144 هكتار في سنة 1924 م إلى 353.337 هكتار سنة 1932 و411.131 هكتار سنة 1939 م ونلاحظ أن هذا التوسع في هذه الزراعة في الجزائر قد وصل ّ76% وقد أتت هذه الأخيرة على حساب مزروعات صناعية أخرى كالتبغ خصوصا ومن جهة أخرى فقد وجه النشاط الفلاحي إلى زراعة أحادية المنتوج وموجه للتصدير .[1]

إن هذا الشغف الكبير بزراعة الكروم يفسر لنا حركة الفائدة التي كانت من وراءها سبب اليد العاملة الرخيصة التي كانت تعمل بها هذا ما شجع العديد من مزارعي الحبوب على تحويل القسم الأكبر من ملكياتهم بالزراعة الكروم بحجة أنهم يعانون من انخفاض في السعر الحبوب بل الأمر وصل لأكثر من هذا فقد كانت تقطع أشجار البرتقال لتحل محلها الكروم.[2]

مع أن الكروم أمنت دائما متوسط 33 إلى 39 % من قيمة الصادرات لكن أهميتها الاجتماعية كانت تنزع للانخفاض خاصة في السنوات التي سبقت الثورة التحريرية وليبقى الهدف المسطر من طرف الاستعمار الفرنسي هو التركيز على الزراعات التي تخدم مصالحه الاقتصادية.[3]

---

[1] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص792

[2] نفسه ص793.

[3] خيرة بوسعادة، مرجع سابق.

أما بالنسبة للتجارة فكانت حكرا على فرنسا، فهي تتصرف في كل خيرات الجزائر لصالحها اقتصادها، والميزان التجاري الجزائري كان في عجز مستمر بسبب الصفقات الخاسرة، إضافة أن القانون الفرنسي يمنع من نقل أي سلعة أو أشخاص إلا على السفن الفرنسية، ومن ثم أصبح المجتمع الجزائري يستهلك أكثر مما ينتج وهذا ما جعل حركة التصدير والاستيراد شبه منعدمة.[1]

1-2 الصناعة:

سياسة فرنسا الاستعمارية لم تهتم بالجانب الصناعي وتلقه اهتماما كبيرا في الأول لكن مع مرور الوقت سعت إيجاد أرضية تساعدها على ذلك مثل شق الطرقات والسكك الحديدية وبناء المنشآت ومن ثم ألزمت الإدارة نفسها من 1914-1918 م بتوليد حركة إبداع صناعي لمساعدة المجهود الحربي ودعمه لفرنسا لكن هذه الأخيرة لم تأت بنتائج مرضية، وحتى الصناعات التعدينية التي كانت موجودة لم تصل إلى تطوير إنتاجها كما كان متوقعا عند نهاية الحرب لم يكن عدد العمال يقل عن 23000 عامل يوزعون على 716 مصنع.[2]

ومع بداية الحرب العالمية الثانية 1939 م بقي الوضع على حاله تقريبا باستثناء بعض الصناعات الخفيفة التي تمثلت في جلب آلات النسيج من ليون إلى تكسان 1939 م بالرغم من خيرات الجزائر الطبيعية فإنها كانت تعاني من نقص العديد من المنتجات مثل الأقمشة وهي بلد منتج للصوف، الورق وهي بلد منتج للحلفاء وهذا ما يؤكد غياب كلي لصناعات قاعدية وهذا ما أدى إلى إيجاد حلول وتدارك الوضع القائم.[3]

1-2-1 سياسة التصنيع الفرنسية:

اتخذت الإدارة الفرنسية العديد من الإجراءات لمعالجة الوضع الذي كان موجود في الجزائر المستعمرة، بداية كانت مع المشاريع التي ظهرت في عهد حكومة فيشي حيث وضعت

---

(1) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص128.

(2) شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص816.

(3) خيرة بوسعادة ، مرجع سابق.

مخططات لتضيع سريع قادر على توفير العمل لنحو 50.000 عامل جزائري وقدرت المبالغ التي تم صرفها واستثمارها في الصناعة 10.14 مليون فرنك جار من مجموع 149.1 مليار فرنك من الاستثمارات في الجزائر، كما جرت تحضيرات لإنشاء مصانع للحديد والصلب والأسمنت والزجاج، وظهرت مؤسسات أخرى منها للآجر أنجز في وهران قبل نوفمبر 1942م.[(1)]

في سنة 1944 م تقرر بناء صناعة حقيقية على الأقل تسمح بتوفير أمن إنتاجي* وتشغل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، إذا كان المخطط الخماسي الذي وضع في 9 جوان 1946 م دليلاً لسلسلة المشاريع التي تعطى بالأولوية، فإنه من جهة أخرى يتمثل أساساً في مساعدة المؤسسات المعتمدة حديثاً خاصة من الجانب الضريبي والمالي. وبفضل مشاركة الشركات الفرنسية الكبرى انطلقت صناعات جديدة فنجد ورشات أكثر من 93 صناعة من أكتوبر 1946م إلى نهاية 1948م ونجحت منها 82 ورشة، وأوجدت 9500 منصب عمل.[(2)]

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الذي كان من 1949 إلى 1952 م الذي خصص لتحديث وتجهيز النسبة القاعدية. تركت فيه المؤسسات المعتمدة التي اتضح أنها قليلة الأهمية فأوقف بعضها كما هو حال مصنع الأجر الخزفي الحديث في وهران، وفي سنة 1954 كان يعتقد أن 1500 منصب عمل صناعي قد أحدث في المؤسسات المعتمدة من قبل، وهو أمر غير ممكن إذا ما قورن بالانفجار الديمغرافي الذي حدث بعد ذلك أدرك المسؤولون حقيقة الأمر وقرروا

---

(1) شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص816.

حكومة فيشي * : استمر نظام حكومة في فرنسا من أوت 1980 إلى سبتمبر 1944 وقد خلفت الجمهورية الثالثة وأعلن قيام حكومتها الماريشال فيليب بيتان وذلك عقي سقوط فرنسا بيد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية

أنظر 30/ index php3fmodul 3D-2014-23www orob.com

(2) عبد الوهاب شلالي، **دور عمال المناجم الجزائريون في ثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، 2010 ، تحت إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2013 ، ص 40.

التركيز على مخطط رباعي ثاني 1953 – 1956 م على القطاعات العاملة في مجال الاستهلاك.[1]

في سنة 1954 م كان عدد العمال في القطاع الصناعي قد وصل 264.000 عامل بزيادة قدرها 100.000 عامل سنة 1924 م، أما عدد المناصب التي توفرها قطاعات أخرى غير القطاع الفلاحي حسب إحصاء 1954 وصلت إلى 80 % منذ 1936م.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية اليدوية وصناعات البناء والأشغال العامة عرفت تقليصا لمناصب الشغل بفعل تحديث الأجهزة بغرض تحسين الإنتاجية لكن بقي الإنتاج الصناعي يشهد تطوراً سريعاً في الفترة الممتدة بين 1950 – 1959 م.[2]

لكن بالنسبة للصناعات النسيجية بقي الإنتاج فيها ضعيفاً جداً فنجد 2 % استهلاك المواد القطنية، 16 % من الاحتياجات الصوفية، وفي المقابل كانت الجزائر المستعمرة تؤمن 43.5% من احتياجات تلك الفترة من الحديد والصلب وكانت احتياجات ضعيفة منها 38 % من المادة المصفحة، والصناعات الميكانيكية التي كانت تغطي ثلاثة أخماس استهلاكها وتغطي المنشآت الكهربائية جزء مهما من احتياجاتها غير أن الصناعات المعقدة التي تستلزم تكنولوجيا متقدمة كانت منعدمة تماماً.[3]

بعد عرض السياسة الاستعمارية في التضيع للجزائر المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية نلاحظ أن هذه الأخيرة قد ركزت على الجانب الصناعي الذي لقي تطوراً كبيراً ونموا سريعاً خاصة الذي اعتمد على الخطط الرباعية، دون التركيز على القطاعات الأخرى منها الفلاحية، والصناعات الخفيفة التي كانت تصدر موادها الأولية إلى الوطن الأم لتصنيعها هناك بهدف جعل الجزائر سوقا لها فيما بعد، ونفس الحديث يمكن أن يقال عن الصناعات الغذائية.[4]

---

(1) عبد الوهاب شلالي ,المرجع السابق ، ص45 .

(2) شارل روبير اجيرون ، مرجع سابق ، ص818.

(3) نفسه، ص 819.

(4) خيرة بوسعادة ، مرجع سابق.

كانت فرنسا ترمي من وراء هذه السياسة إلى إعطاء الأولوية للبنى التحتية المكلفة على حساب البنى الفوقية المحدثة للشغل . ومن هنا أكدت الدولة الفرنسية بأنها لا تهتم بالقدر الكاف بالصناعة والشغل.[1] وأنها لا تستثمر ما يكفي من رؤوس الأموال القادمة من فرنسا وحسب تقرير الاقتصادي " دولافينيات " الصادر سنة 1955 م يقول: " هذه الاستثمارات المهمة مرت كلها تقريباً دون أن يلحظها كثير ممن يعيشون فوق الأرض الجزائرية، ولاسيما القسم الكبير من السكان المسلمين ".

إذن هذه السياسة أرادت فرنسا من ورائها استغلال كل البنى التحتية والاقتصادية والصناعية لأجل جعلها أساس متين لاقتصاد الوطن الأم فرنسا وإعادة بناء ما خسرته في الحرب العالمية الثانية.[2]

1-2-2 – الصناعات الاستخراجية:

أشارت بعض المصادر الاستعمارية أن الصناعات الاستخراجية تدر على المستعمرة أكثر من 50 مليون فرنك سوياً فقط من التصدير، كما أنها كانت تمثل نصف الحمولة المصدرة عبر البحر وتوزع الأجور على العديد من العمال الجزائريين في حقول الإنتاج وعلى العتالين وعمل السفن في موانئ الشحن. بالإضافة إلى أنها كانت تحقق أرباحاً معتبرة لشركات الامتياز العاملة في قطاع المناجم، وسكك الحديد والملاحة، وتوفر مداخيل كبيرة لميزانية الإدارة الاستعمارية.[3]

فإنتاج المعادن في الجزائر كانت له في العهد الاستعماري قيمة اقتصادية واجتماعية هامة وكان التطور الصناعي الذي شهدته فرنسا في نهاية القرن 19 عشر وبداية القرن 20 وارتفاع استهلاكها لهذه الموارد الطبيعية أثار مباشرة على استغلال المعادن في بلادنا لتلبية حاجات مصنعها.[4]

---

[1] عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 60.

[2] شارل روبير أجرون ، مرجع سابق ، ص 821.

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، 1830 1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999م، ص.98.

[4] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830- 1960** ، دار الحداثة ، تونس، بدون تاريخ نشر، ص 102.

وتزايد في عهد الجمهورية الثالثة * استغلال الأوربيين للمناجم الجزائري بشكل كبير، بفضل توفر شروط الاستغلال خاصة منها وجود شبكة سكك حديدية والتي تربط المناطق الداخلية بأهم الموانئ.[1]

تبدأ مرحلة التوسع والاستثمار لهذه المعادن من 1921- 1930 م وتميزت بتنامي إنتاج المعادن وتصديرها للأسواق الغربية، ولم يكن اكتشاف المعادن نتاج مجهود مصاغ مسبق بمنهجية من قبل السلطات الاستعمارية للتنقيب عن المعادن في الجزائر بل كان نتاج الصدفة المحضة وهذا الكلام يؤكده السخاء في منح رخص التنقيب عن المعادن في بداية الأمر وخلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي ثم إحصاء 140 امتياز منجمي بالجزائر خاصة معدن الحديد والفوسفات.[2]

1.2.2.1 معدن الفوسفات:

لقد نشط الإنتاج الجزائري للفوسفات بشكل كبير بفضل حاجيات الزراعة الأوروبية المرتفعة باستمرار، ففي بداية القرن العشرين كان الفوسفات الجزائري يصدر بشكل خاص إلى ألمانيا، إنجلترا، إسبانيا المجر والنمسا وفي عام 1928 م صدرت الجزائر حوالي 820 ألف طن من الفوسفات بقيمة 57 مليون فرنك وهو ما يعادل 8.5 من الإنتاج العالمي لهذا المعدن[3] وبسبب ضعف الصناعات التحويلية إبان العهد الاستعماري، كان يستغل محليا نحو 70 ألف طن من الفوسفات سنويا، وكان يدر على خزينة المستعمر حوالي 60 مليون فرنك سنويا، يضاف إليها 6 مليون فرنك مداخيل صادرت الفوسفات المصنع وبقي إنتاج معدن الفوسفات في نمو متزايد في فترة 1939 – 1950 م حيث تراجع الإنتاج من 2940 طن إلى 2570 طن وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السلبية على الدول الموردة للفوسفات. إضافة

---

(1) عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق، ص61.

(2) عدى الهواري، مرجع سابق، ص 106.

(3) بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر، دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1830 – 1962** ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979- ص 164.

إلى ضعف قدرات خط سكة الحديد الرابط بين سوق هراس وتبسة وهي الحدود الشرقية فتقلص إنتاج هذا المعدن لمدة طويلة.[1]

في سنة 1954 م احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الفوسفات وبلغ إنتاج منجم الكويف * 682.083 طن وهو ما يعادل 90 من الإنتاج الوطني. ثم تراجع بشكل طفيف سنة 1955م. إذا بلغ 668 طنا بسبب العمليات الفدائية التي طالت خط سكة الحديد الناقل للمعادن بين تبسة وعنابة.[2]

2.2.2.1 معدن الحديد:

في مطلع القرن 20 قامت الإدارة الاستعمارية بعملية جرد أعدت من قبل مصلحة المناجم التابعة لحكومة الجزائر العاصمة وبينت وجود أكثر من 150 منجم للحديد موزعة بشكل غير متساوي عبر التراب الوطني منها 93 منجما بالشرق الجزائري. وتأتي مناجم الونزة من حيث الأهمية في مقدمة تلك المناجم وهذا دليل على غنى باطن الأرض الجزائرية بمختلف المعادن.[3]

لقد شرع في استغلال معدن الحديد في الجزائر منذ 1865م. وذلك باستغلال مناجم بني صاف، عين مقرة وغيرها، ولم يكن إنتاج الحديد مرتبط بأي تصنيع محلي كان تابعا لمجالات التصريف الخارجية، حيث بلغ إنتاجه 921 ألف طن وزادت صادراته بفعل الاستغلال وبين سنوات 1902 – 1907 م تضاعفت قيمة معدن الحديد الجزائري المصدر من 5.5 مليون إلى 10.9 مليون فرنك وخلال فترة ما بين الحربين تراجع الطلب على هذا المعدن بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 م قبيل قيام الحرب العالمية الثانية تضاعف سعره مرتين بسبب السباق نحو التسلح حيث قفز سعره من 60 إلى 120 فرنك، وبعد الحرب العالمية الثانية

---

(1) بن اشنهو عبد اللطيف,المرجع السابق، ص 165.

أنظر الملحق رقم (1).

(2) عبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص 53.

(3) بن اشنهو عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 258.

صارت الجزائر منتجا مهما لمعدن الحديد في العالم بفضل زيادة الطلب الأوروبي عليه . حيث شرعت بلدان أوربا الغربية، التي استفادت من مشروع مارشال في إعادة بعث نشاطها الصناعي.[1]

لكن تراجع إنتاج الحديد بين سنوات 1954 –1958م بفعل تداعيات ثورة التحرير الوطني وانحسار سوق التعدين الدولية [2] يمكننا أن نستنتج أن شركات التنقيب الفرنسية قد استغلت معادن بطريقة كبيرة ووجهتها للتصدير ولم تفكر في إقامة صناعة بها داخل الجزائر بل خدمت بها اقتصاد الوطن الأم فرنسا.

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية

يعتبر الوضع الاجتماعي وسطا هاما لصقل وتكوين الأفراد، لكن الظروف التي كانت موجودة في الجزائر قبل سنوات من اندلاع الثورة التحريرية لم تعط أي قيمة للفرد الجزائري فلإدارة الاستعمارية لا توليه اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب لأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا يحاكمون بقانون ، بل حياتهم اليومية تسير وفقا لمشيئة المعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة.[3]

2-1 النمو الديمغرافي للجزائريين:

استنادا إلى المعطيات الإجمالية للإحصائيات المتعاقبة فإن العدد الكلي لسكان الجزائر كان 5.804.275 نسمة سنة 1921 م و6.064.865 في سنة 1926 م، و 6.553.451 في سنة 1931 م و8.681.785 سنة 1948 م، 9.529.726 سنة 1954 م وكان الشيء البارز في هذه الإحصائيات زيادة في النمو الديمغرافي بزيادة قدرها 64 %.[4]

---

[1] شلالي عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص 30.

[2] نفسه ، ص 35.

[3] محمد العربي الزبيري ، ج1، مرجع سابق، ص، ص 23،24.

[4] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق ، ص 762.

إن نمو السكان الجزائريين كان مختلفا كثيرا بطبيعة الحال من منطقة إلى أخرى بسبب الأوضاع الصعبة. حيث بلغ عدد السكان المسلمين في البلديات المختلطة في شمال الجزائر وفي المناطق الريفية 590 1.3290 نسمة سنة 1926 م إلى 780.600 نسمة سنة 1936 م بزيادة مقدارها 33.9% أما في البلديات غير المختلطة كانت نسبة السكان المسلمين على النحو التالي 25 %سنة 1926 م، وواصلت تقدمها سنة 1936 بـ 129% ، و35 % سنة 1948 م، و 7.6% سنة 1954 م. وحسب المؤشرات المستعملة في السنة التي ذكرت سابقا فإن مجموع السكان المسلمين قد انتقل من المؤشر 100 في سنة 196 إلى 139 سنة 1954.[1]

بالنسبة للجزائر كلها وإلى 128 بالنسبة للبلديات المختلطة، وإلى 169 للبلديات غير المختلطة وإلى 175 بالنسبة لمجموع المدن.

2-2 النمو الديمغرافي للأوربيين:

كان عدد السكان الأوربيين قد انتقل من 833.359 نسمة سنة 1926 م ، إلى 881.584 نسمة سنة 1931 م بزيادة قدرها 11.4 في عشر سنوات، أما نتائج إحصاء 1931 م كانت 881.584 ومع ذلك أنتقد هذا لإحصاء إذ يبدو بصورة جيدة أن عدد الأوربيين قد ضخم وعدد بعشوائية وذلك لأسباب مالية أساسا حيث كانت البلديات تقبض شطرا من منحة البحر محسوبة بالنسبة إلى عدد سكانها الأوربيين، ولم يتم في سنة 1948 م إحصاء 922.272 أوربي وخلال السنوات الموالية لم تكن نسبة النمو إلا في حدود 1.07 % سنة 1950 م، 0.99% سنة 1953م.[2]

---

[1] شارل روبير اجيرون,المرجع السابق ، ص ,ص 766،767.

[2] نفسه، ص 770.

إذا قاربنا من جهة أخرى النمو المطلق لهؤلاء السكان 192.660 بمثليه عند السكان المسلمين المرتفع عنه ثمانية عشر ضعفا في السنوات من 1921 إلى 1930 م تبين بصورة أفضل فشل السياسة المسماة فلسفة الإسكان الاستيطانية وطموحاتها المعلنة.[1]

2-3 تركيبة المجتمع:

لقد نجم عن تمركز الاستعمار دمج المجتمع التقليدي وتحويله شيئا فشيئا إلى مجتمع رأسمالي فالفئات الاجتماعية كانت متنافرة انبثق عنها البنية الاجتماعية التالية:

2-3-1 المجتمع الريفي:

كان المجتمع الريفي بين 1930-1940 م يتكون من عناصر نتجت عن الملكية العقارية الكبرى ووسعت من قاعدتها من جراء شراء الأراضي، وقد أصبح السكان بعد الحرب العالمية الثانية يقومون بشراء الأراضي أكثر من بيعها واستمرت هذه العملية حتى قبل سنوات الثورة بقليل، ولم تكن هذه الطبقة متجانسة من الناحية المادية[2] أما فئة العمال الزراعيين فقد تشكلت نتيجة عامل التفقير المفروض على صغار الفلاحيين، وقسم كبير منهم يتألف من العمال الموسميين، وقسم آخر من العمال الدائمين فمنهم من يملك قطعة أرض صغيرة يعمل فيها بعد إنجاز العمل في مزرعته، ومراعي الكولون، وأخرى تستقر في مزارع الكولون فالأولى يساعدها العمل على العيش والاستجابة للحاجيات التي ينتجونها من شقاء سواعدهم، أما النصف الثاني فإن العمل عند الكولون هو الوسيلة الوحيدة لكسب لقمة العيش.[3] أما الخماسين فيتم تعيينهم خلال كل سنة زراعية، وتحصل على خمس الإنتاج وتعتبر الأكثر فقرا ضمن الشريحة الاجتماعية للمجتمع الريفي، كما نجد شريحة أخرى في المجتمع الريفي وهم البدو الرحل

---

(1) أحمد توفيق المدني ، مصدر سابق، ص 35.

(2) خيرة بوسعادة، مرجع سابق.

(3) عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق، ص35.

وأنصاف الرحل وكانت العوامل الطبيعية هي التي تتحكم في هذه الفئة خاصة عامل التساقط ويعتمد نشاطهم الفلاحي على تربية الأغنام والماعز والجمال.[1]

2-3-2 المجتمع المدني:

في المدن تكشف المعطيات عن وجود برجوازية صغيرة متميزة بالديناميكية والممارسة لنشاطات غير تقليدية وحسب الإحصائيات فإن عمالة وهران كانت تشكل 70% من أصل 451 برجوازي يتمثل في طبقة التجار وصغار الحرفيين.[2]

أما فئة الحرفيين فقد أصبح وضعهم جد متدهور بسبب الاستعمار الذي أعاق شروط إعادة إنتاج النشاط الحرفي متسببا في تفقيرهم وتحويلهم إلى كادحين مما أدى انتشار البطالة. ويأتي في آخر الهرم الاجتماعي. أما العمال يشير الدليل الإحصائي لسنة 1954 م أن عددهم يقدر بحوالي 290000 عامل ويعود سبب الارتفاع إلى المشاريع الاقتصادية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالحها، ويبقى العدد قليل إذا ما قورن بعدد المشتغلين في القطاع الفلاحي علما أن عدد السكان كان يزيد عن نسبة ملايين نسمة لأن الاستعمار وضع تقسيما للعمل جعل الجزائريون يتخصصون في القطاع الفلاحي، ورغم الوضع البائس للعمال الجزائريين فإن الكولون رفضوا الإصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الحكومة الفرنسية.[3] ومنها قانون العطلة المدفوعة الأجر الذي طبق في الجزائر ابتداء من 20 جوان 1936 م كما وقفوا بالمرصاد لقانون 40 ساعة من العمل.[4]

2-4 نمط السكن:

لا يمكن الحديث عن الواقع الاجتماعي دون إبراز علاقاته المباشرة بالوضع الاقتصادي لهذه الفئات فقد انعكس ذلك على الحياة المادية وأثر بشدة على نمط الحياة وخاصة في مجال

---

(1) عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستغلال 1819- 1985**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2004، تحت إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف، قسم تاريخ ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 16.

(2) عبد الوهاب شلالي ، مرجع السابق، ص 37.

(3) نفسه ، ص ص 38،39.

(4) جورج جموني، **الضمان الاجتماعي** ، **المجلة الباريسية**، (بدون عدد) أوت 1960 (بدون هيئة إصدار)، ص 12.

السكن، حيث تم الانتقال من أسلوب السكن المتنقل أي الخيام إلى أسلوب الحياة الثابتة مما يجعلنا نستنتج أن الحياة البدوية والرعوية قد بدأت في الاندثار وجهر نمط جديد من السكن يتماشى مع الوضع الموجود، ورغم تخصيص الحكومة الفرنسية بموجب قرار 16 فيفري 1938م، 12 مليون فرنك فرنسي لإنجاز بناءات ريفية فإنها لم تدفع إلا 4 ملايين فرنك فقط.(1) وكانت هناك أربعة أنماط من المساكن الريفية خيمة، القرابة، مساكن الشرفات، مساكن مصنوعة بالقرميد.(2)

أما في المدن انتشرت ظاهرة الأكواخ التي تواجدت على حواف المدن الكبرى والتي تتميز بانعدام الظروف الصحية فكانت مأوى لمرضى السل وبذلك تعايش في المدينة مساكن فخمة وأكواخ قذرة.(3)

5-2 الوضع الصحي:

أما عن الوضع الصحي الذي كان موجود في الجزائر فإنه كان يسوء يوما بعد يوم بسبب سوء المعيشة، فقد أشار المجلس العام خلال الدورة الثانية من سنة 1936(4) إلى ارتفاع عدد المصابين بالأمراض مقارنة مع السنوات التي سبقتها ولوحظ أن مرض التيفويد كان أكثر الأمراض انتشارا فقد بلغ عدد المصابين سنة 1940 م ،1447 مريض وازداد عدد المصابين بهذا المرض سنة 1945 م إلى 1487 حالة منها 1458 مسجلة لدى الجزائريين 29 حالة بالنسبة للأوربيين، وما زاد في تردي الوضع الصحي تردي مستوى معيشة الجزائريين وحسب دراسة أجرتها الإدارة الفرنسية سنة 1545 ببلدية العلمة المختلطة أشارت أن 37.6 من سكان هذه البلدية كانوا يعيشون حياة بؤس وفقر مدقع.(5)

(1) مصطفى الأشرف ، – **الجزائر الأمة والمجتمع – ترجمة حنفي بن عيسى** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1983، ص 406.

(2) أحمد توفيق المدني ، مصدر سابق، ص 130.

(3) نفسه ، ص 133.

(4) نفسه ، ص 134.

(5) عز الدين بومعزة، مرجع سابق، ص 19.

كذلك في باقي مناطق الجزائر كان الحال شبيه ببعضه بالنسبة لمنطقة الأوراس مثلا حسب ما كتبته صحيفة جرمان تيلون : " كانت ظروف الحياة في جنوب الأوراس في حوالي 1936م تعود بالذاكرة إلى نمط حياة الإنسان في عصور ما قبل التاريخ [1] " ويمكننا أن نستنتج أن سبب تدهور هذه الأوضاع والبؤس الدائم الذي طبع حياة المجتمع الجزائري هو السرطان الاستعماري الذي استفحل في كل الكيان فجعله هزيلا مريضا ولأنه يسيطر على أهم مصدر للرزق ألا وهو الأرض.

ثالثا – الوضع الثقافي

لقد عمد الاستعمار الفرنسي في سياسته من أجل طمس الثقافة الجزائرية إلى فرنسة المحيط الاجتماعي والقضاء على الدين الإسلامي قصد تكوين نخبة مزيفة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية تتسم بالاغتراب وتتنكر للتقاليد [2] لكن على الرغم من محاولات الاستعمار الدائمة لخلق نخبة تمشي في فلكه وتدعم مشاريعه مثل سياسة الإدماج لم يحقق ما رسم له في مخططاته التعليمية التي باشرها منذ احتلال الجزائر. لقد تنوعت المصادر الثقافية لدى النخبة الجزائرية في سنوات الاحتلال حيث أوجدت مثقفين باللغة العربية ومثقفين باللغة الفرنسية، لكن اللغة والمصادر الثقافية المتنوعة لم تكن تشكل عائق أمام توحيد الرؤى الثقافية والجهود والوقوف أمام سياسة الاحتلال لان الإسلام هو القاسم المشترك بينهما وهو الغالب على الثقافة الجزائرية.[3]

لقد حاصر الاستعمار اللغة العربية والثقافة القومية ومنعها من الانتشار ومسايرة التطور العلمي، ولو في أبسط صورة ونجم عن ذلك أضرار فادحة في الميدان الثقافي كنتيجة لسياسة

---

(1) عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي – التطورات السياسية – الإجتماعية – إقتصادية – 1937- 1939**، ج1، ترجمة حاج مسعود، دار هومة ، الجزائر، 2008، ص 40.

(2) عز الدين بومعزة ، مرجع سابق، ص 22.

(3) عمار هلال ، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1995، ص 286.

التجهيل، وإبعاد اللغة العربية عن منافسة اللغة الفرنسية وتركها تدرس كثقافة تراثية مقتصرة على المبادئ الأساسية كتعليمها في الكتاتيب والزوايا.[1]

أما بالنسبة للإسلام بفعل التدخلات الاستعمارية المخططات أصبح عبارة عن مجموعة من العبادات الممزوجة بالدروشة،على أرضية من الخرافات والاستبداد والتدجيل وأبعدت العادات والتقاليد السليمة لتترك المكان إلى أنماط من الحياة غريبة عن مجتمعنا [2] ولقد أقبل الجزائريون على التعليم الرسمي لأنهم يشكل لهم وسيلة من الوسائل التي تضمن لهم الحياة الكريمة، لكنها لم تعمم على كل الأطفال الذين هم في سن التعليم.[3] ومن ثم غرست الأمية جذورها في أوساط الجماهير التي كان كل فرد منها قبل الاحتلال يحسن القراءة والكتابة ووجهة الضربات للغة القران فحرم تعليمها بحجة كونها وسيلة للدعوة للثورة على السلطات الاستعمارية ولنفس السبب هدمت المساجد التي كان يتم فيها التعليم وأغلقت الزوايا التي كانت عبارة عن جامعات وبذلك صارت الإحصائيات تشير إلى حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون وهو رقم يدل على مدى قسوة الاستعمار الفرنسي.[4]

(1) أحمد توفيق المدني ، مصدر سابق، ص 140.

(2) عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار**، مرجع سابق، ص 44.

(3) نفسه ، ص 46.

(4) عمار هلال، مرجع سابق، ص 143.

رابعا- الوضع السياسي

بعد الحرب العالمية الأولى اعتقدت فرنسا أنها تستطيع حل المشكلة الجزائرية فأصدرت قانون 4 فيفري 1919م الذي يسمح لفئة معينة من الجزائريون الحصول على بعض الحقوق السياسية.

وجاءت الإصلاحات بسيطة لم ترض أغلبية الجزائريين وخاصة الفئة التي تعي حقيقة الوضع القائم، وهذا راجع للخبرة المكتسبة في جبهات القتال مع العدو إضافة الإطلاع على القوانين الدولية التي تعطي الحق في ممارسة النشاط السياسي وأخذه منبرا من أجل المطالبة بالحقوق المغتصبة ومن ثم ظهرت مجموعة من التشكيلات السياسية كان على رأسها نجم شمال إفريقيا الذي تشكل في المهجر والذي سوف نتكلم عليه لاحقا إضافة للحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين.[1]

4-1 الحزب الشيوعي الجزائري:

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري أقدم الحركات السياسية في الجزائر حيث أن جذوره الأولى تعود إلى الاشتراكيين والماركسيين ، وهذا فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي ابتداء من سنة 1924م، وظل تابعا له لمدة 12 سنة، ولقد كان في بداية الأمر من المعرضين لتحرير المستعمرات الفرنسية ثم غير رأيه سنة 1926 م بمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي لفدرالية الشيوعيين الجزائريين بعدها أصبح من المساندين للاستقلال الجزائري والمنددين بقانون الأهالي.[2]

بعد تأسيس الحزب الشيوعي الجزائريين خلال المؤتمر الذي عقد بالعاصمة يومي 17 و18 أكتوبر لكنه بقي خاضعا لتوجيه الحكومة الفرنسية، لكن هذا لم يمنع الحزب من الدفاع

---

(1) MAHFOUDE – KADAACHE ، histoire du muticenalisme algérien 1919-1939- t1 – sned – alg .2003 ، p42

(2) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962** ، ج1، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص، ص 366،367.

عن مطالب العمال الجزائريين بالمهجر ومن أبرز المطالب التي رفعها الحزب الشيوعي إلى الاحتلال وحرص على تحقيقها.[1]

1- منح الفلاحين القروض

2-الانتهاء من عملية الحجز والمصادرة لصالح الكولون وغيرها من المطالب وقد تبنى الحزب الشيوعي الجزائري شعارا هو "الأرض لمن يخدمها "،إضافة إلى أنه لعب أدوار مهمة مع نقابات العمال.[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية شارك الحزب في الحياة السياسية بكل انتخاباتها لكنه لاحظ التفاف الجماهير الجزائرية حول حركة انتصار الحريات الديمقراطية فعمد إلى وضع برنامج جديد احتوى على نقاط عديدة أوردها المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان في كتابه إفريقيا الشمالية تسير نذكر منها: منح حق المواطنة لمائة وخمسون ألف من الأهالي، وطالب بتمثيل برلماني، تطبيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوربيين وفصل الدين عن الدولة، إنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال ذاتي نصف أعضائها أوربيون والباقي مسلمون ، لكن رغم كل هذا النشاط ظل الحزب الشيوعي الجزائري يظم مجموعة قليلة من الجزائريين.[3]

لكن من الناحية الإعلامية كان الحزب نشيطا، وكثيرا ما تتعرض صحفه لعمليات الحجز مثل LA LIBE REPUBLAIN– ALGER ، بالإضافة إلى الصحف نشط أيضا في طبع المنشورات والكتيبات مثل دفاتر الشيوعية[4] وعند اندلاع الثورة نوفمبر أصدر الحزب بيانا أكد فيه أن لاحظ لهذه الثورة في النجاح لأنه كان يعتقد بأن هذه الاضطرابات من تدبير حركة

---

(1) بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962** ، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007، ص 293.

(2) نفسه، ص 294.

(3) شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة نخبة من الأساتذة ،الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1976، ص 434.

(4) نفسه، ص 435.

انتصار الحريات الديمقراطية وهو اعتقاد خاطئ وعلى هذا الأساس رفض الانضمام لجبهة التحرير الوطني وظل بعيدا عنها.[1]

2-4 حزب الشعب الجزائري:

تأسس حزب الشعب في 11مارس 1937م أخذ يركز في مطالبه على الإصلاحات الفورية ويراعي عاملين اثنين هما: الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا ونشاط التشكيلات الوطنية الأخرى، وتحولت مطالب الحزب إلى أهداف إستراتيجية اقتضتها ظروف الجزائر، كما اقتضت الظروف أيضا التعريف بمهمة الحزب العاجلة بأنها النضال من اجل التحسين المادي والمعنوي للجزائريين، فالتجارة الصغيرة والحرفية والعمال، وصغار الفلاحين والطلبة والمهن الحرة كلّهم يلقون على حزبنا المدافع والناطق باسمهم في جميع الظروف سعيا وراء جلب الجماهير إلى حظيرته والتغلغل في الأوساط.[2]

في أوت 1938م تناولت مطالب الحزب في كل هذه العناصر الاجتماعية، مع التخلي عن التصلب الذي كان يطبع سياسة حزب الشعب وبدء التحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى والهيآت الموجودة بالجزائر ومتابعة السياسة معها حتى لو كانت لا تقاسمهم آراءهم ومذاهبهم ونظرتهم للأمور.[3]

عندما بدأ حزب الشعب نشاطه وإعلان مبادئه ومطالبه وجد جوا غير الذي وجده النجم في فرنسا من حرية وأفكار ثورية ومنافسة حادة، فالوعي السياسي في الجزائر يكاد يكون منعدما، والخوف كان يخيم على القلوب نتيجة قوانين الأندجينا ولا يوجد أمامه إلا الغيرة الدينية التي يمكنها أن تحرك النفوس، ومن ثمّ بدأ عمله وبدا يركز على أن القضية الجزائرية هي

---

(1) شلالي عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص 36.

(2) أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي** ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 74.

(3) نفسه، ص 76.

قضية تحرير لا قضية إصلاحات، والاستقلال طبيعي بخلاف الاندماج الذي هو غير طبيعي ومستحيل التحقيق وان النظام والكفاح المتواصل هو الطريق الوحيد إلى الغاية المرجوة.[1]

4-3 جمعية العلماء المسلمين:

في يوم 22 مايو 1931 م حصلت جمعية العلماء المسلمين على ترخيص رسمي من الإدارة الفرنسية لمباشرة نشاطها حيث شرعت في فتح المدارس التعليمية لنشر الثقافة العربية والإسلامية، ومن ثمّ بدأت تكشف بعض الشيء عن نواياها السياسية الأمر الذي أدى إلى أحد مسؤولي الإدارة الفرنسية إلى إصدار قرار يقضي بمراقبة نشاط الجمعية، واحتكار دروس الوعظ والإرشاد الديني على موظفي الإدارة الفرنسية فقط، وتعيين شخص فرنسي لرئاسة المجلس الاستشاري الإسلامي فاعتبرت الجمعية هذا القرار بمثابة الاعتداء على الدين الإسلامي وعلى الشخصية الوطنية، عندئذ وجدت الجمعية نفسها مضطرة إلى ممارسة السياسة فدخلت في صراع مديد مع الإدارة الفرنسية التي اعتقلت عددا كبيرا من أعضائها.[2]

وكان الصراع يتمحور حول النقاط التالية:

1- سياسة التجنيس ومنع أعضاء الجمعية من إلقاء دروس الوعظ والإرشاد.

2- منع الجمعية من إنشاء النوادي وإقامة النشاط فيها.

3- عدم فتح المدارس للتعليم العربي.[3]

4-3-1 نشاطات الجمعية:

بالرغم من أن قانون الجمعية الأساسي ديني تهذيبي لكن هذا لم يمنعها من الاختلاط بالأحزاب السياسية الأخرى في فترة الثلاثينات أو الأربعينات من القرن الماضي وكان زعماؤها

---

(1) محمد قنانش ، **الحركة الوطنية الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982، ص 85.

(2) كمال عجالي ، **الفكر الاسلامي في الجزائر**، منشورات خاصة بطبعة المجاهدين،الجزائر، 2007 ، ص 07.

(3) نفسه ، ص 08.

يتأثرون ويؤثرون في قادة الحركة الوطنية الآخرين.[1] ومن أبرز نشاطات الجمعية هي مشاركتها في المؤتمر الإسلامي الجزائري 27 يونيو 1936م الذي انعقد بعاصمة البلاد الذي اشتركت فيه تيارات واتجاهات جزائرية ومثلت فيه كل الطبقات. فقد كان حدثا عظيما في وقت كانت فيه الحركة الوطنية الجزائرية في أمس الحاجة إلى وحدة الصف والكلمة لأن السياسة الخلاف والاتساق أصبحت غير مجدية.[2]

وتعود فكرة المؤتمر الإسلامي إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي سبق له وان صرح لجريدة الدفاع الناطقة باللغة الفرنسية والتي يديرها الأمين العام وهي لسان حال الحركة الإصلاحية في الجزائر، بأنه يدعو إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي لوضع قائمة المطالب الموعودة، وكان ذلك في جانفي 1936م، وبعد ذلك بدا التحضير لعقد هذا المؤتمر وسرعان ما انتشرت فكرة المؤتمر في كامل الجزائر واستجاب لها الشعب الجزائري بكلّ شرائحه السياسية، والاجتماعية، والدينية، ما عدا نجم شمال إفريقيا.[3] الذي لا يزال نشاطه آنذاك في فرنسا. واستجاب لدعوة المؤتمر أكثر من خمسمائة الف شخص، بالإضافة إلى كبار الشخصيات مثل الدكتور سعدان، فرحات عباس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، وعن الشيوعيين ابن علي بوخرت رئيس الحزب الشيوعي الجزائري.[4]

كانت النقطة التي التف حولها المؤتمرون هي مشروع " بلوم فيوليت " التي نشب حولها بعض الخلاف، فقال عنها الشيخ الإبراهيمي ما هي إلا نقطة من نقاط المؤتمر، وكان يهدف من وراء ذلك إلى وجوب وضع برنامج مستقل مستوحى من الظروف الجديدة التي يمر بها

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الحركة الوطنية** ، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، 1992، ص 47.

(2) عبد الكريم بوصفصاف ، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى** ، دار مداد، قسنطينة ، الجزائر، 2009، ص 227.

(3) نفسه، ص 228.

(4) نفسه، ص 229.

الشعب الجزائري كي يتفادى المؤتمرون هذه المشكلة على حدّ تعبير الإبراهيمي.[1] بينما كان الشيوعيون يهدفون إلى وحدة الجماهير والتفافها حول الجبهة الشعبية في فرنسا.

وفي الأخير عين الوفد المؤتمر الإسلامي الذي سافر إلى باريس لتقديم ميثاق المطالب إلى الحكومة الفرنسية، وفي يوم 07 يوليو 1936 م توجه الوفد إلى باريس وقدم ميثاق المطالب غلى رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم LEON BLUM" الذي وعد بأنه سينظر للمطالب فيما بعد. أما بخصوص نجم شمال إفريقيا وموقفه من المؤتمر الإسلامي فإن أعضاء النجم في باريس كانوا قد استقبلوا وفد المؤتمر وأبدي النجميون معارضتهم لبعض مطالب المؤتمر خاصة قضية ربط الجزائر بفرنسا وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.[2]

أسفرت أعمال المؤتمر الإسلامي عن مجموعة من المطالب نذكر منها:

1- إلغاء كل القوانين الاستثنائية وإلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر وإلغاء مجلس النيابات المالية.

2- ربط الجزائر بفرنسا.

3- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي مع المحافظة على الأموال الشخصية الإسلامية.

4- توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.

5- العفو على المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة 1934م.

6- فصل الدين عن الدولة.

7- إعادة المعاهد الدينية إلى الجماعات الإسلامية وإعادة أموال الأوقاف.

8- حرية الصحافة وحرية تعلم اللغة العربية وبناء مدارس التعليم العربي.

9- زيادة إنشاء مراكز الصحة من مستشفيات ومستوصفات.

---

(1) الشهر السياسي، مجلة الشهاب ، ج4، المجلد 12، أوت سبتمبر ، قسنطينة، 1936، ص 217.

(2) عبد الرحمان بن براهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج1، دار الفكر ، عمان ، الأردن، ص ،ص .418،.417

10- معادلة الأجر بالجهد وبالرتبة والكفاءة.

ويلاحظ أن هذه المطالب كانت في مجملها متواضعة لم تدع إلى تحرير الجزائر من السيطرة الاستعمارية بل كانت إصلاحية تتعلق بتغيير الأوضاع في الجزائر وتحسينها، واستطاعت الجمعية أن تفرض وجودها في المؤتمر وتؤكد المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي، أما النوّاب على رأسهم فرحات عباس وابن جلول كان همهم الوحيد هو ربط الجزائر بفرنسا[1] ، لكن بسبب حادثة مقتل مفتي الجزائر " ابن دالي محمود " المدعو "كحول" وجهت التهمة من طرف الإدارة الفرنسية إلى جمعية العلماء المسلمين، فاعتقلت "الطيب العقبي" بهدف تشويه صمعة الجمعية وزعزعة وحدة المؤتمر[2] ، وفي هذه الأثناء أبدت الحكومة الفرنسية استعدادها لتقديم مشروع بلوم فيوليت من جديد إلى البرلمان الفرنسي للمصادقة عليه، ومن ثم قرر أعضاء المؤتمر عقد مؤتمر إسلامي ثان في يوم 9 يوليو 1937 م بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، وفي الأخير أعلن المؤتمر تمسكه بمطالب المؤتمر الأول، لكن بسبب مكر الإدارة الفرنسية كان مصير المؤتمر الإسلامي الثاني مصير المؤتمر الإسلامي الأول.

---

(1) أبو القاسم عبد الله ، ج3، مرجع سابق، ص 158.

(2) مجلة الشهاب، مصدر سابق، ص 228.

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية السنوات التي سبقت الثورة التحريرية كانت متدهورة السياسة الاجتماعية والاقتصادية حيث كانت الإدارة الاستعمارية تصدر القوانين التعسفية التي تخدم مصالحها وتقضي على حياة الفرد الجزائري.

لقد خطط الاستعمار الفرنسي لتكوين منشآت اقتصادية رأسمالية في والزراعة والصناعات التحويلية لتزويد فرنسا بالمواد الخام بالإضافة إلى المنتجات الزراعية ، الشيء الذي سمح ببروز نواة عمالية كانت تعيش ظروفا قاسية مما أثر بشكل واضح عليها حيث أنها لم تستطع التأقلم مع الوضع القائم خاصة إذا علمنا أن أصل الطبقة العاملة في الجزائر فلاحية ولكن بعد تجريد الاستعمار الفرنسي لملكياتهم خلف اثارا سلبية عليها وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد البطالين، الذين اضطروا في نهاية الأمر إلى الهجرة خارج الوطن باتجاه فرنسا بحثا عن فرص للعمل تضمن حياة أفضل.

في الفصل الموالي نتكلم عن فئة العمال الذين اتجهوا نحو فرنسا لنتعرف عن ظروف عملهم واتجاههم السياسي وكيف استطاعوا دعم الثورة التحريرية ؟

بدأت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في وقت مبكر بسبب الظروف القاسية التي فرضتها قوانين الاستعمار الظالمة ، خاصة بعد انعدام فرص العمل أمام السكان المحليين الذين سلبت منهم اراضيهم وأصبحوا خماسين بدلا من ملاك، إضافة إلى قانون التجنيد الإجباري الذي صدر في حق الأهالي وفرض عليهم المشاركة في حروب فرنسا كل هذه الأسباب ساهمت في هجرة الجزائريين نحو فرنسا.

مع بداية حركة التصنيع في فرنسا وجد الجزائريين أنفسهم عمالا في المصانع الفرنسية أو في أماكن عمل أخرى واتخذوا منها مصدر رزق يعيلون بها أسرهم في أرض الوطن، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء العمال ينخرطون في صفوف النقابات العمالية الفرنسية واحتكوا بالعمال الفرنسيين وازداد وعيهم وفهمهم لقوانين العمل ومن ثم أخذوا يطالبون بتحسين ظروفهم الصعبة خلال قيامهم بالعمل الموجه إليهم، إضافة إلى هذا فقد تبلور وعيهم السياسي وازداد نضجه الشيء الذي مهد الطريق لتأسيس أول حزب سياسي في فرنسا وهو نجم شمال إفريقيا الذي أخذ على عاتقه الدفاع عن حقوق العمال في بداية الأمر.

لكن باندلاع الثورة التحريرية 1954م أصبحت لفئة العمال المهاجرين إلى فرنسا وزن كبير وبدأ التفكير في كيفية تنظيمها وللاستفادة منها في دعم الثورة والضغط على الرأي العام الفرنسي لتحقيق مطلب الاستقلال.

أولا: تعريف الهجرة وأسبابها

لتجاوز العائق المفاهيمي الذي يمثله لفظ الهجرة نستعرض جملة من التعريفات اللغوية والاصطلاحية عنه:

1-1 تعريفها لغة: هَجَرَ ، يَهْجُرُ ، هَجْرًا وهِجْرًا بمعنى أعرض عن الشيء أو الشخص أي اِبْتَعَدَ ، ومنه كذلك الفعل هَاجَرَ، يُهَاجِرُ، مُهَاجَرَةُ: رحل عن بلده أو أهله، فالهجرة لغة تفيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض.(1)

ويعبر عن الشخص الذي يقوم بالهجرة بكلمة "مهاجر" وهي كلمة تطلق في اللغة العربية على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء بعكس اللغة الفرنسية مثلا، حيث عندما ينتقل المهاجر Le migrant إلى بلد آخر غير بلده يسمى وافد Immigrant بالنسبة للبلد الجديد وهو مهاجر نازح Emigrant بالنسبة لبلده الأصلي.(2)

ونجد كذلك كلمة لاجئ تذكر مع المهاجر والتي تعني بالفرنسية Refugie، ويقصد بها حالة الشخص الذي غادر بلده الأصلي خشية الاضطهاد، بسبب اعتقاده السياسية أو انتمائه العرقي.(3)

أما في القرآن الكريم فقد ورد هذا اللفظ في قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ الله أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللهِ واللهُ غَفُورٌ رَحِيم** ﴾ البقرة الآية 218.(4)

أما في الحديث الشريف فقد ورد على النحو التالي، عن أمير المؤمنين عمبر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿ **إِنَمَا الأَعْمَالُ بِالنِيَاتِ، وإِنَمَا لِكُلِ امْرِئٍ مَا**

---

(1) **معجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية، ط3**، القاهرة، 1998، ص 566.

(2) **Larousse, dictionaire de français, Paris, 1987, p303.**

(3) ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1996، ص 235.

(4) القرآن الكريم، البقرة، الآية، 218.

نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتَهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ﴾ متفق عليه. اذن يمكن لنا أن نستنتج أن لفظ الهجرة في اللغة العربية هو الرحيل والانتقال لأرض أخرى لأغراض متعددة.[1]

2-1 تعريفها اصطلاحا:

أما الهجرة إصطلاحا فإنها على عكس الضبط اللغوي لها، وتثير نقاشا حول ما الذي يمكن أن تعنيه هذه الكلمة.

فقد عرف المؤتمر الدولي المنعقد في روما 1924م " المهاجر " بأنه كل أجنبي يصل إلى بلد طلبا للعمل، وبقصد الإقامة الدائمة، وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التعريف فإننا لا نستطيع أن نطلقه على جل المهاجرين الجزائريين الذين كانت وجهتهم نحو فرنسا، وحسب تحقيق أجراه المكتب العالمي للشغل للتوصل إلى تعريف شرعي للمهاجر، أن هذا الأخير لا يحوز على إجماع من قبل الدول ذلك أنه يختلف باختلاف المعايير عند كل دولة. تعتبر النمسا المهاجر كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج، أو من سافر إلى الخارج بحثا عن العمل. وتتفق الولايات المتحدة وكندا وفرنسا أن " المهاجر " هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج، وتعرف فنلندا والصين وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر بأنه ذلك الذي يبحث عن عمل في الخارج، أما سويسرا فترى أن الانتقال في مجال الدول الأوربية ليس هجرة إلا إذا كان خارجها.[2]

---

[1] أبي زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي، **رياض الصالحين**، تحقيق سيد عمران ومحمد محمود عبد العزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ص9.

[2] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص11.

تعرف الهجرة في علم السكان (الديمغرافيا) بأنها " الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا ". أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.[(1)]

أما في الفكر السياسي فعادة ما يتم الإشارة عند مسألة التأصيل التاريخي لظاهرة الهجرة إلى ميثاق الماجنا كارتا * Magna carta الذي كفل حرية " الخروج من مملكتنا والعودة في أمان وأمن، برا أو بحرا ".[(2)]

أما في العصر الحديث فتعد الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، وكذا وفقا لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج أو دخول الأجانب إلى إقليمها. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 م على هذا الحق: " يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه ".[(3)]

عند التطرق للهجرة وفقا للمعيار القانوني أي حسب شرعيتها ونحن نخص بذلك نوع من أنواع الهجرة ألا وهو الهجرة الخارجية ومن ثم فإن المعيار القانوني غير قابل للنفاذ فيما يتعلق بالهجرة الداخلية ذلك أن هذه الأخيرة لا تتطلب القيام بها حيازة أي نوع من أنواع وثائق السفر

---

(1) سامي محمود أسامة بدير، **أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين الواجب والمسؤولية**، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد 68 أوت 2009، **www.c212.12.226.70/104/17.social.do.15-01-2014.22;00h**

Magna Carta*: الماجنا كارتا (الميثاق الأعظم –الميثاق العظيم للحريات) هي وثيقة حقوق لضمان الحقوق الأساسية، عهداً بين الملك ونبلاء إنجلترا، يعتبر الماجنا كارتا واحدا من أهم الوثائق القانونيه في تاريخ الديمقراطية.الميثاق صدر أصلا في 1215 وكان له نفوذ على نطاق واسع في العملية التاريخية التي أدت إلى سيادة القانون الدستوري اليوم.. الميثاق الاعظم أثر كثير على الدساتير والوثائق الأخرى، مثل وثيقة حقوق دستور الولايات المتحدة.10.30h. 2014-05-16 www.alwasatnews.comانظر

(2) خالد الوحيشي، **الهجرة: حالة البلدان العربية المراسلة للعمالة،**

www.scwa-UU.org/popin/publication/.../migration/bouhichi.PDF .15-01-2014-23:00h

(3) إبراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1997، ص30.

لكن يتحكم فيها الوضع القائم في ذلك البلد لأنه قد يكون مستعمرا أو لديه وضع خاص وبالنسبة الهجرة الخارجية ونخص منها الشرعية تشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر، ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر، وأشارت ديباجة منظمة العمل الدولية إلى ضرورة مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم وبالسماح لهم على سبيل المثال المشاركة في النقابات العمالية والمطالبة بحقوقهم من على منابر تلك الأخيرة.[1]

وبعد عرض هذه التعاريف لمصطلح الهجرة من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية والديمغرافية نرى أنها تتفق على ضرورة توفر أحد العاملين في المهاجر وهي: " أن يهاجر الإنسان بلاده نهائيا أو أن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل ". وهذا ما سعى إليه المهاجر الجزائري عندما اتجه إلى فرنسا، ومن ثم تعد الهجرة أرضية أساسية للبحث والتقصي عن العمال الجزائريين في فرنسا.[2]

1-3 أسباب الهجرة:

هناك العديد من العوامل التي جعلت وضعية عمال شمال إفريقيا تختلف عن بقية المهاجرين الآخرين إلى فرنسا، والعامل الأول هو فرار مليون أوربي للجزائر وما تبعه من ممارسات غير شرعية ضد الرعايا الجزائريين، والعامل الثاني اختلاف الثقافة العربية الإسلامية عن الثقافة الكاثوليكية لدى المهاجرين الإسبانيين والبرتغاليين والبولونيين فانتماء الجزائريين إلى ثقافة غير أوربية جعلتهم يعتبرون بمثابة جنس ليس في مستوى الجنس الأوربي وهذا ما جعلهم ينغلقون على أنفسهم أو يفرون بعيدا عن الواقع الموجود، أما العامل الثالث هو انتشار الأمية

---

[1] محمد رمضان، **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، 2009، ص30، **www.ulum.n1/E35.html.12-12-2013.23:30h**

[2] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 12.

بين الجزائريين وقد نتج عن هذا عدم إعادة العدد الكبير منهم للقراءة والكتابة حرمانهم ن الحصول على وظائف عالية.[1] أما الأسباب الحقيقية للهجرة فهي عديدة نذكر منها:

3-1-1 الأسباب الاقتصادية:

كثيرا ما يشار في الحديث عن الأسباب الاقتصادية للهجرة إلى ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر وأيضا إلى انتزاع الأرض من أصحابها الشرعيين وطردهم منها وتسليمها إلى أوربيين غرباء أو شركات استغلالية بموجب قوانين ظالمة، إضافة إلى كل هذا فإنه لا يتم الحديث بالمرة عن الاقتصاد الجزائري الذي ظل طيلة مدة الاحتلال الفرنسي، اقتصادا استعماريا يخدم مصالح قلة من المعمرين ولا إلى الإهمال الذي عانى منه الأهالي حيث ركز الكتاب عن عامل الجذب وأهملوا عامل الطرد والتشريد الذي يعتبر هو الأساس والدافع الحقيقي للهجرة نحو فرنسا.[2] على سبيل المثال كانت المساحة الزراعية التي يزرعها الأهالي حبوبا تقدر بـ 2500000 هكتارا منها 1300000 هكتار شعير، والباقي قمح وبذلك كانت المساحة التي يستغلها 1500000 معمر تعادل المساحة التي كانت عماد 90 % من الأهالي البالغ عددهم في ذلك الوقت 5115980 نسمة، بالإضافة إلى مردودية الهكتار الواحد عند الأوربي تنتج ضعف ما ينتجه الهكتار عند الفلاح الجزائري والسبب في ذلك يعود إلى وفرة الإمكانيات لدى الأوربي دونا عن غيره. وهذا ما انعكس سلبا على نقصان الثروة الحيوانية والزراعية للأهالي بسبب إقصائهم من الأراضي الخصبة.[3] وتشير الإحصائيات أن محصول الحبوب بعدما كان بين 1901-1910م قد بلغ 19.6 مليون قنطار، قد انخفض إلى 16 مليون بين 1921-1930م وكان محصول الزيت بدوره قد انخفض من 350000 هكل بين

---

[1] علال ليندة، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 210.

[2] نفسه، ص،ص 211,212.

[3] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 38.

1930-1940م بسبب استحواذ المعمرين على ثلاثة ملايين شجرة زيتون من ثمانية ملايين شجرة كانت موجودة سنة 1936م .[(1)]

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد لقيت نفس المصير خاصة الأغنام، التي بقيت في تناقص مستمر، أما الأبقار فقد انخفضت من 1071000 رأس سنة 1887م إلى 792000 رأس سنة 1937 م. إلى جانب هذا التناقص في الثروة الحيوانية والزراعية فقد كان هناك تزايد في عدد السكان حيث تضاعف عددهم بين 1886 و 1921م كانت الزيادة الطبيعية دائمة الارتفاع حتى بلغت 93000 خلال سنة 1933م و 122260 خلال 1936م وهي السنة التي بدأ فيها العامل الديموغرافي يدفع بالجزائريين بين الهجرة لآن الإنتاج الزراعي أصبح غير قادر على إطعام كل السكان.[(2)]

أما بالنسبة للتجارة الداخلية والخارجية وقطاع الخدمات كانت في يد الفرنسيين والأجانب الأوربيين، كذلك الصناعة الثقيلة في الجزائر لم يكن لها وجود وما كان موجود هي صناعة غذائية وفلاحية تخدم الزراعة الأوربية، وورشات تصليحية وليست إنتاجية، وتفيد بعض المصادر أن في سنة 1901م كانت هناك 10327 مؤسسة ذات طابع صناعي يعمل فيها 42928 عاملا وكان عددها قد ارتفع إلى 20540 مؤسسة خلال 1924م وعدد العمال فيها 110230 عاملا وهذا يعني أن هذه المؤسسات لم تكن قدرتها الاستيعابية تزيد عن خمسة عمال وهذا ما يوضح إلى عدم وجود صناعة قادرة على امتصاص اليد العاملة في الجزائر. هذا كان عن الأسباب الاقتصادية التي دفعت بالجزائريين للهجرة نحو فرنسا فماذا عن مسالة ارتفاع الأجور هل يمكن اعتبارها من الاسباب المؤدية للهجرة؟[(3)]

---

(1) عبـــد الحميـــد زوزو ,**دورالمهاجرين بفرنسا**,المرجع السابق, ص 39.

(2) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون بفرنسا، دراسة تحليلية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 148.

(3) عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 44.

هناك الكثير من الدراسات المخصصة للمهاجرين ترجع سبب ارتفاع الأجور في فرنسا من الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى الهجرة خاصة في فترة مابين الحربين العالميتين، لكن عامل التهجير والظروف الصعبة التي كان يعاني منها الفرد الجزائري كانت لها أثر أعمق، حيث أن المهاجر لو وجد عملا دائما ومناسبا في بلده ولو حتى بنصف الأجر الذي كان يتقاضاه في فرنسا ما ترك وطنه لأن الذهاب إلى فرنسا كان من أجل إيجاد فرصة لتحسين أوضاعه الاقتصادية والمعيشة المزرية التي كانت نتيجة السياسة الاستعمارية الظالمة والمجحفة.[1]

وحسب المقارنة التي أجريت بين المدخول السنوي للعمال في الجزائر، وبين مدخوله في فرنسا بأجور سنة 1929م، يكون مدخوله في فرنسا بحساب 40 فرنكا يوميا وبحساب 313 يوميا في السنة هو 313 x 40 = 12520 فرنك، بينما يكون مدخوله السنوي في الجزائر بحساب 20 فرنكا يوميا وبحساب 104 يوم في السنة هو 104 x 20 = 2080 فرنك، ومنه يظهر أن الفرق في الدخل لا يرجع إلى سبب ارتفاع الأجور بل إلى مدة العمل في السنة وفي الأخير يمكن لنا أن نستنتج أن الظروف الصعبة التي كان الفرد الجزائري يعاني منها في الجزائر بسبب السياسة الاستعمارية ونتيجة لنظام اقتصادي شاذ أقسم خصيصا لصالح الأقلية الأوربية جعلت من فرنسا هي المنفذ الوحيد للتخلص من الوضع الذي كان مفروض عليه.[2]

1-2-3 الأسباب السياسية:

عادة ما تؤدي العوامل الاقتصادية إلى هجرات طوعية بخلاف العوامل السياسية فهي تؤدي إلى هجرات اضطرارية [3]، وأهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأخيرة هو إقدام الإدارة

---

(1) عبد الحميد زوزو,دور المهاجرين بفرنسا,مرجع سابق، ص 45.

(2) نفسه ، ص 46.

(3) محمد ياحي، **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 117.

الفرنسية على خرق قوانين السنة المحمدية وذلك بحرمان التجمعات المحلية من حق اعتبار قادة كل جماعة حسب ما جرى عليه العرف والتقاليد الإسلامية وبقدر ما أظهرت فرنسا من تعسف واضطهاد للشخصيات المحلية، انعكس هذا على تزايد الذين يطالبون بالحقوق السياسية وضرورة تطبيقها.(1)

ومن ثم بدأ الجزائريون يقومون بعمل جماعي يتحدون فيه الإدارة الفرنسية التي كانت تقضي وتقهر كل يقف في طريقها، والأمر أصبح أكبر من قضية التمثيل السياسي في المجالس البلدية والتشريعية بل هو انعدام الثقة وتلاشي الأمل في تعايش سلمي بين الجالية الأوربية والشعب الجزائري وعليه فإن الإدارة الفرنسية قد أخطأت في تقدير الأمر عندما ظنت أنها قادرة على إبقاء جميع الجزائريين تحت سيطرتها لآن ما سيحدث في المستقبل سيؤكد العكس.(2)

1-3-3 الأسباب العسكرية:

لقد كانت الهجرة إلى فرنسا خلال الحرب الكونية الأولى اضطهادية، ذلك أن الدولة الفرنسية كانت قد نقلت بسبب ظروف الحرب عددا كبيرا من الجزائريين يقدر بنحو 27000 بين جنود في الجيش وعمال في المصانع والفلاحة، لكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان طريق الهجرة قد عبد وغدت هذه الأخيرة ظاهرة قائمة ذلك أن الكثير من الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية فضلوا البقاء هناك في فرنسا، ومن عاد منهم لأرض الجزائر ما لبث أن رجع ثانية هناك.(3)

---

(1) علال ليندة، مرجع سابق، ص 215.

(2) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون**، مرجع سابق، ص 155.

(3) عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 47

ومنه نستنتج أن هذا النوع من الهجرة لأداء الواجب العسكري قد مكن العديد من الجزائريين من الاحتكاك بالثقافة الأوربية والتعرف على وسائل التقدم الحديثة التي أجادها المجتمع الأوربي وسخرها لتحقيق أهدافه، وهذا ما جعل العديد من الشبان الجزائريين يشعرون أن المجتمع الفرنسي قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق التي لم يحصلوا عليها في بلادهم هذا كان عن السبب الأول للهجرة، أما السبب الثاني في الميدان العسكري هي الحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين، وخاصة من1919-م1945 م فقد امتصت هذه الحروب طاقات الشباب الفرنسي وتركت الاقتصاد الفرنسي يعاني فجوة كبيرة في القوة البشرية التي تطلبها التنمية الصناعية، ولتدارك هذا النقص عمدت المصانع الفرنسية إلى جلب العمال من الخارج.[1]

1-3-4 الأسباب التعليمية والثقافية:

يعتبر التعليم هو المؤهل السياسي للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن وذلك حسب القوانين التي سنتها الإدارة الفرنسية بخصوص الجزائريين، وعليه لو أتيحت هذه الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر للتعلم لما كانت هناك ضرورة للهجرة والبحث عن عمل في فرنسا. [2] لكن ما حدث هو العكس حيث سعى النظام الفرنسي بجانب سياسة التفقير إلى اعتماده على سياسة أخرى وهي " التجهيل " والإحصائيات هي التي تبين حقيقة ما كان موجود بخصوص هذا الأمر خاصة في طور التعليم الابتدائي من 1870-1914م .[3] وتبين إحصائيات 1914م أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة بلغ عددهم 1.2500.000 مسلم ولم تتح فرصة التعليم الابتدائي إلا 11.000 تلميذ من مجموع العدد

(1) علال ليندة، مرجع سابق، ص-ص 217-218.

(2) عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 48.

(3) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون**، مرجع سابق، ص 161.

المذكور آنفا، وفي عام 1945 م كان هناك 2.070.000 طفل جزائري تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة لم يتمكن من الحصول على فرصة التعليم الابتدائي إلا 307.100 من هؤلاء.[1] إن النسبة الضعيفة للمتعلمين من الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة هي سياسة فرنسية مقصودة خاصة مع المرحلة التي سبقت 1900م وكان الوزير الفرنسي للتربية الوطنية جول فيري " Ferry Jules " ، من الذين يرون أن المدرسة سلاحا ماضيا للتغلب على الروح التي أدت إلى ثورة 1871م، لكن المرسوم الذي صدر بتاريخ 13 فيفري 1883م كانت سياسة الدولة ترمي من وراءه إلى غزو فكر الجزائريين بواسطة المدرسة إلا أنه وجد معارضة من طرف الأوربيين في الجزائر ويرون أن الأهالي سيرفعون شعار الجزائر للعرب إذا ما انتشر فيهم التعليم.[2]

ولهذا السبب لم ينشط التعليم قبل الحرب العالمية الأولى ولم تكن توجد غير 404 مدرسة كان يتردد عليها 46927 تلميذ.[3]

أما خلال فترة مابين الحربين ظل الحال يسير بطيئا حتى أن عدد التلاميذ الجدد لم يزد من عالم لآخر عن 2000 تلميذ أما التعليم الثانوي والعالي فقد كان حظ الجزائري منه قليلا لأسباب عديدة منها أن التعليم في الطور الابتدائي الأهلي كان لا يمنح دراسات تكميلية خصصت لتكوين المعلمين أو صغار الموظفين بقدر ما كان عقبة، وأيضا الظروف المالية والمعيشية الصعبة حيث أن التعليم الثانوي لم يكن مجانيا للجميع بل خصت به فئة المتفوقين ومن جملة الأسباب أيضا أن طلبة التعليم الثانوي كانوا يجمعون من بين العائلات الغنية كالملاك والتجار وهذه الفئة كانت قادرة على تعليم أبنائها والإحصائيات التي كانت خلال السنة

---

(1) عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 49.

(2) علال ليندة، مرجع سابق، ص 120.

(3) عبد الحميد زوزو ,**دور المهاجرين بفرنسا**,المرجع السابق، ص 50.

الدراسية 1936 م-1937 م * تعطينا صورة عن التعليم الثانوي والعالي كيف كان [1] أما عدد الطلبة في فرنسا فكان نحو 35 طالبا سنة 1930 م وهو رقم يعكس قلة المتعلمين في الثانوي والعالي بسبب الهجرة إلى فرنسا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة 15 % من المهاجرين كانت أعمارهم تتراوح بين 20-24 سنة، ونسبة 10 % منهم دون العشرين أما من كانت أعمارهم تتراوح بين 25-34 سنة قدرت نسبتهم بـ 50% وعليه لو كان التعليم الثانوي والعالي متاح للجميع لما كانت هناك هجرة خاصة في فئة الشباب والأحداث بتلك النسب المذكورة. وعليه اجتمعت العوامل السياسية العسكرية، النقابية والتعليمية في نقطة واحدة وهي الهروب من الوطن المغتصب الذي أصبح العيش فيه شبه مستحيل والهروب إلى فرنسا البلد الذي يخاله الجزائري أرض الميعاد.[2]

ثانيا: تطور الفكر الإيديولوجي للعمال الجزائريين في فرنسا

2-1 الانخراط في الأحزاب السياسية

الوضع الجديد الذي أصبح عليه العمال الجزائريون في المهجر كان يفرض عليهم الفعل والمشاركة والتساؤل أحيانا، فمخاطبة الفرنسيين تستوجب منهم الإلمام بمبادئ اللغة الفرنسية، والدفاع عن حقوقهم يتطلب منهم العمل داخل المنظمات النقابية الفرنسية وكان عليهم فهم ما يجري من حولهم من تجمعات ومظاهرات وغيرها.

وكانوا يتساءلون عن مفهوم الحرية والديمقراطية الشيوعية، وعن معنى حق الشعوب في تحقيق مصيرها، وما إلى ذلك من المفاهيم والشعارات التي طالما تردد عن أسمائهم، وكان

انظر الملحق رقم (2)*

(1) علال ليندة ,مرجع سابق ,ص 121.

(2) إبراهيم مهديد، **بعض عناصر تفكير لمقارنة الهجرات الجزائري، البعد التاريخي والواقع الاجتماعي**، الملتقى الوطني، حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 59.

الأمر ينتهي بالكثير منهم إلى الانخراط في النقابات والأحزاب السياسية ذات الاتجاهات التي تجد صدى في نفوسهم، ومن ثم بدأت الشخصيات البارزة مثل الحاج علي عبد القادر *، أحمد بهلول **، ومصالي الحاج تعمل في هذا الاتجاه وأصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي*** [1] هذا الأخير الذي لديه ارتباط بالأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية وروسيا، وما شجع العمال الجزائريين في فرنسا الانخراط فيه هو أنه كان يعبر عن آرائهم واحتياجاتهم وما سهل عليه التغلغل في أوساط العمال الكادحين هو المنظمة النقابية الفرنسية CGT * [2]

وقد أدت مساهمة العمال في الحزب الشيوعي وفي النقابات وحضورهم الفعلي إضافة إلى قراءة الجزائر أدى كل هذا إلى تغيير وخلق ذهنية جديدة، وتنمية روح التكتل والتضامن لتحقيق مصالحهم المادية وأدت إلى دعم روح التضامن الواسع لدى عمال شمال إفريقيا وهذا ما أدى إلى ظهور تنظيمات سياسية خاصة بهم. [3]

الحاج عبد القادر*: كان في الأول عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم تزعم رئاسة النجم في 1926، خلفه بعد ذلك مصالي الحاج، **أنظر عبد الحميد زوزو، ص 17.**

أحمد بهلول**: عضو بالحزب الشيوعي الفرنسي ومن امساهمين في تأسيس نجم شمال إفريقيا.

الحزب الشيوعي الفرنسي***: بالفرنسية Partie communiste Français هو حزب سياسي فرنسي أنشأ عام 1920.

[1] عبد الحمد زوزو، **دور المهاجرين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 16.

المنظمة النقابية الفرنسية*: CGT من النقابات الفرنسية التي تدافع عن حقوق العمال الفرنسيين وانخرط فيها العمال الجزائريين، وتظم مجموعة، Cofédération générale du travailleyrs

[2] **Mahfoud kaddache : opcit p 22.**

[3] **Ibid, p228**

2-2 الانخراط في النقابات العمالية الفرنسية

لقد كثف الشيوعيون من دعايتهم عن طريق المحاضرات والمناشير بالفرنسية والعربية في أوساط العمال المهاجرين من شمال إفريقيا، وأسست جرائد موجهة لهم مثل " الإغاثة الحمراء الدولية " و " الشباب الشيوعي " التي كانت تصدرها الكنيسة الشيوعية.[1]

أما المهاجرون المنطوون تحت لواء الاتحادية العامة للعمل الوحدوي C.GTU يبدون شجاعة كبيرة في الاجتماعات النقابية، وأظهروا خلال إضراباتهم كفاح أكبر من العامل الفرنسي، لذلك عززت الاتحادية العامة للعمل الوحدوي لعملها التنظيمي بين عمال المستعمرات وكثفت نشاطها أكثر داخل المستعمرات ذاتها حيث كانت الحركة النقابية مختلفة نظرا لسلبية العامل الفرنسي تجاه العامل الأهالي.[2]

خلال الاجتماع الذي عقد في باريس ديسمبر 1924م وحضره الحزب الشيوعي الفرنسي و 150 مندوبا من عمال شمال إفريقيا، وقد نوقشت العديد من القضايا فيه منها السياسة وتمثلت في قانون الأهالي من أجل الحق في التجمع وحرية الصحافة والمساواة في الضرائب، والتعليم المجاني والإجباري لصالح كل الأهالي.[3]

أما المطالب الاقتصادية التي ركز عليها فتمثلت في تجسيد وسائل الكفاح من أجل بلوغ مطالب عمال شمال إفريقيا وكانت على النحو التالي:

1- الأجر نفسه للعمل نفسه.

2- يوم عمل بثمان ساعات.[4]

---

(1) Ibid,p229.

(2) علال ليندة , مرجع سابق, ص 231.

(3) محمود آيت مدور، **الحركة النقابية العمالية بين 1954-1962، الجزائر وتونس نموذجا**، رسالة ماجستير، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2007، ص 80.

(4) **Mahfoud kaddache,op,cit,p230.**

3- إلغاء الهبة عند التوظيف.

4- إلغاء عقد العمل المفروض للهجرة.

5- حرية الهجرة إلى فرنسا وإلى الخارج.

6- تحسين الظروف الاقتصادية للشباب.

7- تطبيق قانون العمل على الأهالي.(1)

وكانت النتيجة مرضية حيث تم تشكيل جبهة موحدة بين التشكيلة الفرنسية وشعوب المستعمرات، وتم تقديم المطالب التي حددتها إلى مؤتمرات النقابات وأعطت الاتحادية للعمل الوحدوي تعليمات من أجل إنشاء فروع لها في الاتحاديات الإقليمية والدولية وأثارت بدورها القضية الوطنية الاستعمارية ووضعتها في السياق الدولي.(2)

خلال عام 1925 م نظم الحزب الشيوعي والاتحادية العامة للعمل الوحدوي عدة مظاهرات لصالح عمال المستعمرات، وفي 12 أكتوبر 1925م وقع إضراب كبير في فرنسا وكان الأول من نوعه حيث ناهض الاستعمار وقد تابع المهاجرون في فرنسا بتعاطف ورأوا في الاتحادية العامة للعمل الوحدوي والحزب الشيوعي الفرنسي أحسن المدافعين عنهم، ومن ثم سعى الحزب الشيوعي إلى تنظيم دروس تربوية لصالح سكان المستعمرات ليشرح لهم موقفه من القضية الاستعمارية وضمان تربية سياسية واقتصادية للعمال المهاجرين وذلك من أجل احتوائهم.(3)

لأن الرأسمالية الفرنسية تعزز هيمنتها أكثر بواسطة المستعمرات التي تسيطر عليها، لذلك يرى الحزب الشيوعي الفرنسي أنه بحاجة ماسة لهؤلاء العمال والإطارات لهذه الحرب التي أراد

---

(1) **Mahfoud kaddache,opcit, p 229.**

(2) علال ليندة ,مرجع سابق, ص 133.

(3) أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية نشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 180.

أن يخوضها ضد الرأسمالية الفرنسية وهذا ما أثر واستفاد منه العمال المهاجرون حيث بتضامنهم مع التشكيلة الفرنسية أدركوا حقيقة القضية الجزائرية وفد تولد عن هذا الاتصال خاصة بالسياسيين الفرنسيين ودعمهم لهم لإنشاء أول حزب وطني جزائري في فرنسا وهو نجم شمال إفريقيا.[1]

2-3 نجم شمال إفريقيا:

2-3-1 ظروف نشأته:

اتضحت معالم العمل الوطني السياسي في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد هجرة الأمير خالد * إليها سنة 1923م وكانت التجمعات التي اتصل فيها بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي 1923-1924م اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني. [2] ومن ثم أشرف الأمير خالد على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا ممن كانوا يستمعون إلى محاضراته كالحاج مصالي، عبد العزيز منور، وغيرهم، وقد كلفت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في هيئة إغاثة المغاربة واتسمت بسمة دينية. وقد عقدت هذه الأخيرة مؤتمرا 27 ديسمبر 1924م تدعيما لهذا العمل المشترك، وقد ضم ممثلين عن خمسة وسبعين ألف عامل وكان هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال على أساس الأسس التالية:

1- العمل على إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

2- العمل لنيل حق الاجتماع، وحرية الصحافة، والكلمة.

---

[1] أحمد الخطيب ،المرجع السابق، ص 185.

الأمير خالد*: ولد خالد الهاشمي يوم 20 فيفري 1875 بدمشق، درس في ثانوية بباريس، انظم إلى الكلية الحربية Saint-cyr تخرج منها 1897، شارك بالحرب العالمية الأولى، بدأ نشاطه السياسي في فرنسا، اسس جريدة الأقدام 1920، **أنظر**

http/www.alukah.net.culture/0/54005.19-01-2014.22 :00h

[2] عبد الحمد زوزو، **دور المجاهدين بفرنسا**، مرجع سابق، ص 53.

3- تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي والأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي يعانون منها. وقد كان هذا المؤتمر فرصة للتعاون والمعاشرة بين العمال وطرح ما يهمهم على صعيد نشاطهم السياسي الذي أخذت تتضح صورته، وكانت أهم نتيجة له هو ظهور أول جمعية سياسية بعنوان " نجم الشمال الإفريقي".[1]

2-3-2 العوامل التي ساعدت على ظهوره:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور نجم شمال إفريقيا في أول الأمر في فرنسا وتقتصر على ذكر عاملين أساسيين هما:[2]

1- الهجرة:

لقد هاجرت موجة كبيرة من الجزائريين إلى الخارج هروبا من السياسة الاستعمارية الفرنسية المجحفة، خصوصا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وتوجه بعضهم نحو المغرب الأقصى، والبعض الأخر نحو المشرق العربي، ومنهم من توجه نحو فرنسا نفسها، وشجعهم على ذلك المرسوم الذي صدر في 15 يونيو 1914م بسبب حاجة فرنسا الملحة لليد العاملة الكثيرة بسبب الظروف التي كانت فيها، وبذلك زاد عدد المهاجرين الجزائريين إليها فشاركوا بقسط كبير في إنعاش اقتصادها.

2- الديمقراطية:

لقد أتيحت الفرصة للشباب الجزائريين الذين تجندوا للخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية بمقتضى قانون التجنيد الإجباري عام 1912م للاطلاع عن قرب على مبادئ الحرية والديمقراطية وتأثروا بالحياة الحرة في أوربا، وتبين لهم أن الفرنسيين هناك يحترمون الشعور

---

[1] يوسف مناصرية، **الاتحاد الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 73-74.

[2] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص 38.

الإنساني والحريات الأساسية، ويتعاملون مع غيرهم بطريقة واقعية تخالف تماما الطريقة التي يتعامل بها المستوطن في الجزائر مع الجزائريين.[1]

نتيجة للعاملين السابقين تأثر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في فرنسا بصفة خاصة بتلك المبادئ الإنسانية والحضارية المتقدمة ومن بينهم أحمد مصالي الحاج وبعض رفقائه الذين فضلوا البقاء في فرنسا مستغلين مبادئ احترام النشاط السياسي عندئذ شرع هؤلاء في التفكير في تأسيس حزب سياسي في باريس يدافع عن حقوق العمال المغاربة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، والذي عرف باسم " نجم شمال إفريقيا " .[2]

2-3-3 نشأة النجم:

تضاربت الآراء وتعددت الروايات حول تاريخ تأسيس النجم، فمثلا أحمد بغلول، عمر خيضر يعيده إلى عام 1924م معتمدين على نشاط الأمير خالد وتقربه من " موريس فيوليت " Maurice.V * المتفهم لمطالبه، كما أن ميثاق الجزائر 1963م يعتمد هذا التاريخ 1924م ، وكلن هناك رأي آخر يعتبر هو الأرجح والأقرب للحقيقة لأنه معتمد من طرف مؤسسي النجم أنفسهم وتعتمده المصادر والمراجع ووثائق الإدارة الفرنسية.[3]

هذا الرأي يعيد تاريخ تأسيس النجم إلى سنة 1926 م، وفي أوت من نفس السنة انعقد اجتماع لأعضاء النجم بقاعة النقابة بباريس وفي هذا الاجتماع تأسست اللجنة المركزية لشمال

---

(1)مصطفى هشماوي ، المرجع السابق، ص 39.

(2) فرحات عباس، **ليل الاستعمار، الفكر السياسي الجزائري 1830-1962**، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات Anep ، الجزائر، 2010، ص 145.

موريس فيوليت*: ولد سنة 1872، سياسي فرنسي، عضو الحزب الاشتراكي، رئيس حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، 1936-1937، اشتهر بإصلاحاته التي حملت شعار الخير، الأمن، الحرية، **أنظر: http/www.al.fadjir.com.25-01-2014.18 :00h**

(3) عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص, 286.

إفريقيا أما رئاسة النجم فقد كانت في البداية للحاج علي عبد القادر بعد ذلك خلفه أحمد مصالي الحاج.[1]

2-3-4 نشاط النجم:

بدأ نجم شمال إفريقيا نشاطه في ظروف صعبة وكانت غايته في البداية تتمثل في الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية لأن زعيمه مصالي الحاج كان يرغب في أن يجعل منه حركة تشمل شمال إفريقيا ككل إضافة إلى المطالبة باستقلال الأقطار الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب الأقصى وقد ظهرت هذه الفكرة أكثر من مرة في مطالبه.[2]

ابتداء من سنة 1927م بدأ التونسيون والمراكشيون الاهتمام بما كان يجري في داخل أوطانهم، وآثروا تأسيس حركات سياسية فيها لآن الظروف لا تسمح وعلى هذا الأساس سيطر العمال الجزائريون على النجم فأصبح حركة سياسية جزائرية، وقد تأثر مناضلو النجم الأوائل بالاتجاه الشيوعي وذلك بسبب النشاطات التي مارسوها داخل الحزب الشيوعي الفرنسي. لكن سرعان ما تلاشت هذه الإدعاءات بتجدد أعضاء النجم وهذا ما زاد في الصراع بين مصالي الحاج والحزب الشيوعي الفرنسي بسبب توقيف هذا الأخير لمساعدته المخصصة للنجم وكان ذلك في خريف 1927 م.[3]

حيث اتضح لمصالي الحاج أن المبادئ الثورية والاستقلالية أصبحت لا تتماشى مع الحزب الشيوعي الفرنسي وظل النجم ينشر أفكاره حتى 29 نوفمبر 1929 م حينما أقدمت السلطات الفرنسية على حله بتحريض من الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم عاد النجم إلى الظهور

---

[1] مصالي الحاج، **مذكرات 1898-1938**، ترجمة محمد المعراجي، منشورات Anpe، الجزائر، 2007، ص 139.

[2] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 146.

[3] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر 1954** ، ط2 ، شالة للنشر، الجزائر ، 2009، ص 17.

مرة أخرى 1933 م تحت اسم جديد هو " نجم إفريقيا الشمالية المجيد " وعقد مؤتمر في فرنسا تمخض عنه برنامج تضمن عدة إجراءات أهمها الاستقلال الكامل للجزائر.[1]

منذ سنة 1934 م أصبح النجم يواجه ضغوطا كبيرة من قبل السلطات الفرنسية وملاحقة قادته خاصة مصالي الحاج الذي لجأ إلى سويسرا، وفي شهر أفريل 1935م صدر قرار بحل النجم، ولكن قادته استأنفوا نشاطهم تحت اسم جديد وهو الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا UN.MNA وتقدموا بالقانون الأساسي لهذا الاتحاد لمحافظة " السين" بفرنسا بتاريخ 28 فيفري 1935 م وأعلنوا عن هدف الاتحاد وهو تحرير مسلمي شمال إفريقيا ماديا ومعنويا.[2]

أوت 1936م زار مصالي الحاج الجزائر وألقى خطابا أمام جمهور كبير في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة حاليا يسمى (ملعب 20 أوت) وقد أثار به ضجة وحماسا كبيرين خاصة عندما أعلن عن رفضه لربط الجزائر بفرنسا، وفي 26 جانفي 1937 حلت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا النجم مرة أخرى، واستمر نشاطه تحت اسم " أحباب الأمة " وفي 11 مارس 1937 م أسس مصالي الحاج ورفقاء دربه من جديد حزبا جديدا ليواصل به نشاطه السياسي تحت اسم حزب الشعب الجزائري P.P.A [3]

مما سبق ذكره يمكن لنا القول أن الوعي السياسي الذي انتشر بين أوساط العمال الجزائريين والمناضلين السياسيين في المهجر كان نتيجة انخراطهم داخل الحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية الفرنسية هذه الأخيرة التي أعطت لهم الفرصة ودعمتهم في البداية لآجل بداية ممارسة نشاطهم السياسي لكن عندما تبين لها هدفهم الحقيقي بدأت في محاربتهم وتشديد الخناق عليهم.

---

[1] يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 74.

[2] مصدر سابق، ص 74.

[3] مصالي الحاج، مصدر سابق ، ص 145.

ثالثا: اتحادية جبهة التحرير بفرنسا: Fédération de France

إن المهاجرين الجزائريون كانوا قبل ظهور جبهة التحرير مصاليين بجكم نشأة التنظيم المصالي في فرنسا وتحكم هذا الأخير فيه، لكن التطورات المستجدة استوجبت التخلي عن الزعيم القديم بعد أن تخلى هو عن ركب الثورة، وكان المهاجرون في بداية اندلاع ثورة نوفمبر يعتقدون أن هذه الثورة هي امتداد لمجهوده ولم يدر في مخيلة العمال الجزائريين في المهجر أن مصالي الحاج بقي بعيدا عن الثورة.[1]

لم يستطع تنظيم الحركة الوطنية في فرنسا إطلاع المهاجرين على الوضع وحقيقة مصالي من الثورة، لكنه اختار اتجاه آخر وهو تأسيس خلايا لجبهة التحرير بفرنسا، ومن ثم عين المرحوم محمد بوضياف * ، مراد طربوش ** لإنجاز هذه المهمة التي كانت صعبة بسبب أن العدو حشد قواته وإمكانياته لرصد نشاط المناضلين الجزائريين وتحركاتهم وجميع المعلومات ونشر الجواسيس في الأحياء التي يتجمع فيها العمال المهاجرون، ومن جهة أخرى كانت الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي أسسها مصالي الحاج لتكون بديلا لمناهضة جبهة التحرير الوطني [2] تسيطر على العمال المهاجرين وتسعى لاحتوائهم تحت جناحها ومن ثم

---

[1] سعدي بزيان، مرجع سابق, **دور الطبقة العاملة في المهجر**, ص30.

محمد بوضياف*: ولد 23 أوت 1919 بالمسيلة، 1942 اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل، انظم لحزب الشعب والمنظمة الخاصة 1947، 1950 حكم عليه غيابيا، في 1953التحق بفرنسا، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 1956، **أنظر بشير بلاح ج2، ص 260.**

مراط طربوش**: مسؤول حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) في مدينة ناسي تسرق فرنسا 1951، كلفه محمد بوضياف بإعادة تشكيل اتحادية فرنسا لجبهة التحرير بعد اندلاع الثورة، اعتقل سنة 1935 وأطلق سراحه 1961. **أنظر محمد عباس، ص 435.**

[2] Jaques simon, **La Fédération de France de l'Union syndicale des travailleurs Algériens**, 1830-1954. www.Gallica.Fn.11-02-2014/19:07.p2.

حدث نوع من الصراع الذي سبب غموض في أوساط هذه الطبقة العاملة في المهجر حول من له الأولوية في القيادة.

وفي ظل هذا الصراع المحتدم الذي تجاوز حده بين التنظيمين، خاصة بعد بداية التفكير في إنشاء تنظيم يتكفل بهذا الأمر وهي اتحادية " جبهة التحرير بفرنسا " ، وبعد توظيب هذه القضية تبعا للتقرير المقدم عن الوضع السائد وسط الطبقة العاملة في مؤتمر الصومام سنة 1956 م تقرر تعيين محمد البجاوي الذي كان عضو في المجلس الوطني للثورة (CNRA)، وشرع في إجراء اتصالاته للتعرف على الوضع القائم هناك بواسطة المناضلين الذين تبعوه. [1]

3-1 مراحل تنظيم اتحادية جبهة التحرير بفرنسا

أجمعت المصادر التي أرخت لهذه الفترة من تاريخ اتحادية جبهة التحرير بفرنسا أن الفضل الكبير في هذا الموضوع يعود إلى المرحوم محمد بوضياف ومراد طربوش وآخرين وقد تم ذلك بعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954 م، وقد استطاع هؤلاء الرجال من بناء الصرح الأول لهذا التنظيم الذي أطر الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر وعبأها في سبيل دعم الثورة في الداخل بالمال والرجال، ولم يستسلم محمد بوضياف والذين كانوا معه حتى وصلوا إلى الهدف المسطر. [2]

3-1-1 المرحلة الأولى:

تبدأ هذه المرحلة في أواخر 1954 م وتمتد إلى غاية 1956 م وهي قصيرة إذا ما قورنت بالمراحل القادمة، وقد تمت في ظروف صعبة ميزتها اشتداد المعركة في الجزائر وتأزم الأوضاع بين التنظيم التابع لجبهة التحرير والتنظيم الآخر التابع للمصاليين في فرنسا الذي أراد

---

(1) Jaques simon, op.cit.p3.

(2) سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961**، ط2، شالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 15-19.

احتواء الطبقة العاملة الموجودة هناك لكي تكون دعما ماديا ومعنويا له.[1] بالإضافة إلى ألقاء القبض على أحد الشخصيات الاتحادية وهو علي محساس، وأهم الشخصيات التي برزت في تلك المرحلة مراد طربوش وهو الرئيس المكلف من طرف المرحوم محمد بوضياف بالتأسيس، بن سالم نور الدين، غراس عبد الرحمان، صالح الوانشي، أحمد طالب الإبراهيمي.

3-1-2 المرحلة الثانية:

تبدأ المرحلة من سنة 1956 م إلى 10 جوان 1957 م ميز هذه المرحلة إشراف محمد البجاوي على الاتحادية وقد كلف من طرف المرحوم عبان رمضان ومن لجنة التنسيق والتنفيذ، أما الأعضاء المساعدين العدلاني قدور، منجي حسين.[2]

أما بالنسبة للطلبة الجزائريين فكانوا تحت لواء " اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين " * وكان يضم كل من المرحوم محمد خميسي، والطيب بولحروف، ورضا مالك وقد اتصل بهم محمد البجاوي في الحي الجامعي ونظم معهم لقاء شرح لهم فيه السياسة العامة التي قررها جيش وجبهة التحرير في مؤتمر الصومام وأسفر هذا الاجتماع أيضا عن تكوين أمانة عامة للاتحادية يرأسها محمد البجاوي شخصيا ويساعده في هذا العمل المؤرخ محمد حربي والمرحوم شريف الساحلي. [3] كما تم تكوين لجنة خاصة مهمتها الاتصال مع الأحرار الفرنسيين واختار لهذه المهمة كل من جان عمروش وعبد الرحمان فارس، وتقرر أثناء القيام بالاتصال ببعض الضباط العاملين في الجيش الفرنسي، في مقدمة هؤلاء الضابطان رحماني وزرقيني الذي كان

---

[1] Jaques simon, op.cit.p2.

[2] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 20.

اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين*: يرمز له (U.G.M.A): تأسس يوم 8 جويلية 1955، خلال المؤتمر التأسيسي الذي عقد بالقاعة التعاضدية بعد تسعة أشهر من اندلاع الثورة كان له دور مهم في الثورة التحريرية، **أنظر http//www.djazair50.dz12-12-2013.**

[3] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**، مرجع سابق، ص 36.

نقيا في الجيش الفرنسي. والمتتبع لنشاط محمد البجاوي يلاحظ جهوده المعتبرة في سبيل تنظيم العمال الجزائريين في المهجر لكن مدة رئاسته للاتحادية لم تدم طويلا.[1]

3-1-3 المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من 10جوان 1957 م حيث أوكلت رئاسة اتحادية جبهة التحرير إلى عمر بوداوود * خلفا للمرحوم محمد البجاوي، من طرف الشهيد عبان رمضان وقد طالب من الإخوة ومن المناضلين في اتحادية جبهة التحرير من تسليم كل الصلاحيات لعمر بوداوود، الذي وجد نفسه أمام مسؤوليات ليست بالسهلة نتيجة للإرث المصالي الذي لا يزال يسيطر على تنظيم الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، لكن هذا الوضع لم يستمر على حاله نتيجة لنشاط الاتحادية المكثف وأخذ نجم الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) يفقد السيطرة على الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر. وفي نهاية ديسمبر 1957 م استعادت جبهة التحرير سيطرتها.[2]

على الطبقة العاملة في المهجر سواء بفرنسا أو في بلجيكا وفي بقية بلدان أوربا المجاورة ألمانيا وسويسرا ولم يبق للمصاليين سوى بعض المدن في الشمال الفرنسي مثل توكرزان، باد كالي، أما في باريس وضواحيها فقدت السيطرة إلى تنظيم جبهة التحرير.[3]

يقول المؤرخ " الفرنسي بن جامان ستورا" المختص بالهجرة السياسية الجزائرية إلى فرنسا « أنه بدءا من سنة 1955م بدأ التفكير في تنظيم المهاجرين سياسيا وذلك عقب مؤتمر "هورنو" الذي انعقد في بلجيكا، وأسفر عن انفصال عدد من المناضلين على ميصالي الحاج، وبفضل

---

[1] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر** ، ص 37.

عمر بوداوود*: كان مناضلا منذ صغره في الحركة الوطنية MTL.D وفي جويلية 1957، أوفده عبان رمضان إلى فرنسا للقيام بتنظيم اتحادية جبهة التحرير وقد ساهم في تنظيم عملية تحويل اشتراكات العمال المهاجرين إلى سويسرا. **أنظر سعدي بزيان، ص 78.**

[2] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 19.

[3] نفسه، ص 20.

هؤلاء ولدت النواة الأولى لتنظيم خلايا جبهة التحرير بفرنسا وسرعان ما انظم مناضلون إلى هذا التنظيم الجديد مثل ديدوش مراد، ومحمد يزيد، أما في باريس كان مراد طوبوش قد تم تعيينه من طرف محمد بوضياف ».[1]

وعليه يمكن القول أن شخصية مراد طربوش كان لها دور في بداية تكوين اتحادية جبهة التحرير بفرنسا خاصة في البداية من خلال الجولات التي قام بها عبر المدن الفرنسية قبل الشروع في تكوين خلايا لجبهة التحرير داخل التراب الفرنسي، على الرغم من أنه لم يستطع تحقيق نتائج هامة بسبب سيطرت النشاط المصالي على الساحة وكان عدد المنخرطين في صفه 2000 مناضل أمام 7000 منخرط التي كانت في صف المصاليين، وبسبب أعين المخابرات الفرنسية في سويسرا تم اعتقال كل من محمد بوضياف ورفيقه مراد طربوش من طرف مصالح الأمن الفرنسي بناء على معلومات زودتها بها المخابرات السوسيرية لكن هذا الاعتقال لم يضع حدا لتنظيم العمال في المهجر بالعكس كاد دافعا قويا ظل مستمرا من بداية تكوينه حتى الاستقلال.[2]

بالإضافة إلى كل من صالح الونشي وأحمد بومنجل *، عدا الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ** كان مسؤولا عن تنظيم الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا والطيب بولحروف

---

[1] محمد عباس، **رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 436.

[2] نفسه، ص 437.

أحمد بومنجل*: ولد في 22 أفريل 1906 بمنطقة القبائل، كان والده معلما، سافر لباريس لدراسة الحقوق كلف بالدفاع عن مصالي الحاج سنة 1938-1939، التحق باتحادية جبهة التحرير بفرنسا، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة من 1957-1962، شارك في العديد من الاتصالات بين جبهة التحرير مع مسؤولين فرنسيين مولان- إفيان، **أنظر سعدي بزيان، ص 82.**

أحمد طالب الإبراهيمي**: ولد سنة 1932، ناضل في الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، انظم إلى فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، عين ممثل للحكومة المؤقتة، ووزير بعد الاستقلال.

محمد البجاوي***: من منطقة القبائل، ولد سنة 1926 بالجزائر العاصمة، كلفه المجلس الوطني للثورة وبتزكية من الشهيد عبان رمضان بالإشراف على رئاسة اتحادية فرنسا لجبهة التحرير 1957 لكن مدة رئاسته لم تدم طويلا بعد القبض عليه، **أنظر سعدس بزيان، ص 81.**

المكلف بالتنسيق مع لجنة التنسيق والتنفيذ. وقد ذكر محمد لبجاوي *** في كتابه " حقيقة الثورة الجزائرية " أن مهمته الأساسية التي أراد أن ينفذها خاصة بعد إطلاعه على أبعاد وخلفيات الصراع الذي كان يبين التنظيمين الأول التابع لجبهة التحرير والثاني التابع للمصاليين والذي بلغ ضحاياه أكثر من 8000 قتيل من كلا الطرفين، وكانت قناعة المرحوم محمد البجاوي هو إنهاء النزاع بين الإخوة الأعداء ينبغي أن يتم بالوسائل السلمية بعيدا عن العنف وإقناع الطبقة العاملة المهاجرة من الجزائريين أن من قام بالثورة ليس تنظيم مصالي بل هي جبهة وجيش التحرير .[1]

ورفض مسألة تصفية مصالي جسديا حيث يقول هو شخصيا: أن مثل هذا العمل جريمة تشويه القضية الجزائرية لو نفذت لذلك انصب اهتمامه على تنظيم الجالية والسعي إلى كسب المعركة ضد المصاليين معتمدا على توعية العمال ودورهم المهم في معركة التحرير التي يقودها الشعب الجزائري تحت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني، وهكذا شرع في هيكلة الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا وقسمها إلى خلايا وأفواج وولايات * ، فكانت الخلية حسب هذا التنظيم تتكون من 6 إلى 7 مناضلين، والفوج من 16-20 شخص أما القسمة أو المنطقة فتتكون من 5200-8000 شخص والولاية من 25000-30000 شخص. وقد وجه محمد البجاوي نصائح للعمال الجزائريين بحثهم على البقاء داخل نقاباتهم مع الفرنسيين وتأييدهم في مطالبهم العمالية.[2]

---

[1] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 21.

أنظر الملحق رقم (3)*

[2] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 22.

3-2 نشاط الاتحادية:

بعدما تم تنظيم اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وأخذت موضعها اللائق بها وانخرط فيها عدد كبير من المناضلين من العمال الجزائريين بفرنسا بدأت مرحلة جديدة وهي فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو بقيادة جبهة التحرير الوطني، وذلك قصد التخفيف من وطأة الضغط الاستعماري الفرنسي على الشعب الجزائري في الجزائر وإرباك العدو وتشتيت قواته، وإجباره على الاعتراف بقوة الثورة الجزائرية وقدرتها على التكيف والصمود لأساليبه الجهنمية.[1]

ويقول علي هارون في كتابه " الولاية السابعة " « أن عمر بوداوود الذي أرسل إلى فرنسا من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ كان حاملا معه تعليمات خاصة مفادها، العمل على خلق مناخ يسمح للمناضلين في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا على النشاط والعمل ... ». وفي جويلية 1958 م انعقد اجتماع في مدينة " Koln " بألمانيا ضم كل المسؤولين عن الاتحادية، وحضر هذا الاجتماع علي هارون المكلف بالإعلام والدفاع عن المساجين الجزائريين، وعبد الكريم السويسي المكلف بالمالية وموسى قبايلي المكلف بالولاية الأولى " باريس الوسط "، وآخرين وخاطب عمر داوود مسؤولي الاتحادية بقوله: « إني جئت إلى فرنسا مكلفا من طرف عبان رمضان لفتح جبهة ثانية في فرنسا وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يكون يوم 25 أوت 1958 هو بداية لفتح هذه الجبهة، وقد فوجئت الدوائر الاستعمارية بفرنسا يوم 26 أوت بفتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي وقد عبرت ثورة نوفمبر 1954 م في الضفة الأخرى من المتوسط لتفاجئ الشعب الفرنسي في عقر داره ومنذ ذلك التاريخ أصبح يعيش جوا حربيا من الشمال الفرنسي إلى جنوبه مرسيليا ».[2]

---

[1] أحمد صاري، **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة ، مجلة المصادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر، 2011، العدد 1، ص 5.

[2] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة**، مرجع سابق، ص 45.

لقد استهدفت العمليات العسكرية في فرنسا التي كانت من طرف المناضلين في الاتحادية المنشآت العسكرية والاقتصادية وبعض الشخصيات المهمة، وقد ورد في كتاب " حرب الجزائر" تحت إشراف "هنري علاق" في جزءه الثالث وهو يصف كيف استطاعت الثورة الجزائرية أن تنقل معاركها إلى أرض العدو، وفي ليلة 24-25 أوت 1958 م شوهد توقف سيارة شرطة أمام المرأب الواقع في 66 شارع المستشفى" Bdde L'hôpital " في دائرة باريس، وسرعان ما سمعت طلقات نارية أودت بحياة حارس السلام جورج بيرتي * : كما سمعت طلقات أخرى أودت بحياة شرطيين، وبعد ساعة من الحادث تعرض مستودع للذخيرة في " فانسان " لهجوم من طرف فدائيين جزائريين وكانت حصيلة هذا الحادث استشهاد فدائي ومقتل ضابط شرطة.[1]

لم يقتصر نشاط الفدائيين الجزائريين المراكز العسكرية والاقتصادية في باريس وضواحيها بل امتد إلى جنوب فرنسا تولوز، وموربيان في ضواحي مرسيليا حيث تعرضت خزانات المحروقات إلى نسف ليلتي 24-25 أوت 1958 م وبلغت الخسائر 150 مليون فرنك فرنسي قديم وكل هذه الخسائر المادية كانت في ليلتين فقط بالإضافة إلى 19 جريح منهم " غاستون دوفير " Gaston Defferre شيخ بلدية مرسيليا الذي أصبح صديقا للجزائر فيما بعد.[2]

لكن بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم تضاعفت العمليات العسكرية من طرف الفدائيين التابعين لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا وشملت عدة قطاعات اقتصادية حيوية وقد علقت صحيفة " صدى الجزائر " على أحداث مرسيليا وموربيان وهي لسان المستعمرين والمعمرين بالجزائر تقول: « مؤسسات بترولية تعرضت للتخريب على مستوى الوطن كما شب حريق

فانسان*: مدينة فرنسية تقع في الضواحي الشرقية لباريس في إقليم فال دومارن، **أنظر http//or.wikipidia.org/09/05/2014**

[1] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**، مرجع سابق، ص 48.

[2] نفسه، ص 49.

مهول في مستودعات البترول في موربيان وضواحي مرسيليا » أما بالنسبة للخسائر البشرية فكانت هي الأخرى كثيرة حسب ما تكلمت عنه الجزائر الفرنسية.(1)

لكن بالنسبة ألهم الشخصيات التي حاول الفدائيين اغتيالها هو وزير الإعلام الفرنسي جاك سوستال * وكان ذلك يوم 15 سبتمبر 1958 م، في شارع " فريدلاند " المتفرع عن الشانزيليزي الشارع العالمي المعروف، حيث تم إطلاق النار عليه ونجا من الموت بأعجوبة، وبعد فتح تحقيق اكتشفت مصالح الأمن الفرنسية أن الفدائيين هم الذين أطلقوا النار على وزير الإعلام والمقيم العام السابق في الجزائر قد تلقوا تدريبا في مركز لاراش بالمغرب.(2)

بينما " بن جامان ستورا " يتكلم عن حصيلة الأعمال التي قام بها الفدائيون الجزائريون في فرنسا كما جاء في كتابه التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية فيقول أنها وصلت إلى 56 عملية تخريب و 181 هدفا عسكريا واقتصاديا وكما يؤكد أن 82 شخصا قتلوا خلال هذه الهجومات جلهم من رجال الشرطة.(3)

لكن بعد حملة الاعتقالات التي مست أهم الفدائيين والمناضلين في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا عاش تنظيم جبهة التحرير بفرنسا خلالها ظروفا بالغة الصعوبة، فقد بات لزاما عليه أن يكسر الطوق الأمني الذي ضرب من حوله بعد اعتقال زعماء التنظيم بفرنسا ويقول عمر داوود: « لم يبق أمامنا سوى اللجوء إلى القواعد الخلفية للجبهة في كل من ألمانيا وبلجيكا وسويسرا ابتداء من أوت 1958 م، واتخذنا إجراءا جديدا نحن القادة لا نجتمع في فرنسا معا

---

(1) سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 27.

جاك سوستال*: اسمه الحقيقي بن سوسان Ben Soussan من أصول يهودية ولد في نوفمبر 1912، انظم للقوى الفرنسية الحرة FFL عينه ديغول محافظا وطنيا، أسس في الجزائر العاصمة المديرية العامة للمصالح الخاصة، كان واليا عاما على الجزائر في حكومة مانديس فرانس، أنظر: www.marefa.org/index.php.26/04/2014-14:00

(2) سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**،مرجع سابق، ص 46.

(3) نفسه، ص 47.

في زمن واحد... » ومن ثم عاش قادة التنظيم في سرية تامة بعيدين عن أعين المخابرات الفرنسية التي تترصد لحركات كل مناضل جزائري فوق ترابها.[1]

رغم الظرف الخاص الذي كانت تعيشه الاتحادية ومناضليها إلا أنها واصلت دورها النضالي فوق التراب الفرنسي مستعملة في ذلك مختلف الوسائل المتاحة لديها من شن هجوم على مواقع العدو الاقتصادية والعسكرية وتتبع العملاء والخونة.[2]

وقد تجاهلت الاتحادية تعليمات الحكومة المؤقتة في القاهرة والتي طلبت من الاتحادية وقف الحرب داخل فرنسا لكن رغم المعارضة واصل القادة مهمتهم النضالية، وفي سنة 1960 قام كوماندوس من القوة الخاصة " O.S " بتسديد ضرباته إلى مراكز للشرطة محروسة من طرف رجال " الحركة " في الدائرتين 12 و 18 من باريس وكان الحصاد خلال فترة 1960-1961 م مقتل 40 من رجال الشرطة الفرنسية.[3]

وكان يوم 5 جويلية 1961 م نهاية الحرب داخل فرنسا إذ أعطت اتحادية جبهة التحرير في هذا التاريخ تعليمات لمناضليها عبر كافة التراب الفرنسي تدعوهم فيها بوقف نشاطهم العسكري والتخريب فوق كامل التراب الفرنسي [4] ، وعليه يمكن لنا أن نستنتج أنه التفكير في فتح جبهة ثانية على أرض العدو كان له أهدافا بعيدة المدى إذ كان يجب أن يشترك المهاجرين الجزائريين المتواجدين في فرنسا البالغ عددهم ما بين 6 إلى 700 ألف مهاجر في معركة نيل الحرية هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسن الشعب الفرنسي الذي كان يعيش في راحة وهدوء معاناة الشعب الجزائري الذي يعذب ويستنطق ويزج به في المحتشدات والسجون لذلك كان يجب أن تنقل الحرب إلى فرنسا ويتأكد أنه ما يجري في الجزائر هو حرب بمعنى الكلمة، ولم

---

[1] محمد عباس، مرجع سابق، ص 463.

[2] نفسه، ص 464.

[3] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**، مرجع سابق، ص 39.

[4] نفسه، ص 40.

يقتصر دعم العمال الجزائريون المهاجرون على المشاركة في الجبهة الثانية التي فتحت في فرنسا بل كان لهم دورا مهما آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول وهو الدعم المادي.

3-2-1 عمال المهجر ودعمهم المالي للثورة:

كانت مساهمة المهاجرين الجزائريين لثورتهم كبيرة جدا وسخية بحيث دعموا الثورة ماديا وبشريا عبر الاشتراكات، إذا كانوا يساهمون شهريا بحوالي 500 مليون فرنك قديم، (أي نصف مليار سنتيم) وهي قيمة اشتراكاتهم الشهرية التي كانوا يدفعونها بانتظام لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، كما كان المهاجرون في كل من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا يختصون في بعض المناسبات الوطنية يوما كاملا من أجورهم للتبرع بها للثورة، وكانت اتحادية جبهة التحرير الوطني تحصل على زكاة الفطر من المناضلين الجزائريين لدعم المجهود الحربي. [1] أما أصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق فكانوا يدفعون شهريا ما بين 15000 و 16000 فرنك فرنسي قديم، وقد قدرت مداخيل عمالنا في تلك الفترة حسب المصادر حوالي 120 مليار فرنك فرنسي قديم، يحولون منها إلى عائلاتهم حوالي 80 مليار. ولإدراك أهمية هذا الدعم، نذكر ما أشار إليه أحمد فرانسيس * الذي كان وزيرا للمالية في التقرير الذي قدمه أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1961 م قال:« إن 80 % من مصادر مالية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت من مساهمات العمال الجزائريين في المهجر ».[2]

وقد بلغت مساهمة العمال الجزائريين في المهجر خلال السنوات الأربع 1957 و 1958 و 1960 م و 1961م: 1.904.336074 فرنكا فرنسيا ** ، ففي عام 1958 م من جوان إلى ديسمبر من نفس العام بلغت مساهمة العمال الجزائريين في المهجر 2.815.377.335

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 444.

[2] نفسه، ص 445.

أنظر الملحق رقم (4)*

فرنكا، في حين كانت مساهمة العمال في المهجر من قبل في المهجر 5.968.201.321 فرنكا، وكانت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا تصرف 10 % من اشتراكات العمال الجزائريين ومساهمتهم في مصاريف نقل هذه الأموال إلى خارج فرنسا، بالإضافة إلى مساعدة السجناء وعوائلهم وتنقلات المناضلين [1] إلى تونس والمغرب. وفي شهر جانفي 1961 م وصل مبلغ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر 49.085.960 فرنك فرنسي قديم، و 3.725.000 فرك فرنسي وهي حصيلة المبالغ التي دفعها العمال الجزائريون جراء لمخالفتهم لقوانين الثورة الصارمة.

بينما قدرت مساهمة العمال في بلجيكا والبالغ عددهم في تلك الفترة حوالي 500 نسمة مبلغ 200.628 فرنك بلجيكي أي ما يعادل 1.805.652 فرنك فرنسي قديم، أما مساهمة العمال في ألمانيا قدرت بـ 6.635 مارك ألماني.[2]

أما بالنسبة للمساعدات التي كانت تقدمها اتحادية جبهة التحرير من هذه الأموال فقد كانت موجهة جزء منها للمساجين وقدر بمبلغ 7.904.295 فرنكا، وكانت للاتحادية مصاريف متعددة منها دفع مصاريف المحامين المدافعين عن المناضلين الجزائريين المتهمين عدة قضايا تتعلق بنشاطاتهم الثورية لفائدة ثورة نوفمبر.

إضافة إلى الاتفاق على بعض مكاتب الجبهة يفي أوربا مثل مكتب "بون" بألمانية ومكتب الاتحادية في سويسرا الموجود بـ " جنيف "، إضافة إلى دفع مصاريف الإطارات التي أكتشف أمرها ومحكوم عليها أن تغادر التراب الفرنسي قبل أن تقع في قبضة الشرطة الفرنسية.[3]

---

(1) سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**، مرجع سابق، ص ص 70-71.

(2) نفسه، ص 72.

(3) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي**، مرجع سابق، ص 446

وكانت عملية نقل أموال جبهة التحرير خلال ثورة نوفمبر 1954 م في فرنسا تتم في ظروف بالغة الصعوبة ووسط حذر شديد من مصالح المخابرات الفرنسية، لكن بالرغم من كل هذه الصعوبات استطاع مناضلي اتحادية جبهة التحرير بفرنسا أن يجمعوا اشتراكات العمال الجزائريين بالمهجر واستغلوها على أحسن وجه في خدمة الثورة حتى الاستقلال. [1]

3-2 إنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين: (A.G.T.A)

إن قرار إنشاء ودادية تظم كل العمال المغتربين في فرنسا كان بدافع تنظيم العمال المغتربين في العمل التحرري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني.

ولقد اتخذ قرار إنشاء هذه الأخيرة باتفاق بين قيادة الجبهة والأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ أفريل 1956 م، لكن توقيف عيسات إيدير في 24 ماي 1956 م أخر موعد إنجاز المشروع، إضافة إلى اشتداد الثورة في أرض الوطن مما أحدث نزيف في صفوف المركزية الوطنية وهذا ما صعب التنسيق والاتصال مع العمال المهاجرين وأخر إنشاء الودادية إلى غاية 20 مارس 1957م. [2]

3-2-1 أهداف الودادية:

كان الهدف من إنشائها في المقام الأول هو الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين في المهجر وإعلامهم عن الوضع الجاري في الجزائر مع جميع الأوساط السياسية والنقابية والدينية التي كانت موجودة وقد ركزت الودادية في جدول أعمالها على ما يلي:

---

(1) علي هارون، **الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، تنبيه محمد بوضياف، دار القصبة للنشر، 2007، ص 87.

(2) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي**, مرجع سابق, ص 447.

3-2-1-1 الجانب الاجتماعي:

وهو النضال الذي كان يتم في ظل المنظمات النقابية الفرنسية، إذا كان على مناضلي الودادية إظهار أكثر التزام في النضال الذي تقوده القوة العمالية والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، الجزائريين مثل:

1- الحق في العمل والتوظيف بدون تمييز.

2- احترام مبدأ " نفس الأجر لنفس العمل ".

3- المساواة التامة والحقيقية في تصنيف العمل.

4- دفع الحوالات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم بدون تأخر.

5- وضع حد للمضايقات التي يتعرض لها المهاجرون من طرف الشرطة.

6- الحرية في الدخول للجزائر.[1]

3-2-1-2 النضال السياسي:

كانت أهداف النضال السياسي للودادية على النحو التالي:

- تعبئة الجماهير من أجل إشراكهم الفعال في النضال التحرري.
- المحافظة على ارتباط الجزائريين المغتربين بوطنهم.
- التكوين لتحضير الإطارات من أجل الصناعة الجزائرية لمرحلة ما بعد الاستقلال.
- متابعة النشاط المرتبط بالمرأة الجزائرية.
- محاربة الأمية من خلال تنظيم دروس مسائية للكبار باللغة العربية والفرنسية.[2]

3-2-2 المصاعب التي واجهت الودادية:

---

[1] محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 102

[2] علي هارون، مرجع سابق، ص 89.

إن نضال الودادية في الظروف التي كانت موجودة لم يكن بالأمر اليسير، لأنه كان يتم على عدة جبهات: فهم يواجهون بالدرجة الأولى قوى القمع والبطش التي كانت تتابع المناضلين النقابيين في أماكن عملهم وفي شوارع المدن الكبرى وفي منازلهم، وحتى أسرهم لم تسلم من مضايقات وعنف الشرطة. ويقول بوروبية أن: « منذ نوفمبر 1957 م، تم توقيف 24 مسؤولا وقد واجهت الودادية هذا الأمر بشجاعة كبيرة. وبعدها لجأت الحكومة الفرنسية إلى حلها بمبرر القيام بتوزيع العدد الخاص من جريدة لوفري ألجيريان الذي أعتبر عدد غير شرعي. وهذا ما أدى إلى اختفاء الودادية ودخول مناضليها في النشاط السري بينما لجأ الأخرين إلى ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وتونس ... ومن جهة أخرى كان عليهم مواجهة الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين المدعم من طرف حكومة " غي مولي " الاشتراكية بحيث كانت حصيلة الاشتباكات فادحة جدا بين مناضلي جبهة التحرير الوطني ومناضلي الحركة الوطنية حيث وصل خلال سنتي 1957-1958 م حوالي 150 مناضلا بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى ».[1]

3-2-3 النشاط السري للودادية:

إن التطورات الخطيرة التي عرفتها الحرب التحريرية في أرض الوطن جعل نضال الجبهة والودادية أكثر صعوبة. ففي أوت 1960 م، أصدرت الودادية نشرتها الداخلية التي حدد عددها الأول من جديد أهدافها: « سنساهم بكل يقضة وعناية في تأطير كل حي، وسنطور إلى أقصى حد العمل الذي يهدف إلى تنظيم التعليم والتكوين... إن مسؤولينا الذين أخذوا من نفس وسط العمال سيحاولون هذه السنة تطوير عمل منظم من أجل تمس العدد الأكبر من الشباب، وهذا من أجل هدف أني يتمثل في تحسين ظروف إخواننا وكذلك التحضير المكثف للرجال والنساء والإطارات في مختلف المستويات بغرض تدعيم الثورة الجزائرية. فكل أخ وكل جزائري يجب أن يعلم أن الودادية هي منزله ومركز تكوينه ومصلحته الاجتماعية ودليله من أجل التجانس الجيد

---

[1] محمد عباس، مرجع سابق ص-ص 450-451.

والتدعيم التام للعمل الذي تقوم به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني».[1]

لذلك قامت الودادية بتنظيم عدة تربصات لفائدة المهاجرين الجزائريين كما قامت بشراء أكثر من 1000 كتاب وإصدار 07 أعداد من جريدة لوفري ألجيريان في فرنسا من 1957 إلى 1958 م، التي عوضت بنشرة داخلية عند تعرضها للحل. ثم عادت الجريدة إلى الصدور سريا سنة 1961 م وقد ساهمت مختلف الجرائد والمنشورات التي تصدرها الودادية في:

1- الإبقاء على اتصال المهاجرين ببلدهم.
2- تعريف العمال بمبادئ الاقتصاد السياسي في تربصات التكوين النقابي.
3- متابعة نشاط توعية وتطوير المرأة الجزائرية عن طريق دمجها في النضال التحرري من أجل الدفاع عن حقوقها.[2]

وتجدر الإشارة أن النضال التحرري الذي قاده العمال المهاجرون لم يكن لينجح بدون المشاركة الفاعلة للمرأة الجزائرية بسبب تمتعها بأكثر حرية في التنقل ولكونها أقل عرضة للقوانين الصارمة التي كانت تتعرض إليها أختها في الجزائر. وكان دورها لا يظهر فقط في النشاطات الاجتماعية ومساعدة العائلات المحتاجة وإسعاف المرضى بل تعداه إلى نقل الرسائل ومرافقة المناضلين الذين كانوا محل بحث من طرف الشرطة. لذلك كانت كل مكان بجانب أخيها الرجل.[3]

نظرا للحركة التي شهدتها فرنسا نسبة لنشاط العمال فقد احتضنت أيضا لجنة البطالين التي تأسست 1954 م بالعاصمة وقد لقت صدى واسع عبر كامل التراب الوطني وقدمت عدة

---

(1) علي هارون، مرجع سابق، ص ص 89-90.

(2) محمد عباس، مرجع سابق، ص 453.

(3) محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص, 105.

محاضرات، واستطاعت تنظيم إضراب مدته 24 ساعة في أفريل 1954 م، لكن بعد تدخل القوات الاستعمارية أصبحت محظورة في الجزائر ولم تجد إلى فرنسا لتواصل عملها فشكلت لجنة بقيادة كل من أحمد نجات ناجي ومحمد بن سيد عبد الرحمان. * (1)

بعد انتشارها الواسع وتبني مبادئها بعد جديدا ونظمت في الفاتح من جوان 1957 م أول اجتماعاتها وكانت تعمل على توعية العمال وأسفرت أيضا عن تحرير عدة نصوص حول حقوق المرأة، مطالب العمال، الديمقراطية، وعارضت بشدة هذه اللجنة جملة من النقابات الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي وصحافة اليسار هذه الأخيرة التي سعت إلى احتواء العمال الجزائريين.(2)

وعليه يمكن لنا أن نستنتج أن جبهة التحرير استطاعت تنظيم العمال بالمهجر والاستفادة منهم في دعم الثورة بالداخل وتخفيف الضغط عليها.

3-3 مظاهرات 17 أكتوبر 1961م

استطاع العمال الجزائريون بالمهجر أن يدعموا الثورة، ويكونوا يدا واحدة مع إخوانهم المناضلين داخل الجزائر وذلك بعد تفهمهم للوضع الحقيقي الذي كان قائما فكانت من بين وسائل دعمهم إضافة للدعم البشري والمادي والمظاهرات السلمية التي كانت من أجل الدفاع عن صوت الحق وإسماعه للرأي العام الفرنسي والدولي.(3)

---

(1) Jaques simon, op.cit.p3.

*أنظر الملحق رقم (5)

(2) Ibid.p4.

(3) جعفر بن صالح، **أحداث 17 أكتوبر جرائم ضد المهاجرين الجزائريين:** **www.elmasa.com.or.conrtol/rient/42.02-05-2014/22:58.**

1-3-3 أسبابها:

من بين الأيام التي كان لها أثر كبير ومكانة تاريخية هامة في سجل نضال الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، يوم 08 سبتمبر 1958 م، ففي هذا اليوم أصدر محافظ الشرطة في باريس موريس بابون * " Maurice Papon " ذو السمعة السيئة، قرار كان مجحفا في حق أهالي شمال إفريقيا وهو فرض حضر التجول، وكان يخص على الأكثر العمال الجزائريين في باريس وضواحيها، والبالغ عددهم 2000 جزائري، ويقضي هذا القرار بفرض حظر التجول من الساعة الثامنة والنصف مساء إلى الساعة الخامسة والنصف صباحا. وقد أزعج هذا القرار العمال الجزائريين لأنه يتنافى مع ساعات عملهم لأن معظمها كانت في الليل في المقاهي والمطاعم والفنادق ووسائل النقل العمومي.

كان محافظ الشرطة يرمي من وراء قراره هذا شل كل أنشطة العمال الجزائريين والحد من تحركاتهم، وأصدر قرار آخر يمس مقاهي ومطاعم الجزائريين وفرض عليهم إغلاقها ابتداء من الساعة السابعة مساء، ومنذ ذلك الوقت عرف الجزائريون في باريس وضواحيها ظروف بالغة الصعوبة ومضايقات فاقت الحد، وقد اختير موريس بابون محافظا للشرطة تقديرا لخبرته في التعامل مع الجزائريين، وكان مطلوبا منه القضاء على نشاطات الوطنيين الجزائريين في باريس وضواحيها، واستعان بالعديد من الحركة الذين جاء بهم من الجزائر إضافة للعملاء وزرعهم في المناطق الآهلة بالعمال الجزائريين.[1]

لم تبق قيادة جبهة التحرير بفرنسا مكتوفة الأيدي بل التجأت إلى مدينة "كولن " Koln في ألمانيا من أجل دراسة الوضع القائم للتخلص من قرارات موريس بابون وإيجاد الوسائل التي

موريس بابون*: مجرم حرب ولد 3 سبتمبر 1910، ديبلوم في الدراسات العليا والقانون، شغل عدة مناصب على ندى حياته، أنظر: سعدي بزيان، جرائم بابون، ص- ص 52-57.

[1] محمد عباس، مرجع سابق، ص – ص 454-457.

تحقق هذا الهدف وهو فك الحصار على العمال الجزائريين من جهة والبرهنة للرأي العام الفرنسي والعالمي بتضامن الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر مع إخوانهم في الجزائر.[1]

3-3-2 مجرياتها:

في يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 م، نزل حوالي 30 ألف جزائري في شوارع باريس وضواحيها بمظاهرات سلمية طافت بالشوارع الرئيسية أوبيرا وبون نوفال وسان ميشال وليتوان وغيرها من الشوارع، وقد تدفق آلاف من العمال الجزائريين مع عائلاتهم وأطفالهم من مدن الضواحي للانضمام للمسيرة السلمية.

ولم تقتصر هذه المظاهرات على شوارع باريس فقط بل حتى الشرق الفرنسي فانطلقت مظاهرات في كل من (لونغوي، وموزال وفورباخ ونيونفيل) التي حملها المتظاهرون الجزائريون شمال إفريقيا وجنوبها كتب عليها: تسقط العنصرية تحيا الجزائر الجزائرية، أطلقوا سراح أزواجنا، الاستقلال الكامل للجزائر.[2]

ومن جهة أخرى قام المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية بإضراب عن الطعام تضامنا مع إخوانهم المتظاهرين الذين نالهم من التعسف والاضطهاد والتعذيب من طرف جلادي الاستعمار الفرنسي، وفي هذه الظروف تم ترحيل 1500 جزائري بعد تعرضهم للتحقيق وعندما وصلوا إلى قراهم ومداشرهم وضعوا تحت الإقامة الجبرية في وطنهم جزاءهم على التمرد وجه القمع المسلط عليهم من طرف الشرطة الفرنسية.

وفي مدينة ليون " Lyon " المدينة الثالثة في فرنسا 400 من النساء الجزائريات مع أبنائهن بمظاهرة أمام " سجن سان بول " وهن حاملات لافتات كتبت [3] عليها شعارات: "

---

[1] محمد عباس ،المرجع السابق، ص 458.

[2] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص ص 74، 75.

[3] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**، مرجع سابق، ص 61.

أطلقوا سراح أزواجنا المعتقلين " وقد قامت شرطة ليون بتقريرهن في هذا الوقت كان فيه حوالي 10 آلاف معتقل جزائري موزعين على كافة سجون فرنسا.[1]

وفي يوم 20 أكتوبر اندلعت مظاهرات في الشمال، حيث تجمع ألاف من العمال الجزائريين في مصانع الحديد والصلب في "دونان وتوركوان " وأعلنوا إضرابهم عن العمل وكانت مصالح الشرطة قد أعدت نفسها تحسبا لهذه المظاهرات حيث تعرضت لحوالي 1500 عامل جزائري في " ليل" و " توركوان " ومنعتهم من تنظيم أي مظاهرة وقد لاحظت مصالح الشرطة الفرنسية، وجود عدد من النساء الفرنسيات المتزوجات بالجزائريين وهن يحملن لافتات يطالبن بإطلاق سراح أزواجهن.

وتضامنا مع المتظاهرين الجزائريين قام " اتحاد طلبة مسلمي شمال إفريقيا " يوم 16 نوفمبر بإضراب عن الطعام احتجاجا على أعمال القمع التي تعرض لها إخوانهم الذين تظاهروا في المدن الفرنسية، وقد ساندهم " اتحاد طلبة إفريقيا السوداء " الذين أعلنوا هم الأخرون الإضراب عن الطعام احتجاجا عن أعمال القمع وسرعان ما انظم إلى الاتحاديين كل من طلبة " الحزب الاشتراكي الموحد " الذي كان يترأسه "ميشال دوكار "، " واتحاد الطلبة الفرنسيين ".[2]

3-3-3 أهدافها:

أما عن أهداف هذه المظاهرات فقد انحصرت في المطالبة باستقلال الجزائر ومساندة الثورة، حسب ما صرح به " علي هارون " الذي شغل منصب مسؤول الإعلام في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا فقال: " إن مظاهرة 17 أكتوبر 1961 م كانت من أجل المطالبة "باستقلال الجزائر " والجزائر " جزائرية " وتحسيس الشعب الفرنسي بمسؤولياته تجاه كفاح الشعب الجزائري ونضاله في سبيل استقلال الجزائر وحريتها.

---

[1]سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة بالمهجر**،المرجع السابق ، ص 60.

[2] نفسه, ص 62.

كما أوضح علي هارون بأن هذه المظاهرات التي اندلعت في باريس وضواحيها وامتدت لهيب ألسنتها إلى كافة المدن الفرنسية جاءت بعد فشل مفاوضات "مولان " * التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير والممثلين الفرنسيين للحكومة الفرنسية. وكانت مظاهرة 17 أكتوبر مؤشرا جديدا لإيقاظ الرأي العام الفرنسي من غفوته وخاصة بعد أن شاهد بأعينه آلاف الجزائريين وهم يطوفون بشوارع باريس الرئيسية وهو منددين بقوانين موريس بابون ووزيره روجي فري.[1]

3-3 نتائجها:

استطاع أن يحول موريس بابون تلك المظاهرات السامية إلى مجزرة راح ضحيتها حوالي 300 شهيد جزائري، وجرح آلاف منهم، كما تم تسفير الآلاف منهم إلى الجزائر، واعتقل 12 ألف من المتظاهرين، ثم قادوهم إلى ملعب (كوبيرتان) حيث ظل البعض من هؤلاء المعتقلين خمسة أيام في المعتقل تحت وطأة البرد والجوع والخوف، والغريب في الأمر أن الإعلام الفرنسي " الحر " تواطأ مع الشرطة بما في ذلك صحيفة " لوموند " التي اكتفت بنقل المعلومات وفقا لإحصائيات مصالح الشرطة الفرنسية.

أما المؤرخ بن جامان ستورا في كتابه التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية فقد تحدث عن 200 قتيل و 2300 جريح وأرقامه قريبة من الأرقام التي أذاعتها اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وقد صرح علي هارون المكلف يومئذ بالإعلام.[2] [3] والسجناء الجزائريين بفرنسا فقال: « كان يتعذر علينا حصر عدد الموتى والمفقودين، لأن العديد من المناضلين تم ترحيلهم إلى الجزائر ولم نعثر لهم فيما بعد على أي أثر ».

---

[1] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**،مرجع سابق، ص 83.

[2] أحمد صاري، مرجع سابق.

[3] سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون**، مرجع سابق، ص 85.

أنظر الملحق رقم (6)*

أما المصادر الرسمية لجبهة التحرير بفرنسا فتقول: « إن الوطنيين الجزائريين الذين فقدوا في فرنسا خلال حرب التحرير (1954- م1962) 12.000 شهيدا وهناك مئات المفقودين جلهم ابتلعتهم أنهار فرنسا وخاصة نهر السين * الذي ظلت جثث الجزائريين تطفو على سطحه طيلة شهر أكتوبر، والتي وصفها بعض الكتاب الجزائريين بأنها الوجه الآخر لنوفمبر جديد في حياة العمال الجزائريين بالمهجر ».[1]

عند اطلاعنا على هذه الأرقام التي تبين حقيقة الاستعمار ومدى قساوته ضد عمالنا في المهجر الذين كانوا عونا كبيرا للثورة منذ اندلاعها في 1954 م وآزروا الحركة الوطنية منذ بداياتها مع نجم شمال إفريقيا وصولا إلى استقلال الجزائر ومواقفهم هي التي تبين مدى إدراكهم ووعيهم أن القضية الجزائرية تخص كل جزائري داخل الوطن وخارجه، ربما ذات يوم نستطيع الوصول إلى الأرشيف الفرنسي الذي يحمل في طياته بشاعة ما ارتكبه في حق هؤلاء المناضلين في ذلك الوقت يمكن لنا أن نطالب بحقهم حتى ولو بالكشف عن الحقائق المزيفة وإظهارها.[2]

---

[1] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة في المهجر**، مرجع سابق، ص 63.

[2] نفسه، ص 64.

يتضح لنا من خلال العرض السابق أن هجرة الجزائريين نحو فرنسا للعمل كانت بسبب الظروف الصعبة التي فرضتها القوانين الاستعمارية خاصة منها الاقتصادية والسياسية، وقد كانت الهجرة على مراحل إذا أنها تزايدت بعد الحرب العالمية الأولى بأعداد كبيرة.

بمرور الوقت استطاع العمال الجزائريون المتواجدون في فرنسا لأن يندمجوا في أوساط النقابات العمالية الفرنسية التي اتخذت منها منبرا تدافع من خلاله عن بعض الحقوق مثل تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور، أما بالنسبة للانخراط في الأحزاب السياسية الفرنسية كان في مقدمتها الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أراد السيطرة على العمال الجزائريين لخدمة مصالحه، لكن من جهة أخرى ذلك الاحتكاك تولد عنه زيادة الوعي والتطور الإيديولوجي الذي مهد الطريق لظهور نجم شمال إفريقيا.

لكن مع اندلاع الثورة التحريرية تم تنظيم العمال المتواجدين في فرنسا من طرف جبهة التحرير الوطني حيث تم إنشاء اتحادية جبهة التحرير بفرنسا والودادية العامة للعمال الجزائريين حيث كان لهما دور كبير في دعم الثورة من الخارج عسكريا، وماديا إلى غاية الاستقلال.

هذا كان عن دور العمال في المهجر أما بالنسبة في داخل الجزائر كان النشاط موازيا مع خارجها على الرغم من اختلاف الظروف المحيطة ومن خلال عرض الفصل القادم سنتعرف على تفاصيل الأحداث ومجرياتها وكيف استطاع الاتحاد العامل للعمال الجزائريين تنظيم الحركة العمالية وتوظيفها في دعم الثورة التحريرية.

إن الحديث عن الطبقة العاملة والنقابة العمالية في المجتمع الجزائري ليس بالأمر السهل خاصة في الظروف الصعبة التي كان يعيشها بسبب السياسة الاستعمارية الصعبة، إضافة إلى اختلاف بنيته عن المجتمع الغربي فتشكل الطبقة العاملة في أوربا قد ارتبط بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي وكذلك التطور السريع للقوى المنتجة، بالإضافة إلى ظهور علاقات اجتماعية سمحت بتشكيل طبقة عمالية ناضلت من أجل استقلالها عن باقي الطبقات الأخرى.

بينما الطبقة العاملة في المجتمع الجزائري قد كان وضعها مختلف تماما حيث ارتبط تطورها بالنضال من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية التي بسطت نفوذها على جميع القطاعات الاقتصادية وسخرتها لخدمة اقتصاد فرنسا. وكذلك يمكن لنا أن غياب الطبقة العاملة بالمعنى الحقيقي كان حتى قبل الاستعمار الفرنسي وهذا راجع إلى نمط الإنتاج الاقتصادي الجزائري الذي تميز بالطابع القبلي الاجتماعي وكذلك نظام الإنتاج الزراعي فلم تكن هناك صناعة بالمعنى الحقيقي.

لكن بعد الحرب العالمية الأولى تغيرت الأوضاع حيث بدأ الاستعمار يهتم بالجانب الصناعي في الجزائر واستعان في ذلك باليد العاملة الجزائرية التي وظفها لخدمته، ومن ثم بدأ الانخراط في النقابات الفرنسية لهؤلاء العمال للدفاع عن حقوقهم لكن مع بداية الثورة التحريرية بدأ التفكير جديا في تأسيس نقابة مركزية تنظم هؤلاء العمال وتدافع عن حقوقهم ومن ثم ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م.

أولا: ظروف العمال الاقتصادية والسياسية قبل تأسيس الاتحاد:

لقد كان أول ظهور للعمل بالأجرة في أوساط العمال الجزائريين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هذا بالنسبة لقطاع الزراعة أما في باقي القطاعات فيعود إلى أواخر القرن نفسه وذلك بعد اكتشاف العديد من المناجم وحصول الشركات الفرنسية على حق امتياز استغلالها ومن ثم بدأت معاناة العمال الجزائري في ظل هذا الوضع القائم.[1]

1.1 ظروف العمل الاقتصادية:

لقد استحدث نمط الإنتاج الرأسمالي الفرنسي الذي أدخل للجزائر نظام أجور خاص يقوم على تمييز منهجي لشروط وظروف تكون العمل والأجر فكان يخصص للجزائريين الذين يشكلون في الغالب يد عاملة بسيطة، الأعمال الشاقة والوسخة والخطيرة والأقل أجرا، بينما خصص للأوربيين الوظائف والأحسن تثمينا.[2]

على سبيل المثال لا الحصر كان التوظيف في قطاع المناجم يتم بأجر أقل من الحد الأدنى المعمول به في باقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر عن طريق نظام " اتفاقات التأهيل الوهمية " الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وركود الأجور.

استحدثت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين الخاصة بتنظيم الأجور تماشيا مع الظروف الدولية والمحلية ففي سنة 1945 حدد مرسوم جويلية الأجر بخمسين فرنك بدلا من 85 فرنك الذي طالب به النقابيون مع 18 كغ من القمح، غير أن المستوطنين بالتعاون مع الإداريين المحتالين كانوا ينقصون الأجور بأشكال متعددة فلكي يخفضوا الأجور كانوا يسرحون اليد العاملة المحلية ويشغلون مكانها اليد العاملة الأجنبية ومن ثم علينا تصور مدى معاناة العامل الجزائري من هذه الطريقة التي تنقص من حقه في الأجر.[3]

---

(1) شلالي عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص 57.

(2) بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 443.

(3) نفسه، ص 463.

من خلال المقارنة التي قدمها عالم الاجتماع الفرنسي " روني غاليسو" حول أجور العمال الأوربيين والعمال الجزائريين في عام 1954 يتضح لنا الفرق الذي كان موجود أكثر، إن العمال الأوربيين الذين كان عددهم حوالي 250 ألف عامل، أو ثلث كتلة إجمالي الأجراء في الجزائر كانوا يتقاضون أكثر من ثلثي الأجور.(1)

وكان متوسط الأجر في أوساطهم يقدر بحوالي 600 ألف فرنك، وأن أكثر من نصفهم من العمال البسطاء، فمن بين أربع عمال كان عاملا مختص واحد فقط ومن بين خمسة عمال كان عاملا واحدا من صغار الموظفين.

ففي تلك السنة لم يعد الأجر الذي يتقاضونه عن ساعة عمل واحدة يسمح لهم إلا بالحصول على كيلوغرامين ونصف من الخبز، مقابل كيلوغرامين و660 غرام في عام 1939، و160 غرام من لحم البقر مقابل 360 غرام وقد اعترف الكاتب الفرنسي " ألبير كامو " في دفاعه عن المستوطنين بأن المستوى المعيشي للموظفين الأوربيين في الجزائر كان أعلى من مستوى معيشة نظرائهم المسلمين الجزائريين. (2)

لقد استطاع قانون العمل الفرنسي في الجزائر التخلي عن سياسة تحديد الأجور منذ مارس 1950 على أساس المساومة الفردية أو العرض والطلب في سوق العمل بهدف تطبيق نظرية الأجر الحديدي.*(3)

وقد نتج عن تلك السياسة تسريح العمال الجزائريين في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة شركات التنقيب الفحم والحديد ولنا أن نتصور الأوضاع المعيشية التي صار فيها هؤلاء العمال المسرحون في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار، بين سنوات 1951، 1953 بنسبة

(1) عبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص 58

(2) نفسه، ص 59.

نظرية الأجر الحديدي*: وهي نظرية تقرر أن الإنسان يعيش من عمله أو أن أجره يكون كافيا لبقائه. للمزيد أنظر **مجلة المرشد** عدد 12 سنة 1989 ، ص 58.

(3) **اقتصاد العمل**، ترجمة غانم حمدون، **مجلة المرشد**، العدد 10، ديسمبر 1988، ص 57.

20%، وجمدت الأجور ابتداء من أكتوبر 1954 شهدت مستويات العيش والأسعار ارتفاعا متصاعدا وبذلك انتشر الفقر والبؤس وانعدام أبسط إمكانيات العيش الكريم.[1]

لقد وصف المؤرخ الفرنسي " أجيرون "، حال الجزائر خلال سنة 1954 " بالمَرْتَعْ " نتيجة المشاكل التي كانت تتخبط فيها وذكر أن إدارتها الفرنسية كانت تفتقر لأي سياسة اقتصادية للمستقبل.[2]

وبذلك أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر لصالح المستوطنين بمساعدة الإدارة الفرنسية الاستعمارية، ومن ثم احتكروا جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد وقبضوا على دواليب الاقتصاد بيد من حديد، حيث أنهم ضيقوا على الأهالي وتركوهم في خصاصة مستمرة حتى صار 90% فقراء لا يملكون من وسائل المعيشة إلا سواعدهم العاطلة.[3]

حيث ذكر تقرير المفتشية العامة للمحتشدات بأن حوالي 90% من السكان كانوا يقيمون في المحتشدات ويحصلون على مساعدات لأنهم من المعوزين، وأضاف في تقرير آخر في ديسمبر 1960 أنه تم هجر نحو 115 ألف هكتار من أصال 121 ألف هكتار صالحة للزراعة وبين 1960-1962 عانى الشعب الجزائري في عمومه من شدة الجفاف ونقص الحصاد وانتشار البطالة فكانت النتيجة انتشار المجاعة وحدوث أزمة اقتصادية.[4]

ومنه نستنتج أن الوضع المزري الذي كان يعيشه العامل الجزائري من قبل الثورة التحريرية وبعدها كان نتيجة التخطيط الفرنسي الذي اقتصر على التركيز على مصالحه الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار للعامل الجزائري وجعله مجرد آلة ينتفع بها. [5] بالرغم من أن بداية تشكل الفئة العاملة الجزائرية تعود إلى وقت مبكر من العهد الاستعماري وكان لها دور مهم في

---

(1) بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 320.

(2) شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 321.

(3) شلالي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 66.

(4) نفسه، ص 68.

(5) سياسة العمالة في إطار التخطيط الشامل، **من تقارير العمل الدولية، مجلة المرشد**، العدد 12، 1 أفريل- 30 جوان 1989، المعهد الوطني للدراسات النقابية، ص 43.

الحقلين التجاري والصناعي إلا أنها لم تبلغ الحجم ودرجة التنظيم التي تجعل منها قوة اجتماعية مؤثرة بسبب القيود التي وضعتها الإدارة الاستعمارية لكن مع مرور الوقت تغير الوضع للأحسن خاصة بعدما استطاعت أن تحدد أهدافها في إطار التنظيمات النقابية.(1)

1-2 ظروف العمل السياسية:

لم يسمح النظام الاقتصادي الاستعماري في الجزائر بتكوين طبقة عاملة فعلية على المستويين الكمي أو النوعي، كما منعت بعض التشريعات كقانون الأهالي 1881 وقانون الرقابة الخاصة * الجزائريين من حقهم تأسيس نقابات خاصة بهم، ولما وصلت حكومة الجبهة الشعبية ** إلى الحكم في فرنسا، سنة 1936 وألغت قانون الأهالي تغيرت الأوضاع حيث بدأت حركية في النشاط النقابي في أوساط العمال الجزائريين. (2)

أما بالنسبة للتنظيمات النقابية للعمال الأوربيين والفرنسيين في الجزائر فإنها ظهرت سنة 1878 حيث شكل عمال المعادن والطباعة الحجرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الاتساع، وقد أشارت إحصائيات نشرة مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة أنه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و 30 في وهران و 22 في قسنطينة ثم قفز هذا الرقم سنة 1911 إلى 241 نقابة منها 126 في مدينة الجزائر و 61 في وهران و 54 في قسنطينة.(3)

---

(1) سعد توفيق عزيز البزاز، **تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين 1830-1962**، **مجلة التربية والتعليم**، المجلد 19، العدد (5)، 2012، جامعة الموصل، العراق، ص 154.

قانون الرقابة الخاصة*: صدر هذا القانون سنة 1930 وبموجبه حول الحاكم العام في الجزائر الحكم بالسجن مدة سنتين في حال أعمال مناهضة للسيادة الفرنسية، أنظر شلالي عبد الوهاب، ص 87.

حكومة الجبهة الشعبية**: هي حكومة ائتلاف أحزاب اليسار الفرنسية فازت بانتخابات ماي 1936، وحكمت البلاد إلى غاية أفريل 1938، أنظر شلالي عبد الوهاب، ص 88.

(2) جغلول عبد القادر، **تاريخ الجزائر الحديث**، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، دون سنة طبع ، ص 150.

(3) إدريس بولكعيبات، **الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين، إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 12، نوفمبر 2007، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ص 150.

نلاحظ رغم هذا العدد المتناهي من النقابات فإن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة بسبب نقص عدد العمال الجزائريين الذين كانوا يشتغلون في الصناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الأوربيين على العمل في مختلف المهن وبقيت القوى العاملة الجزائرية متمركزة بشكل أساسي في الريف، لكن الوضع تغير بعد الحرب العالمية الأولى حيث ساهم عامل الهجرة نحو فرنسا في تكوين طبقة عاملة جزائرية فعلية في المهجر لعدم وجود قيود قانونية تمنعهم من الانضمام إلى النقابات الفرنسية فإن ذلك ساعد على تبلور الوعي النقابي لديهم.[1]

أما في أوساط العمال الجزائريين فإن تقهقر المهن القديمة واتساع سوق العمل المأجور كما ذكرنا في السابق أديا إلى زيادة نسبة مشاركة الجزائريين في النشاط النقابي خاصة بعد 1932 وهي نسبة اعتراف المستعمر بالحق النقابي.[2]

والجدول التالي يمثل تطور مشاركة العمال في النقابات التي كانت موجودة منذ الاعتراف بالحق النقابي لغاية مجازر 8 ماي 1945م.

السنة	1933	1936	1937	1938	1945
عدد المنتسبين	000	80.00	90.00	250.00	120.00

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ أن في فترة ما بين الحربين العالميتين تطور مشاركة العمال الجزائريين في التشكيلات النقابية وتوسعت قاعدتها بسبب تطور قاعدة العمل المأجور، خاصة بعد الأربعينيات حيث بدأت السياسة الاستعمارية تركز على التخطيط الصناعي من أجل تطويره لتعويض ما خسرته في الحرب.[3] إلا أن التناقضات التي ظلت

[1] ادريس بولكعيبات،المرجع السابق، ص 151.

[2] عبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص 70.

[3] إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 152.

قائمة بين العمال الجزائريين والأوربيين والمبنية على أساس عنصري تفجرت بشكل صارخ في 8 ماي 1945 عندما تبنت المنظمة النقابية الفرنسية في سنة 1940 شعار العمل والأسرة والوطن، وقد قطع هذا التراجع الطريق أمام الجزائريين الذين كانوا يعتقدون نصرة الكنفدرالية العامة للعمال لهم عند مطالبتهم بحق تقرير المصير.(1)

وهذا ما يؤكد أن النقابات الفرنسية التي كان العمال الجزائريين منخرطين فيها مقتنعة بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية فيما هو مطلبي ومادي صرف ليس إلا وتوجيه النضال النقابي نحو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتجنيبه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية لمنعه من النضج أكثر وإدراك حقيقة القضية الجزائرية، حتى لا تتخذ هذه الفئة من النقابات منبرا تطالب من خلاله عن حق تقرير المصير.

1-2-1 بين العمل النقابي والنشاط السياسي:

إن الأحزاب الوطنية كانت إلى غاية خمسينيات القرن الماضي تتجاهل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية في أوساط الطبقة التشغيلية الجزائرية، وكل ما كان يدور في الحركة النقابية، مما سمح للتيار الشيوعي بجعل المسألة الاجتماعية من اختصاصه، فعندما كانت تحدث صراعات على الصعيد الاجتماعي، ومستوى الإضرابات مثل ما حدث في المناجم المتواجدة بالشرق الجزائري في كل من منجم الكويف والونزة. وقد كانت هذه الصراعات التي تحدث بين العمال الجزائريين السبب فيها هو زرع الفتنة بين العمال من طرف الفرنسيين وإعطائها طابع الجهوية والعروشية بالرغم من ذلك فإن الأحزاب الوطنية لم تحرك ساكنا لمثل هذه المشاكل.(2)

كان حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل سنة 1947 لا يعد النشاط النقابي سلاحا فعالا في النضال ضد الاستعمار، رغم قاعدته الشعبية العريضة في إدارة عمله وتشكيل

(1) ادريس بولكعيبات,المرجع السابق، ص 153.

(2) شلالي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 100.

منظمته ووجود بعض العمال في هياكله وكان يرى بأن النقابات مادامت تخضع لإدارة الشيوعيين، فإن أية مساعدة لها في نشاطاتها هي بمثابة مساعدة غير مباشرة على تطور الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

ومن جهة أخرى يمكن لنا أن نستتنج أن الوطنيون يفضلون الكفاح الذي يسعى بالدرجة الأولى إلى التأكيد على المظاهر السياسية والوطنية بدلا من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية.[2]

لكن مع بداية الخمسينيات عرفت الحركة العمالية في الجزائر نشاطا مكثفا وغليانا كبيرا بسبب ما حدث من تجاوزات ضد العمال المضربين في مدينتي وهران والجزائر وتفاقم معدلات البطالة في أوساط الجزائريين إضافة إلى عدم استجابة السلطات الاستعمارية لمطالب الملتقى الجزائري الذي رفع إليها انشغالات مختلف الاتحاديات المهنية بالجزائر.[3]

بسبب تلك الأوضاع المزرية التي كان يعاني منها العامل الجزائري إضافة إلى إدراكه حقيقة الوضع الذي كان موجود في البلاد وتأكد من النقابات الفرنسية التي كان منخرطا فيها لا تأبه للأمر ومطلب تحقيق المصير لا يمكن أن يتحقق من على منابرها هذا ما زاد في درجة الوعي السياسي لديه، وقد برهن العمال الجزائريين في مظاهرات أول ماي 1951 سواء في الجزائر أو في فرنسا على اعتقادهم بأن المشكلة الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بالمشكلة السياسية وأربوا عن إرادتهم في نيل الاستقلال السياسي.[4]

ومن هنا رأت قيادة حزب حركة الانتصار أن مصلحتها تكمن في الاهتمام بالمظهر النقابي والوقوف في وجه الحزب الشيوعي الجزائري وسيطرته على الاتحاديات النقابية على

---

(1) عبد الوهاب شلالي,المرجع السابق, ص 101.

(2) إدريس بولكعييات، مرجع سابق، ص 153.

(3) نفسه، ص 153.

(4) شلالي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 102.

عيسات إيدير*: ولد عام 1919 بقرية جمعة الصهاريج، بتيزي وزو، درس في تونس الاقتصاد السياسي بين 1935-1937 ، مسؤول عن اللجنة العمالية التابعة لحركة الأنصار، من المقررين بجريدة الجزائر الحرة 1949-1954، أمينا عاما للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956، أنظر بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، ص 275.

المستوى الوطني بهيكلة العمال الجزائريين ضمن نقابة وطنية لذلك سمحت لبعض عناصرها النقابية البارزة مثل عيسات إيدير * تأسيس اللجنة النقابية وتوجيه عمل المناضلين الوطنيين داخل الحركة النقابية.[1]

وفي مؤتمر الحزب المنعقد في أفريل 1953 تبنى المؤتمرون اقتراح اللجنة المركزية للشؤون النقابية، بإنشاء نقابة وطنية للعمال تكون مستقلة عن النقابات الفرنسية وقرر إنشاء التنظيم النقابي الجزائري.[2]

ثانيا: تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين

بعدما تأكد النقابيون الجزائريون استحالة ممارسة النشاط السياسي داخل الكنفدرالية العمالية الفرنسية، من ذلك الوقت باشروا نشاطاتهم داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من أجل التحضير لتشغيل تنظيم مستقبلي، بالإضافة إلى التسرب في بعض النقابات الجزائرية الصغيرة كنقابة التجار المسلمين التي تأسست 1945 واتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم، ونقابة التجار والحلاقين.[3]

وفي سنة 1951 أراد النقابيون المصاليون تحقيق حلمهم في تأسيس مركزية نقابية جزائرية ذات اتجاه وطني، وحاولوا إيجاد الدعم من خارج الجزائر فتم الاتصال بالاتحادية البلجيكية في بروكسل وأوفد إليها عبد الرحمان كيوان* ليطلب منها المساعدة في تأسيس نقابة تشبه النقابة التونسية UGTT * لكن دون جدوى وتبين حينئذ أن الجزائر لا مكان لها في المنظمات العالمية مادام الاستعمار يسيطر عليها، لكنهم لم يتراجعوا عن هدفهم وتم تأسيس الاتحاد العام للنقابات

---

(1) عبد الوهاب شلالي,مرجع سابق,ص103.

(2) إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 154.

(3) عبد الرحمان بن براهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 330.

عبد الرحمان كيوان*: ولد يوم 25 فبراير 1925، بشارع مارينغو بالقصبة، مناضل في حزب الشعب، ارتدى جبة المحاماة سنة 1947 وفي ماي 1951 عين في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وتولى مسؤولية لجنة الدعاية ةالإعلام ويعتبر الفقيد مدرسة سياسية توفي 1 فيفري 2014. **أنظر يومية الفجر الجزائرية 29 أفريل 2014.**

الجزائرية والاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في 1954 بعد اندلاع الثورة التحريرية من أجل احتواء الطبقة العاملة لأجل الدعم المادي والمعنوي.[1]

مباشرة بعد وصول خبر إنشاء الاتحاد النقابي الذي كان من طرف المصاليين قام مناضلوا الجبهة بتكليف محمد درارني ** للاتصال بالمناضلين النقابيين لعقد لقاء مشترك وتحضير تقرير حول مشروع مركزية نقابية وكان ذلك في 17 فيفري 1955 بمنزل النقابي بوعلام بوروبية وبحضور كل من يوسف بن خدة وعبان رمضان الذي كان مدركا للدور الذي تؤديه الطبقة العمالية الأكثر تنظيما في عملية التغيير.

يقول رابح جرمان: « تتبعنا عن قرب إنشاء الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين من طرف المصاليين ونبهنا قيادة جبهة التحرير بهذا الأمر... وبعدها التقينا مع عبان رمضان ويوسف بن خدة من أجل تحضير الرد ... لكنه لم يرد ».[2]

ويمكن لنا أن نستنتج أنه لم يتم التفكير في إنشاء الاتحاد العامل للعمال الجزائريين بعد انطلاق الثورة مباشرة بسبب أن القيادة الجديدة للجبهة تواجه مسؤوليات كبيرة وكان عليها أن تبدأ بالأمور المستعجلة مثل ضمان تمويل الجبال بالأسلحة، استعادة التعبئة المحاصرة من طرف القوات الفرنسية لذلك لم يكن هناك مكان للتفكير في تأسيس الاتحاد سنة 1955.

النقابة التونسية UGTT*: تأسست 20 جانفي 1946، الاتحاد العام التونسي للشغل، أمينها العام فرحات حشاد، أنظر **www.UGEE.org.tn-29-04-2014**

[1] عبد الرحمان بن براهيم العقون، ج3، مرجع سابق، ص 331.

محمد درارني**: ولد يوم 16 جانفي 1928 في بولوغين، شغل منصب تلغرافي في البريد والمواصلات1944، كان ضمن الكشافة الإسلامية، مناضل نقابي التحق بصفوف جيش التحرير كان يضمن الاتصالات بين عيسات إيدير ويوسف بن خدة، محل بحث من طرف المضليين الفرنسيين التحق بالجبل واستشهد في أحد المعارك، **أنظر بشير بلاح، ج2، ص 300**.

[2] نعيم بن محمد، **الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق** -www.hoggar.org//index.php?option.com29-04-20-2014 18:00h

وخلال الاجتماع الأول الذي كان في منزل بوعلام بوروبية في حي بولوغين بالعاصمة بحضور كل من بوعلام بوروبية وعبان رمضان والدكتور شولي* وتم الاتفاق خلال اللقاء على عدة نقاط أهمها:

1- تحديد اسم المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

2- وضع قائمة لأسماء المناضلين الذين سوف يتم جمعهم وهم المتطوعون في شبكات الأحياء.

3- المقرات والوسائل التي سيتم تلقيها من حسن بوروبية ** المناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

4- تقديم مبلغ 01 مليون فرنك كتسبيق من طرف جبهة التحرير الوطني.

5- ضرورة وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وعدم قبول بأي تفاهم مع الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين أو مع الاتحاد العام للنقابات الجزائرية.

6- ضرورة تأكيد البيان النقابي والسياسي على الموقف المعادي للاستعمار والمنادي بالاستقلال. (1)

7- الأمانة الوطنية الأولى سوف يتم اقتراحها من طرف النقابيين الجهويين وتأخذ القيادة شكل جماعي.

الدكتور بيار شولي*: ولد في 27 مارس 1930 طالب في الطب بالجزائر العاصمة سنة 1956، كان مناضلا ونقابيا وعضوا في الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، أمه كانت تنشط في الأوساط النقابية، كانت له علاقة مع الشباب الوطنيين في عدة جمعيات مثل النشاط الاجتماعي والكشافة الاسلامية الجزائرية التي يقودها محفوظ قداش وصالح لوانشي بداية من 1954-1955، وكان بيار شولي عضوا مندمج مع نشاط الإستقلاليين. أنظر المجاهد بيار شولي

www.echourouleline.com/ara/article/14536.html.29.04.2014-21:00h

حسن بوروبية**: ولد بالجزائر العاصمة 15 فيفري 1913، من عائلة كبيرة العدد، أبوه يعمل في السكك الحديدية، انخرط في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1948، وكان يساهم في تحرير جريدة **République Algérienne** ، التحق في سنة 1955 بجبهة التحرير الوطني، ساهم في وضع الأسس الأولى للأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ألقي عليه القبض في 24 ماي 1956 وشغل منصب مدير مصلحة الامتحانات في وزارة التربية، وافته المنية سنة 1988.

(1)محمود آيت مدور، **الحركة العمالية النقابية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا**- رسالة لنيل الماجستير تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2007، ص 83.

8- قوات الجبهة تدعم وضع أسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

9- عقد الجمعية التأسيسية الأولى في 24 فيفري 1956.

وبعد حوالي أسبوع من هذا الاجتماع الأول، انعقد اجتماع آخر من أجل وضع الترتيبات الأخيرة لموعد 24 فيفري 1956.[1]

2-1 تشكيلة وهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A:

المناضلين النقابيين الذين سوف يؤطرون هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين أغلبهم كانوا مناضلين في نجم شمال إفريقيا وفي الكنفدرالية العامة الموحدة للعمل وفي الحزب الشيوعي الجزائري وتعلموا دروس النضال الماركسي مع بقاء تلك الوصمة التي تجعلهم يختلفون عن رفقائهم الفرنسيين في النضال النقابي كما بدأ نشاط أغلبيتهم في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لذلك فإن الكثير منهم تبين بأن الانتماء إلى الحزب لا يكفي ويجب أن يدعم نشاط نقابي.[2]

كانت الأمانة الوطنية الأولى للاتحاد العام للعمال الجزائريين تتشكل من: *

- عيسات إيدير أمينا عاما وبن عطاالله بن عيسى كأمين عام مساعد.[3]

- بوعلام بوروبية كأمين وطني مساعد وعلي يحي عبد المجيد أمين وطني مكلف بالخزينة أما أعضاء اللجنة التنفيذية هم رابح سليمان، وعبيد محمد، وحشاني معيوف، بوروبية حسن، قايد الطاهر، بوجلال علي، ربيع محمد، فليمي محمد، بالإضافة إلى هياكل وهيئات الاتحاد. **

[1] محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 83.

(2) نفسه، ص 84.

أنظر الملحق رقم (7) *

(3) سعد توفيق عزيز البزاز، مرجع سابق، ص 162.

أنظر الملحق رقم (8) **

2-2 العوائق التي واجهت الاتحاد العام للطلاب الجزائريين في بداياته:

واجهت الاتحاد عدة عوائق في بداية نشأته وكان أهمها العراقيل الإدارية من طرف السلطات الفرنسية وأيضا وجود مركزيات نقابية أخرى على الساحة النضالية.

فأثناء إيداع ملف الاعتماد وضعت الإدارة الاستعمارية عدة عراقيل رغم إنشائه وفق القوانين الفرنسية ويقول بوعلام بوروبية بهذا الأمر « عادة ما يتم إيداع ملفات اعتماد النقابات بدون أي مشكل لكن الأمر اختلف مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين إذ رفضت السلطات الفرنسية تسجيل الملف في بداية الأمر، بعد ذلك طلبت المساعدة من طرف فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كلف بدوره علي بومنجل من أجل تبني القضية، وبالتالي تم تسجيل عقد ميلاد المركزية عقب المؤتمر المنعقد في 24 فيفري في الجزائر العاصمة ».[1]

ومن ناحية أخرى واجه التحاد منظمتين نقابيتين كانتا موجودتين قبله وهما:

2-2-1 الاتحاد العام للنقابات الجزائرية:

كانت أكثر قدما من الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتتمتع بتجربة كبيرة ولقت دعما من طرف السجيتي الفرنسية وابتداء من جوان 1954 أعلنت نفسها مستقلة عنها، وقد بررت شرعيتها بوجودها منذ فترة طويلة وبنضالاتها السياسية والاجتماعية ولم يرق لها الأمر بإنشاء مركزيات نقابية جزائرية أخرى. ومن ثم كتب أمينها العام لخضر قايدي يقول: « وصلتنا أخبار مفادها وجود عناصر تقوم بجهود من أجل إنشاء منظمة نقابية أخرى خارج الاتحاد العام للنقابات الجزائرية... إن طبيعة العلاقة التي تربطنا بالسجستي ليست أبدية... إن إنشاء مركزية جديدة في مثل هذه الظروف هو بمثابة محاولة لتقييم العمال في الجانب الاجتماعي».[2]

---

[1] محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 85.

[2] نفسه، ص 86.

وجاء رد عيسات إيدير في العدد الأول من جريدة لوفري ألجيريان بتاريخ 6 أفريل 1956: « المنظمة الوطنية الموجودة، هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن واجب الاتحاد العام للنقابات الجزائرية التي لم يعد ما يبرر وجوده أن يحل نفسه وأن يلتحق مناضليه بالاتحاد العام للعمال الجزائريين المفتوح أما كل العمال الجزائريين دون أي تمييز».[1]

ومباشرة بعد ميلاد الاتحاد حدث نزيف في صفوف الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بسبب مغادرته من طرف العمال الجزائريين والأوربيين على حد سواء وبعدها غاب عن الساحة تماما، وتبقى مسألة مصيره غامضة فمنهم من يرى أنها حلت نفسها بنفسها ومنهم من يقول أنها حلت إثر قرار صادر من الحكومة الفرنسية سنة 1957 ليبقى المجال مفتوحا أما الاتحاد العام للعمال الجزائريين.[2]

إن ما قاله عيسات إيدير في ردع على الأمين العام لاتحاد النقابات الجزائرية تقريبا هو الموقف الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني إزاء الأحزاب السياسية أو باقي التنظيمات وهو الانخراط بصفة فردية في صفوفها ويجب حل الاتحاد العام للنقابات الجزائرية.

2-2-2 الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين:

وهو الذي قام بإنشائه المصاليين وقد اختفى هذا الاتحاد وأمانته في ماي 1956 وبعد ذلك قامت الحركة الوطنية الجزائرية بإنشاء فدرالية نقابية في باريس، وقد كانت علاقته مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين جد متوترة ووصل الأمر بينهما إلى عد التصفيات الجسدية.[3] وقد عنونت جريدة إيكو دالجي مقالا حول الموضوع بعنوان: حرب النقابات الوطنية في الجزائر والذي جاء فيه « إن جبهة التحرير الوطني التي هددت بالموت كل الذين ينخرطون في هذه

---

[1] محمود ايت مدور المرجع السابق ، ص 86

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرن 19 والعشرين، ج3**، من وثائق جبهة التحرير الوطني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 313.

[3] نفسه، ص 314.

النقابة، قامت يوم الأربعاء الماضي بإنشاء تنظيم نقابي جديد وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين».[1]

2-3 الاتجاه السياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد قام الاتحاد بتحديد اتجاهه السياسي في العدد الأول من جريدة العامل الجزائر بتاريخ 6 أفريل 1956م على النحو التالي « الاتحاد العام للعمال الجزائريين مركزية نقابية تم إنشاؤها عقب مؤتمر انعقد في العاصمة يوم 24 فيفري 1956م من طرف نقابات منطقة العاصمة، هذا الاتحاد حدد لنفسه مهمة تنظيم العمال من أجل وضع حد للاستغلال الذي يعتبرون من ضحاياه، حوالي 1 مليون عامل في القطاع الزراعي يدفع لهم أجر 300 فرنك خلال 16 ساعة عمل في اليوم بدون منح عائلية، كما أن عمال القاعدة في الصناعة والتجارة لم يكونوا أبدا أحسن حال إضافة إلى مليونان من الجزائريين هم عاطلون عن العمل 400 ألف منهم هاجروا إلى فرنسا بحثا عن العمل في حين أن بلادنا مفتوحة على نطاق واسع أمام الهجرة الأوربية ... إن النظام الاستعماري هو السبب الرئيسي في هذه الوضعية ... أيها العمال الجزائريون يجب أن تكسروا قيودكم وأن تضعوا حدا للحالة المخزية التي تعيشون فيها، كما أننا نريد إحداث ثورة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلق ضمير عمالي والتحضير لمحاربة كل المستغلين، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية».[2]

من خلال قراءة مضمون هذا التصريح تستنتج أهداف الحركة العمالية وهي الوصول تحقيق الديمقراطية والحرية بلغة السلاح ويجب أن تتحقق وفقا لمصالح العمال الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز السبب الحقيقي والرئيسي في هذا الوضع المزري وهذا النظام الاستعماري الذي عمل على طمس كل حقوق وتطلعات العمال الجزائريين.

---

[1] محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 87.

[2] نفسه، ص 88.

ثالثا: نشاطات الاتحاد العام للعمال من الثورة التحريرية في وقف إطلاق النار:

كان نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الداخل إبان الثورة يتمثل في تنظيم إضرابات عمالية واسعة بهدف إظهار مساندة الطبقات الشعبية للثورة أما نشاطه في فرنسا فقد تكلمنا عنه سابقا والذي تمثل في توضيح الرؤية للعمال المهاجرين حول الوضع الموجود في الداخل ونتج عنه إنشاء كنفدرالية جبهة التحرير بفرنسا والودادية العامة للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين.(1)

3-1 نشاطه من فيفري 1956 إلى فيفري 1957 م:

أهم ما حدث في هذه الفترة هو نضال الاتحاد العام للعمال كان في الداخل وفي ظل القوانين الفرنسية السارية المفعول، وتعتبر هذه الفترة الوحيدة التي كانت الأمانة الوطنية فيها تقود الحركة النقابية مباشرة، كما كان له حق الإضراب، وفي 1 ماي 1956م نظم الاتحاد مسيرات احتفالية في الشوارع بمناسبة العيد العالمي للعمال وخلالها تعرض المناضلون النقابيون للتوقيف وبلغ عددهم 150 مناضلا ومن بينهم عيسات إيدير وفي 24 من نفس الشهر تم توقيف الأمانة الوطنية عن نشاطها وتعتبر ضربة موجعة للاتحاد، وقامت السلطات الفرنسية كذلك بمصادرة مختلف أعداد جريدة لوفري ألجيريان بداية من العدد الثاني إضافة إلى مصادرة المطبعة عقب مرسوم صادر عن والي الجزائر، وفي 30 جوان 1956م قامت منظمة اليد الحمراء * الفرنسية بتفجير قنبلة بلاستيكية في مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي راح ضحيتها العديد من المناضلين مما أدى إلى تعيين أمانة جديدة.(2)

بعد أحداث 24 ماي 1956م عمل كل من محمد درارني ومحمد فليسي ورحمون دكار على إعادة تنظيم المركزية، وتعاقبت في هذه الفترة على الاتحاد خمسة أمانات وطنية واستمر

---

(1) سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة في المهجر**، مرجع سابق، ص 60.

منظمة اليد الحمراء الفرنسية*: بالفرنسة La main Rouge عصابة إرهابية قامت بتكوينها أجهزة المخابرات الفرنسية أهدافها اغتيال رموز الحركة الوطنية استمرت في نشاطها من 1952-1962.**أنظر www.marefa.org/index.30.05.2014-14:43h**

(2) محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص-ص 90-92.

نشاط الاتحاد بنفس الوتيرة اضطرابات دورية في القطاعات دعم العائلات، الدفاع عن المناضلين الموقوفين، متابعة العلاقات الدولية مع الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة والنقابات المغاربية.[1]

وعرف صيف 1956م نشاطات وأحداث هامة طبعت تاريخ الجزائر ومن بينها انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م الذي خرج بعدة قرارات منظمة للثورة على مختلف المستويات بما في ذلك على المستوى النقابي وهذا ما شجع الاتحاد على تنظيم عدة اضطرابات والتي كانت ذات طابع سياسي في جلها وتدعم العمل العسكري بجيش التحرير الوطني والنشاط الدبلوماسي في الخارج وكان أهمها:[2]

1- **إضراب 5 جويلية 1956م**: يمثل منعرج حاسم في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية لأنه أول مرة في تاريخ الجزائر تنجح مركزية نقابية في دعايتها النشيطة والمنهجية في توحيد الطبقة العمالية الجزائرية والتي طالبت بحقها المشروع في إصلاح زراعي وتنظيم ساعات العمل في كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.[3]
2- **إضراب 15 أوت 1956 م**: هو إضراب احتجاجي ضد الاضطهاد الذي يتعرض إليه المناضلون النقابيون، وتم فيه المطالبة بإطلاق سراحهم.
3- **إضراب المدارس في أكتوبر 1956 م**: أتخذ قرار الإضراب من طرف جبهة التحرير الوطني بعد القرار الذي اتخذه الطلبة الجزائريون 19 ماي بمغادرة مدرجات الجامعة.
4- **الإضراب الوطني 1 نوفمبر 1956 م**: عرف مشاركة فعالة من طرف العمال الجزائريين وتم الاتفاق مع الاتحاد المغاربي للعمال التونسيين وجعله يوما للوحدة والعمل المغاربي.[4]

---

[1] قناة الجزيرة، أحمد منصور، **شاهد على العصر**، **أحمد طالب الإبراهيمي**، **سنوات الثورة الجزائرية**، الجزيرة قطر، 9 جوان 2013.
http/www/youtube/com/watch2-9-04-2014-18 :00h

[2] شاهد على العصر، مرجع سابق.

[3] محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص93.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، **ج2**، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 34

5- **إضراب 1 جانفي 1957م:** قام به عمال السكك الحديدية احتجاجا على العنف الذي بتعرض إليه الجزائريون على يد الشبان الجزائريين.

6- **إضراب 3 جانفي 1957م:** إضراب احتجاجي من طرف عمال العاصمة والذي مس كل القطاعات عقب مقتل العديد من الجزائريين مباشرة بعد تشييع جنازة رئيس بلدية بوفاريك.

7- **إضراب 8 أيام من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م:**

قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتنظيم الإضراب من أجل التأكيد على دعم العمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني، وتقرر تجميد كل النشاطات في كل القطر الجزائري لمدة 8 أيام، لذلك تم تشجيع المواطنين على تخزين المواد لكي لا يضربوا للقيام بالمشتريات طيلة أيام أسبوع الكفاح، وتم توجيه تعليمات للجزائريين للبقاء في منازلهم من أجل خلق فراغ في العاصمة.(1)

إن مسألة تنظيم الإضراب تمت مناقشتها في لجنة التنسيق والتنفيذ وكانت محل خلاف بين قيادة الجبهة حول مدتها ومداها، حيث هناك من فضل خيار الإضراب الطويل والشامل لكل القطر الجزائري، وهناك من أراد أن ينظم في مدى أقصاها 24 إلى 48 ساعة لا تعط الفرص للمعمرين للقيام بعمليات القمع، أما بالنسبة لعبان رمضان أكد بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي منظمة جماهيرية تابعة لجبهة التحرير الوطني وعلى هذا الأساس يجب أن تنفذ أوامرها دون مناقشة.(2)

كانت الدعوة الإضراب تبث كل مساء من طرف "صوت الجزائر الحرة والمكافحة " لذلك أعطت السلطات الفرنسية للجنرال ماسوكل الإمكانيات من أجل كسر الإضراب، وأعلن عن تهديده بالعبارات التالية « المحلات تفتح بالقوة ... وسلامة السلع غير مضمونة » لكن رغم كل

---

(1) سعدي بزيان، **دورالطبقة العاملة بالمهجر** ، مرجع سابق,ص61 .

(2) قناة الجزيرة، أحمد منصور، **شاهد على العصر، أحمد طالب الإبراهيمي، سنوات الثورة الجزائرية، ج3،** الجزيرة قطر، 19 جوان 2013. **http/www/youtube/com/watch29-04-2014-19 :00h**

تلك التهديدات، ومن ثم بدأ العمل على تعبئة الجماهير للتضامن والوقوف أمام خطط المستعمر التي تسعى لإفساد هذا الإضراب.[1]

يمكن لنا أن نستنتج أن ربيع 1957م وصلت فيه الحركة النقابية في الجزائر إلى أدنى مستوى لها بسبب آثار الاضطهاد الذي مورس عليها من طرف السلطات الفرنسية وقد كلفها فقدان العديد من مناضليها إضافة إلى تضرر العمال الجزائريين بسبب خسارتهم بمناصب عملهم وتجميد رواتبهم.

3-2 نشاطه في فيفري 1957 إلى 19 مارس 1962 م:

ما يميز هذه الفترة هو أننشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان خارج الوطن بهدف تدويل المشكلة الجزائرية والتجنيد الفعال للجزائريين المكافحين ولتجسيد هذا الأمر ثم انخراط الاتحاد في السيسل وأسس فروعا له في كل من تونس والمغرب الأقصى وفرنسا.[2]

3-2-1 الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تونس:

تعتبر تونس بالنسبة للجزائريين والحركة التحررية بمثابة أرض اللجوء فقد اتخذتها كل من جبهة التحرير الوطني والاتحاد العامل للعمال الجزائريين قاعدة خلفية للهجوم على العدو.[3] ومن بين هؤلاء نجد مولود قايد * الذي نجا من التوقيف ليلتحق بتونس ليواصل نشاطه هناك ويقول « في الوقت الذي كان فيه مسؤولو المركزية يواصلون عملهم داخل التراب الوطني تم تكليفي بإنشاء ممثلية لاتحاد في تونس ... لأننا اعتبرنا الاتحاد العامل للعمال الجزائريين بحاجة ممثلية في الخارج إضافة إلى تدعيم الروابط مع الاتحاد العام التونسي للشغل... »

---

(1) شاهد على العصر، المرجع السابق.

(2) محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 99.

مولود قايد*: ولد في منطقة القبائل كان مدرسا ثم مدير مدرسة، انخرط في النقابة الوطنية للمعلمين شغل مسؤولية أمين الاتحاد المحلي لبرج بوعريريج، انخرط في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم صفوف جيش التحرير نوفمبر 1954، عين عضوا في الأمانة العامة للاتحاد، غادر إلى تونس، هو من قدم ملف الاتحاد إلى السبيل، **أنظرمحمد عباس، رواد الوطنية، ص 443.**

(3) جامعة النقابات الحرة في خدمة اللاجئين بتونس، المجاهد، العدد 18، 10 أفريل 1957، تونس، ص 9.

بعدها قام الاتحاد العام للعمال التونسي بوضع مكتب في مقره تحت تصرف مولود قايد ومن ثم أصبح للاتحاد العام للعمال الجزائريين قاعدة قريبة من الجزائر تساعده على مواصلة نشاطه وتكون دعما أيضا لجبهة وجيش التحرير الوطني ويقول بوروبية بهذا الشأن: « إنه لا يمكن حصر المساعدات التي قدمها مسؤولوا الاتحاد العام التونسي للشغل فقد كرسوا الكثير من الوقت لنا بالرغم من انشغالاتهم الكبيرة في مواجهة الاستعمار»[1]

قبل الإضراب تم إعلان نداء في إذاعة الجزائر الحرة في 28 جانفي 1957 م جاء فيه « أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون، من تجار وعمال وموظفين وفلاحين إنكم تستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي ... إنه لنا شرف الكفاح المسلح فامضوا مصممين واصبروا للمحنة والبطش وأنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو، فالله معكم وجبهة التحرير بجيشها العنيد من ورائكم شد أزركم وتأخذ بأيديكم إلى النصرة إلى الحرية إلى الاستقلال ». [2]

لقد تم تنفيذ الإضراب من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للتجار ومن طرف جبهة التحرير الوطني، وقد نجح في العديد من المدن كالعاصمة وهران قسنطينة وفي العديد من القرى، بالرغم من ذلك الانجاز إلا أن المحنة كانت قاسية والامتحان شديد لأن معركة الإضراب كانت يجب أن تكون سليمة وما حدث هو العكس.[3]

كان رد فعل السلطات الاستعمارية عنيفا حيث كانت تقوم باقتياد موظفي السكك الحديدية وعمال الكهرباء وغاز الجزائر والبريد والمواصلات من منازلهم إلى مقرات عملهم، كما قامت بفتح مراكز عديدة للتعذيب، وتوقيف 183 مناضل نقابي وتفجير مقر الاتحاد العام

(1) محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 100.

(2) الذكرى الأولى للإضراب الرهيب، جريدة المجاهد، العدد 16، 1 فيفري 1957، تونس، ص 12.

(3) نفسه، ص 13.

للعمال الجزائريين وتوقيف الأمانة الوطنية عن نشاطها مما أجبر قيادة الاتحاد الانتقال إلى تونس.[(1)]

إن التدخل العنيف والشامل للجيش الفرنسي طيلة أيام الإضراب أرغم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تتألف من كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وعبان رمضان ويوسف بن خدة وسعد دحلب على الانفصال ومغادرة العاصمة وفي 23 فيفري 1957 تم إلقاء القبض على العربي بن مهيدي من طرف رجال بيجار Bigeard وتم تصفيته فيما بعد إضافة إلى الاغتيال الجبان الذي تعرض له عبان رمضان كل هذه الأحداث كانت ضربة موجعة للثورة وساهمت في جنوحها للعمل العسكري أكثر.[(2)]

وقد كان لإنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م أثر إيجابي على الاتحاد لأنه سيحظى بحليف من وزن كبير ممثل في شخصية يوسف بن خدة الذي كان رفقة عبان رمضان عاملا أساسيا في النجاح الذي حققه الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ففي 12 أكتوبر 1958 م تم إنشاء قيادة جيدة للاتحاد في المهجر وفي 15 أكتوبر 1958م برئاسة بن خدة ثم انتخاب لجة تتكون من 12 عضو وأمانة متكونة من خمسة أعضاء ومن ثم كان هذا الهيكل بمثابة الميلاد الجديد للاتحاد العام للعمال الجزائريين خارج الوطن.[(3)]

3-2-2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المغرب الأقصى:

كان الاتحاد المغربي للعمل نعم المؤيد والمساند للاتحاد العام للعمال الجزائريين وهذا الموقف بدأ في بروكسل أثناء المساندة التي تلقاها الاتحاد لقبول انخراطه في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة *، وظهر أكثر عندما كان ممثلو الاتحاد يزورون المغرب الأقصى ويقيمون فيها ويقول بوروبية في هذا الشأن: « إن التأييد الذي لاقيناه من رفقائنا المغربيين كان ثمينا جدا في

---

(1) محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 97.

(2) نفسه، ص 98.

(3) محمد عباس، مرجع سابق، ص 429.

الكنفدارلية الدولية للنقابات الحرة*: CISL اسست في 1949 بانشقاق من الفدرالية العالمية FSM بالإضافة إلى الكنفدرالية العالمية للعمل تضم 144 اتحاد نقابي، **أنظر: http/www.Keraya.org06report/06122/htmt.01-05-2014-15 :10h**

ظل الظروف التي كانوا يتواجدون فيها إذ وجدت المغرب الأقصى نفسها بعد الاستقلال سجينة الاستعمار والإقطاع، فقد وضع الاتحاد المغاربي للشغل تحت تصرفنا مقرات ووسائل النشر وربما كانت نواياهم في ذلك تتمثل في إنشاء منظمة نقابية موحدة... ».[1]

أما بالنسبة للعمل الذي قامت به خلايا الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المغرب الأقصى كان موجها إلى الجانب الاجتماعي. إذ أن الآلاف من اللاجئين في المناطق الحدودية كانوا بحاجة للمساعدة، ومن أجل ذلك كانت تنظم دروس مسائية وأخرى لمحو الأمية، وتم فتح تربصات للتكوين النقابي برعاية الاتحاد المغربي للشغل، بالإضافة إلى كل ذلك كان الاتحاد يقوم في 24 فيفري من كل سنة بتنظيم لقاءات يتم فيها التطرق إلى التغيرات التي عرضتها حركتنا التحررية.[2]

3-2-3 انخراط اتحاد العمال الجزائريين بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة السيسل:

قامت السيسل منذ إنشائها سنة 1949م بمحاولة إيجاد منخرطين فيها من قارة إفريقيا، وفضلت أن تتصل مباشرة بالنقابات الوطنية التي أنشأت أو التي هي في طريق الإنشاء وأول اتصال بالمغاربة كان في باريس 28 ديسمبر 1950 م إثر ندوة للسيسل التي شارك فيها ممثلو الجزائر وتونس والمغرب ومدغشقر، والتي كانت فرصة لتبادل المعلومات، ثم أرسل وفد إلى شمال إفريقيا لدراسة الحركة النقابية والبحث عن إمكانية تدعيم النقابية الحرة في المنطقة، وكان الوفد يتكون من بابو مرسال فرنسا، وريتشارد برانغولف من سويسرا وأوين براون من الولايات المتحدة الأمريكية وبيار لينفر عضو في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحركة ككاتب وقاموا باتصالات مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقد شارك عيسات إيدير في تلك المحادثات.[3]

---

(1) محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 101.

(2) نفسه، ص 102.

(3) نفسه، ص 108.

لقد واجه اتحاد العام للعمال الجزائريين عدة صعوبات في طريق انخراطه في السيسل ومن أهمها قيام الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين بتدعيم من القوة العالمية بوضع حاجز أمام تحقيق ذلك لكن هذا العائق بتدعيم من القوة العمالية بوضع حاجز أمام تحقيق ذلك لكن هذا العائق تم إزالته بواسطة التحالف النقابي المغاربي المتكون من الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد المغربي للعمل والاتحاد النقابي الليبي، بعدها تم الانخراط النهائي في السيسل عبر مرحلتين الأولى تمت يوم 10 مارس 1956م، أما الثانية انعقدت بين 2 و 7 جويلية 1956م وفي هذه المرة أعرب الأمين العام للسيسل عن أمله في دمج الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالاتحاد النقابي للعمال من أجل الحصول على ممثل واحد من أجل تجنب الحركة النقابية الجزائرية، لكن الوفد الجزائري أبدى تحفظه إزاء الاقتراح، أمام ممثلو المغرب وليبيا فدعموا الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبالرغم من المناورات التي قامت بها القوة العمالية الفرنسية والاتحاد النقابي للعمال الجزائريين لكن في الأخير صوت أغلبية المجلس لصالح انخراط الاتحاد العامل للعمال الجزائريين وذلك لأنه يمثل شريحة واسعة من العمال الجزائريين.[1]

إن نجاح الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الانخراط في السيسل له أهمية كبيرة وتكمن في الوصول إلى المنبر العالمي للتعريف بالقضية الجزائرية أكثر، إضافة دفع السيسل إلى التصويت على إنشاء صندوق للتضامن مع اللاجئين الجزائريين، كما أن الدعم الكبير الذي تلقاه العمال الجزائريين كان الدفاع عن المحبوسين النقابيين منذ توقيفهم، كما قامت السيسل بتوجيه رسالة إلى عني مولي والتي طالبت فيها بالإفراج الفوري على كل المسؤولين الذين كانوا ضحية الإجراءات الإدارية، ويجب تذكر أن السيل كانت المركزية العالمية الأولى التي كان لها شرف الاعتراف بمنظمة وطنية تابعة لبلد مستعمر.[2]

أما بالنسبة لردود الفعل من انخراط الاتحاد العام للسيسل كانت مختلفة كان رد فعل الاتحاد النقابي العمال الجزائريين مستنكرا ومنددا إزاء قبول هذا الانخراط إذ قام مكتب فدرالية

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، مرجع سابق، ص 163.

[2] شلالي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 162.

فرنسا للاتحاد النقابي للعمال الجزائريين بإرسال رسالة بتاريخ 6 جويلية 1957م إلى رئيس مؤتمر السيسل المنعقد في تونس والتي طالب فيها إعادة النظر في انخراط الاتحاد العام للعمال الجزائريين بدلا عنها. لكن الصحافة الفرنسية بقيت متخوفة من مساعي هذا الانضمام واعتبرته فرصة للأمريكيين للتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا.[1]

وعليه يمكن لنا أن نستنتج رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهها الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ بداية تأسيسه سواء من طرف الإدارة الفرنسية أو النقابات الأخرى إلا أنه استطاع أن يحقق أهدافه التي رسمها وتركيزه على الجانب السياسي كان واضحا في نشاطاته يدل على الدعم الذي لقاه من طرف جبهة التحرير وجيشها لكن هل سيبقى الاتحاد يمشي على نفس الوتيرة في المرحلة القادمة من تاريخ الثورة التحريرية.

3-2-4 المساعدات التي تلقاها الاتحاد العامل للعمال الجزائريين:

خلال المؤتمر العالمي الخامس بجامعة النقابات الحرة الذي أنعقد في 8 سبتمبر 1956 تعهد مسؤولوا الجامعة الأخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بالجزائر والقيام بالمساعي الضرورية لإجبار الحكومة الفرنسية على إطلاق سراح النقابيين الجزائريين ومطالبة النقابات التابعة للجامعة العالمية للنقابات الحرة بأن تضغط على حكوماتها المختلفة من أجل البحث عن تسوية للمشكل الجزائري وفقا للائحة التي صودق عليها باجتماع جويلية كما يتعهد هؤلاء المسؤولون على إعالة العمال وعائلاتهم اللاجئة إلى تونس والمغرب.[2]

كما أتيحت فرصة التكوين النقابي لمناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين فنزلوا ضيوفا على المكتب العالمي للشغل الذي أتاح لهم معرفة الدور الذي يلعبه وبرامجه المتعددة.

أما بالنسبة لزيارة الجامعة العالمية للنقابات الحرة كانت أكثر فائدة للاتحاد حيث تعرف على جهازها وغاياتها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحركتها التربوية وقد أعطت

---

(1) محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 109.

(2) جريدة المجاهد، عدد 12، مصدر سابق، ص9.

فرصة للاتحاد للتعريف به أكثر وكانت تجربة للتدريب ذات نتائج ملموسة حيث تمكن مناضلو الاتحاد من الاتصال بالمنظمات الوطنية في سويسرا وبلجيكا وتعرفوا على القوانين الاجتماعية والتنظيم النقابي وسمحت هذه الزيارات من ملاحظة مزايا عديدة أعطتهم خبرة أكثر لممارسة النشاط النقابي[1]

رابعا: الاتحاد العامل للعمال الجزائريين من وقف إطلاق النار حتى الاستقلال:

بعد مرور حوالي 10 أيام من التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار حل بالجزائر مبعوثون من تونس عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بغرض إعادة بناء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وإعادة بعث الاقتصاد الجزائري.

4-1 الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد وقف اطلاق النار

وبعد حوالي ثلاثة أشهر من عودة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبعد أن تنقلت الوفود من الشرق والغرب والوسط والجنوب، تم رسم مخطط حول الوضعية وبعدها تم توجيه الدعوات في كل الاتجاهات من أجل عقد أول اجتماع للجنة التنفيذية الوطنية، و هذا الاجتماع الذي أنعقد في 17 جوان 1962م، تم تسجيل أربع مسائل أساسية في جدول الأعمال والتي سوف يتم التفصيل فيها من طرف كل من محمد عقاب للمالية ومجيد علب يحي العلاقات مع للجنة التنفيذية المؤقتة وبوعلام بوروبية الاتحاد العام للعمال الجزائريين وعلاقته مع السلطات السياسية والعسكرية ومصطفى راسل تحضير وإشراك الاتحاد العامل للعمال الجزائريين في الاستفتاء ويقول بوروبية: « بعد قراءة مختلف التقارير تم فتح النقاش وأدركنا خلال الاجتماع حجم الصعوبات التي تعاني منها قاعدتنا في الميدان بسبب قلة الإمكانيات المالية ... رغم ذلك كانت الحصيلة المقدمة منذ العودة إلى النشاط تدعو إلى التفاؤل بحيث تقبل استئناف العمال

(1) جريدة المجاهد,عدد12, المصدر السابق، ص 10.

كانت حصيلتنا 215 نقابة منها 47 في الجزائر و1 اتحادا محليا والتي تم فيها إيداع 35600 بطاقة انخراط ... كما أن مداخيلنا المالية رغم حالتها سمحت لنا بتغطية المصاريف ».[1]

ذلك تم التطرق إلى موضوع علاقات الاتحاد مع اللجنة التنفيذية المؤقتة منذ نهاية شهر مارس بحيث طلب منها:

- تزويد العمال البلديين بالشاحنات لنقل النفايات.
- استرجاع المبالغ المالية وكل وسائل المكاتب والأرشيف الذي أخذ من مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الحرب التحررية من طرف الجيش والشرطة.
- حماية الورشات ومستودعات مؤسسة النقل للجزائر العاصمة والمؤسسة الوطنية للسكك الحديدية.[2]

4-2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد الاستقلال:

تأثرت البنية الاقتصادية للجزائر تأثرا بالغا عام 1962م، حيث خرج المستعمر تاركا وراءه دولة مخربة من جراء قيام المستوطنين الأوربيين بإخلاء المؤسسات وتخريبها.[3] وترك المصانع والمزارع دون أموال أو إدارة.[4]

بالإضافة للضروف الاقتصادية الصعبة التي كانت موجودة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة فإنها تعرضت أيضا لأزمة سياسة حادة في صائفة الاستقلال بسبب الصراع حول السلطة الذي كان بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي انتهى بانتصار هذا الأخير، وتبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين موقفا محايدا من الأزمة وهذا الأمر لم يرض المكتب السياسي واعتبره نوعا من التأييد للحكومة المؤقتة مما أدى إلى صراع بين

---

(1) محمود آيت مدور، مرجع السابق، ص 112.

(2) محمود ايت مدور , المرجع السابق، ص 113.

(3) ناجي جابي، **النقابات والمسألة الاجتماعية، التجربة الجزائرية**، 08h: 15-2014-05-02.http://arabi.assafir.com.

(4) نفسه.

التنظيمين وتضاعف أكثر عندما طالبت المركزية النقابية بلعب دور سياسي والمشاركة في وضع الدستور بالإضافة إلى الكشف عن الرغبة في الاستقلال عن جبهة التحرير الوطني.[1] رغم التوصل إلى اتفاق 20 ديسمبر 1962م لإنهاء الخلاف حيث اعترف فيه حزب جبهة التحرير الوطني للمركزية النقابية بالحرية في تنظيم نفسها على أن تلتزم في المقابل بتأييد السلطة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية لكن الصراع بقي مستمرا لعدم وضوح دور المركزية النقابية.

أما بالنسبة لنشاط العمال فإنهم وجدوا أنفسهم مجبرين تلقائيا في البداية على تشكيل لجان الإدارة في المزارع والمصانع الشاغرة وانتشرت هذه العملية في جميع أنحاء الوطن. لكن بعد مرور سنة تقريبا على هذه التجربة أصدرت الحكومة ثلاث مراسيم في شهر مارس 1963 كانت تهدف من خلالها إلى تقنين مبدأ الإدارة العمالية الذي كان العمال والفلاحون قد بدؤوا تنفيذه ثم الإعلان عن التأميمات للقطاع الصناعي الخاص وتحويله إلى منشآت اقتصادية عمومية.[2]

إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة انجرت عنها تناقضات واضحة بحيث أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقي مرتبطا بسياسة الحزب الواحد على الرغم من إعطائه حق التسيير وإشراف العمال على القطاعات الاقتصادية، وهذا ما أثر على النشاط النقابي ككل لذلك عقد الاتحاد مؤتمره الأول 1963م ليطرح فيه مشاكله لما بعد الحرب خاصة إشراف حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهه له لم يرض بعض النقابيين. وبقي هذا الصراع موجودا بحيث انتقل إلى أوساط الطبقة العاملة حيث ظهرت في أواخر 1963م علامات الانفصال بين القيادة النقابية والقاعدة العمالية حيث انفجرت إضرابات كبيرة لم يقدها المسؤولون النقابيون وكانت من أجل التعبير عن نقص في إشباع حاجات العمال المادية.[3]

---

(1) إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 153.

(2) ناصر جابي، المرجع السابق.

(3) إدريس بولكعيبات، مرجع سابق، ص 154.

وعليه يمكن لنا أن نقول أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد الاستقلال لم يستطع أن يحدد موقفه وعلاقته مع السلطة هذا ما أثر على نشاطه النقابي وعجزه في تلبية مطالب العمال.

من العرض السابق نلاحظ أن ظروف العمل في الجزائر قبل تأسيس الاتحاد كانت صعبة تتحكم فيها السياسة الاستعمارية وتوظفها في خدمة مصالحها أما بالنسبة للعامل اعتبرته مجرد آلة تنتفع بها وجردتها من كل حقوقها.

إن نضال العمال الجزائريين في بادئ الأمر كان مرتبطا بمصالحهم المهنية فالعمال كانوا غير منضمين وليس لهم ذلك النضج الطبقي فلم يتمتعوا بالفكر النقابي النضالي. ولكن بانخراطهم في النقابات الفرنسية المركزية بعدها اكتسبوا المقومات النقابية ليحول بعد ذلك نضالهم من مطلبي إلى نضال سياسي من أجل الاستقلال الوطني ذلك بعد التحام النقابة الوطنية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالثورة التحريرية. حيث أنه كان يغلب عليه الطابع الإصلاحي في البداية ليتحول إلى طابع ثوري.

وبعد الاستقلال تغير وضع الاتحاد العام للعمال الجزائريين خاصة مع الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر غداة الاستقلال ليجد نفسه تابعا لسياسة الحزب الواحد، وانخرط في العمل التنموي حيث اعتبر هذا الأخير من بين المنظمات الجماهيرية التي تسعى إلى تجنيد اليد العاملة في سبيل القيام بمهامها التنموية في إطار الإيديولوجية الدولة الجزائرية.

في ختام هذه الدراسة التي تناولت دور الحركة العمالية في الثورة التحريرية لم نكن نسعى إلى تسجيل أحداث قد مضى عليها وقت أو تقديم سردا مجرد لأحداث معزولة عن الظروف التي وقعت فيها وإنما كان هدفنا إبراز دور هذه الفئة المتواجدة في الخارج وداخل الجزائر وكيف استطاعت الكفاح ضد الاستغلال الاستعماري الفرنسي ومساهمتها الفعالة في الكفاح الوطني.

وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المستخلصة من نص هذه المذكرة وجاءت على النحو التالي:

1. أدت السياسة الاستعمارية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة تفكك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري حيث أجبر الناس على مغادرة مساكنهم وأراضيهم واضطروا للهجرة خارج الوطن بحثا عن فرص عمل تضمن لهم العيش بطريقة أفضل.
2. انتشار البطالة في الجزائر خلال العهد الاستعماري كانت بسبب استثمار رأس المال الفرنسي في الزراعات التجارية والصناعات الإستخراجية لأجل تثبيت احتكار المعمرين على المدى البعيد تسمح لهم بالسيطرة على الجزائر.
3. عدم تشكل طبقة عمالية جزائرية متميزة من حيث وضعيتها الاجتماعية وبنيتها كانت لأسباب موضوعية حيث كان العمال عرضة لاستغلال أصحاب المال من جهة إضافة إلى اضطهاد الإدارة الاستعمارية الشيء الذي لم يسمح بتعاظمها عدديا مم عطل تبلور نواتها.
4. هجرة الأوروبيين إلى الجزائر عرفت ارتفاعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث امتاز هؤلاء العمال الأوروبيين بتأهيل أفضل من العمال الجزائريين لكن الاحتكاك الذي كان بين الطرفين كان له إيجابيات ساعدت في تطور الحركة العمالية الجزائرية والاستفادة من تجارب الطبقات العمالية في العالم.
5. إن الحركة النقابية الجزائرية هي حركة عمالية المنشأ والتأطير زراعية موسمية في أساسها وأن البذرة الأولى لتكوين وعي نضالي عمالي بدأ مع الهجرة إلى فرنسا والعمل بمصانعها الأمر الذي يسمح بالقول أن النضال العمالي في الجزائر بدأ مع الهجرة إلى فرنسا والعمل

في مصانعها، ولم يكن على بناء تجربة ذاتية إنما كان على عملية المقارنة مع الأوضاع السائدة في فرنسا.

6. انخراط العمال الجزائريون المتواجدون في فرنسا داخل النقابات والأحزاب الفرنسية مكنهم من الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والمطالبة بالمساواة في العمل والأجر مع العامل الفرنسي وهذا ما شجعهم على تأسيس أول حزب وهو نجم شمال إفريقيا.
7. إن الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه عمال المهجر إلى الثورة الجزائرية دليل على وعي هذه الفئة بالوضع الذي كان موجودا داخل الوطن وهذا ما جعلها تغيير في مطالبها من مادية إلى سياسية خاصة بعد خضوعها إلى التنظيم من طرف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.
8. إن تشكيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان له دور مهم في دعم النضال السياسي خاصة بعد توحيد أهدافه مع جبهة التحرير الوطني، حيث استطاع تجنيد العمال في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار وبالتالي فإن النضال المطلبي كان مؤجلا لمرحلة ما بعد الاستقلال.
9. بعد الاستقلال بقيت الحركة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت وطأة النضال السياسي حيث تم انخراطها في العمل التنموي واعتبرت من بين المنظمات الجماهيرية التي تسعى إلى تجنيد اليد العاملة في سبيل القيام بمهامها التنموية والملاحظ أنه تم محاصرتها وكان للتدخل السياسي أثر في الحد من فعاليتها وهذا ما خلق فيما بعد أزمة فقدان الثقة بين العمال والإتحاد.

ومن خلال هذا الجهد الذي قدمناه في سبيل دراسة هذا الموضوع نأمل أننا قد وضعنا الإشكالية المتعلقة به في سياقها الصحيح ونكون قد أصبنا في توضيح دور العمال ومساهمتهم في الثورة التحريرية.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى 1954م

أولا: الأوضاع الاقتصادية

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية

ثالثا: الوضع الثقافي

رابعا: الوضع السياسي

الفصل الثاني:

الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ودورها في الثورة التحريرية

أولا: تعريف الهجرة وأسبابها

ثانيا: تطور الفكر الإيديولوجي للعمال الجزائريين في فرنسا

ثالثا: نشاط العمال المهاجرين في الثورة التحريرية

الفصل الثالث:

مساهمات الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية

أولا: ظروف العمال الاقتصادية والسياسية قبل تأسيس الاتحاد

ثانيا: تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين

ثالثا: نشاطات الاتحاد العام للعمال من الثورة التحريرية إلى وقف إطلاق النار

رابعا: الاتحاد العامل للعمال الجزائريين من وقف إطلاق النار حتى الاستقلال

الـمــلاحــق

قائمـة المصادر والمراجع

مقدمـــة

الخاتمــة

الفهرس

الملحق رقم (1)

جدول يمثل نسبة مساهمة منجم الكويف من الإنتاج الوطني للفوسفات

النسبة	إنتاج الكويف / طن	نسبة مساهمة الكويف في الإنتاج الوطني	ملاحظات
1953	575.322	%933	عودة الإنتاج
1954 1959	489.414 560.947	%54 %98	تراجع بسبب آثار الثورة التحريرية
1960	563.047	%100	/
1963	348.144	%100	غلق منجم الكويف، ثم عودة استغلاله من قبل مكتب الأبحاث المنجمية

المصدر: عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق، ص 31.

الملحق رقم (2)

جدول يمثل إحصائيات عن التعليم الثانوي والعالي خلال السنة الدراسية 1936–1937م

مستوى التعليم	الطلبة الأوربيون		الطلبة الجزائريون		السنة
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
ثانوي (2) (3 ثانوي وكوليجات)	 8773	 3798	630 881	 99	1930 أكتوبر 1936
إعدادي	5391	3213	903	39	1937–1936
مدارس تكوين المعلمين	333	173	ضمن هذه الأعداد بعض الأهالي في القسم الخاص لتكوين معلمين في المدارس الأهلية		
التعليم العالي جامعة الجزائر: – الصيدلة – الطب – الآداب – العلوم – المدارس الإسلامية الثلاثة	 751 2258 		 72 170		 1910 (4) 1930 (5) 37–1936 1936

المصدر: عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين بفرنسا، مرجع سابق، ص 50.

الملحق رقم (3)

التقسيم الجغرافي الذي اعتمدته اتحادية فرنسا لجبهة التحرير في فرنسا منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى 1962م

أعتبر التنظيم السياسي " جبهة التحرير بفرنسا " كولاية سابعة، انطلاقا من تقسيم الجزائر إلى ست (6) ولايات.

وقد قسمت في البدء إلى خمسة (5) مناطق ثم إلى ستة (6) مناطق سنة 1961:

1- منطقة باريس

2- منطقة الشمال والشرق.

3- منطقة الوسط " ليون " (LYON)

4- منطقة الجنوب الشرقي " مرسيليا " (MARSEILLE)

5- منطقة الجنوب الغربي.

المصدر: سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة**، مرجع سابق، ص 91.

الملحق رقم (4)

جداول تمثل المبالغ المالية التي جمعت بواسطة إسهامات العمال الجزائريون في المهجر دعما للثورة والمصاريف التي قدمت لقائد المساجين.

عام 1958		
الشهر	**المداخيل**	**المصاريف**
جوان	34.551.993	39.353.199
جويلية	580.301.173	42.673.288
أوت	330.719.297	42.625.078
سبتمبر	338.357.845	38.828.467
أكتوبر	361.232.435	19.886.895
نوفمبر	504.232.435	26.699.655
ديسمبر	315.196.741	28.699.655

المصدر: سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة**، مرجع ص ص70-72.

عام 1959		
الشهر	المداخيل	المصاريف
جانفي	358.770.166	62.010.887
فيفري	322.870.194	39.722.625
مارس	327.608.305	39.722.625
أفريل	332.495.633	51.130.685
ماي	403.829.984	58.270.418
جوان	370.872.655	52.179.013
جويلية	506.161.902	35.425.709
أوت	413.542.615	47.635.792
سبتمبر	422.182.160	68.539.193
أكتوبر	468.491.985	57.935.190
نوفمبر	677.515.606	60.468.844
ديسمبر	466.850.720	68.650.788

عام 1960		
الشهر	المداخيل	المصاريف
جانفي	440.739.356	63.886.950
فيفري	452.852.755	76.742.277
مارس	452.490.945	74.092.765
أفريل	478.825.475	110.596.324
ماي	460.208.880	70.001.565
جوان	450.125.570	85.406.020
جويلية	585.138.930	45.025.670
أوت	510.216.275	99.449.105
سبتمبر	487.837.325	83.615.687
أكتوبر	480.779.800	113.924.747
نوفمبر	680.580.420	84.525.970
ديسمبر	475.405.590	87.861.710

الملحق رقم (6)

جداول تمثل أسماء الضحايا والمفقودين من أبناء المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا

الاسم وتاريخ الوفاة والطريقة التي مات بها

التاريخ	الاسم واللقب
61/10/18	ABBESSO AHMAD
61/10/18	ACHAKEL KAOUARI
تاريخ غير محدد / أكتوبر 61	ADJENEC HOCINE
61/10/17	AISANI MOHAMED
61/10/17	AIT ZAID MEHNA
61/9/29	ALILOU SAID
61/10/17	AOUMAR SAID
61/10/17	ARABI ACHOUR
61/10/17	BAALI ABDELAZIZ
تاريخ غير محدد / أكتوبر 61	BELLAHLAM RABAH
تاريخ غير محدد	BELHOUZA AREZKI
61/10/17	BENABDELLAH MOHAMAD
61/10/17	BENABDELH HALIM
61/10/20	BENOUAGUI OMAR
61/10/18	BERBEHA RABAH
تاريخ غير محدد	BOUCHOUKA
61/10/17	BOUKRIF SAID
61/10/17	BOULRMKAH ABDELLAH
61/10/17	BOUMEDDANE RABAH

61/10/17	BOUSSAID AHMED
61/10/17	CHAOUCHE RABAH
61/9/27	MEHDAZE CHERIF
61/9/2	MERAKEB MOHAMED
61/10/10	MERRAOUCHE MOUSSA
61/9/27	MASSADI SAID
اختفى في 61/10/17 ودفن في 61/10/25	MEZIANE AKHI
61/10/17	MEZIANE MOHAMED
61/9/24	OUICHE MOHAMED
تاريخ غير محدد	SAADADI TAHAR
61/10/17	SAIDANI SAID
تاريخ غير محدد	SLIMANI AMAR
61/9/27	SMAIL AHMED
61/10/9	TARCHOUNI ABDELKADER
اغرق في السين بتاريخ غير محدد	TELDJOUN AISSA
61/10/17	TELEMSANI GUENDOUZ
61/10/18	TELDJOUN AHMED
قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد	YAHIAOUI AKLI
61/10/17	YAHIAOUI LARBI
قتل بالرصاص ودفن في 61/11/7	ZEBIR MOHAMED
61/9/11	ZEBOUDI MOHAMED
61/9/11	ZEMAN RABAH
61/10/17	MESSAOUDI SAID
61/10/17	MEZOUGUE
61/10/18	METRAF CHABANE

61/10/17	MILIZI HOCINE
61/10/15	MOUDJAB MOHAMED
61/10/17	OULD SAID MOHAMED SAID
61/10/17	OUZAID MOHAND
61/10/14	REFFAS MOHAMED
61/10/22	SADI MOHAMED
61/10/17	SALHI DJELOUL
61/10/18	SIAMAR AKLI
61/10/20	SALMAN RACHID
61/10/17	SOUALAH MUSTAPHA
تاريخ غير محدد / أكتوبر 61	TEBLAT TAHAR
61/10/20	YALI AMRANE
نهاية أكتوبر 61	YANA THMANI
61/10/17	YEKERE CHABANE
61/10/17	YOUSFI MABROUK
تاريخ الاختفاء غير محدد	CHELLI LOUNIS
61/10/17	CHERMINE AZOUAOU
61/10/17	CHEMINE ARESKI
61/10/10	DEHASSE AISSA
61/10/17	DRIF AKLI
61/10/17	FARES MOHAMED
61/10/10	FERHI SAID
61/10/17	GACEM ABDELMADJID
تارسخ غير محدد / أكتوبر 61	GUEZALI AHCEN
61/10/17	GIDES LAKHDAR

61/10/17	GHATRLA ALI
61/10/17	HADJALI SAID
61/10/17	HAMADANI HOCINE
61/10/26	HAMIDI TITOUCHE
61/10/17	IOUALALEN KASSI
61/10/17	IZERO SAID
61/10/18	KALFOUNI AHMED
61/10/21	KAKHAL AHMED
61/10/17	KHEDRAOUI MOHAMED
61/10/18	KHLFI AHMED
61/10/17	LAZZIZI CHERIF
61/10/18	LAMCHAICHI MHAMED
61/10/17	MEDJAHI ABDELKADER
61/10/18	MEMOUHE RABAH

المصدر: سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، مرجع سابق، ص – ص 102 –105.

الملحق رقم (7)

يمثل هيئات وهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين

المادة 27: ((الفرع النقابي هو الخلية القاعدية الأساسية للاتحاد، ويشكل حلقة الوصل بين الهيكل العمودي والهيكل الأفقي. يتشكل من مجموعة العمال المنتمين للاتحاد.

يحدد النظام التدابير التنظيمية الخاصة بالعمال المتقاعدين نظرا لخصوصية تنظيم هذه الفئة والانتماء وجمع اشتراكات المنتمين)).

المادة 28: الهيئات الأفقية للمنظمة هي:

- اللجنة التنفيذية المحلية.
- اللجنة التنفيذية الولائية.

الهيئات العمومية للمنظمة هي:

- مجلس نقابة المؤسسة.
- مجلس النقابة الوطنية.
- اللجنة التنفيذية للاتحادية.

المادة 29: الهياكل الأفقية:

- الاتحاد المحلي.
- الاتحاد الولائي.

الهياكل العمومية هي:

- نقابة المؤسسة.
- نقابة الفرع أو لقطاع النشاط.
- النقابة الوطنية.
- الاتحادية (الفدرالية) الوطنية.

((يعتبر إنشاء الاتحادية المحلية و الولائية أو الجهوية والاتحاديات الوطنية من اختصاص اللجنة التنفيذية الوطنية. وفي حالة حدوث حل أو إدماج بين الاتحاديات الوطنية، يستدعي مؤتمر للاتحادية في هذا الشأن. ويؤسس الاتحاد لجنة للمرأة العاملة على المستوى الوطني وتحدد اللجنة التنفيذية الوطنية هيكلتها)).

المادة 30: ((تتكفل الهيئة الأفقية بأداء المهام النقابية على امتداد منطقة جغرافية)).

المادة 31: ((يتكفل الهيكل العمومي بأداء المهام النقابية الاجتماعية – المهنية لقطاع نشاط ما)).

المادة 32: ((يعتبر التنسيق والربط بين الهيكلين العمودي والأفقي بمثابة عملية دائمة ومنتظمة وتلقائية. يوضح النظام الداخلي للاتحاد الكيفيات التنظيمية لهذه الهياكل وصلاحياتها وأهدافها والعلاقات فيما بينها، حسب المعطيات والشروط النظامية والجغرافية لكل هيئة)).

الهيئات والهياكل الوطنية:

المادة 33: الهيئات الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين هي:

- المؤتمر الوطني.
- اللجنة التنفيذية الوطنية.

المادة 34: المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا للاتحاد

- ينعقد في إطار دورة عادية كل خمس سنوات.
- يمكن أن يستدعى في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية.

المادة 35: ((تعلم اللجنة التنفيذية هيئات الاتحاد بتاريخ انعقاد المؤتمر بستة أشهر قبل انعقاده.

يرسل الاستدعاء إلى المؤتمر ومشاريع القرارات والوثائق الدراسية الأخرى المتعلقة بحياة المنظمة إلى القاعدة، عبر هيئات الاتحاد للمناقشة والإثراء، وذلك خلال ثلاثة أشهر قبل انعقاد المؤتمر.

يرسل تقرير النشاط العام للجنة التنفيذية الوطنية وقبل أشهر من انعقاد المؤتمر.

وفي حالة عقد مؤتمر استثنائي تحدد الآجال من طرف اللجنة التنفيذية وترسل الوثائق الخاصة بالمؤتمر قبل انعقاد المؤتمر)).

المادة 36: ((يشترط لقانونية انعقاد المؤتمر حضور ثلثي المؤتمرين الحاملين لصفة مندوب)).

المادة 37: ((يشارك أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية في المؤتمر بكامل الحقوق)).

المادة 38: ((يحدد لكل هيئة تابعة للمنظمة عدد المندوبين للمؤتمر، وذلك على أساس عدد المنتمين للفترة التي تغطي مدة الوكالة الانتخابية. تأخذ اللجنة التنفيذية الوطنية كل التدابير اللازمة من أجل ضمان تمثيل أدنى بالنسبة لكل الولايات)).

المادة 40: ((تتشكل اللجنة التنفيذية الوطنية في 181 عضوا منتخبا من طرف المؤتمر الوطني، إضافة إلى الأمناء العامين للاتحاديات الوطنية بحكم المناصب)).

المادة 41: ((اللجنة التنفيذية الوطنية هي الهيئة العليا للاتحاد بين مؤتمرين، وهي مسؤولة أما المؤتمر)).

المادة 42: ((تجتمع اللجنة التنفيذية الوطنية في دروة عادية كل ستة أشهر)).

المادة 43: ((يحدد النظام الداخلي للاتحاد كيفية سير أشغال دورات اللجنة التنفيذية الوطنية)).

المادة 44: ((لا تصح مداولات اللجنة التنفيذية الوطنية إلا بحضور ثلثي أعضائها المنتخبين من طرف المؤتمر، وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني، تجتمع في أجل أقصاه ثلاثون يوما، وتجري مداولاتها مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين)).

المادة 46: ((يمكن للجنة التنفيذية الوطنية أن تسحب المسؤولية من الأمين العام أو من أي عضو من الأمانة الوطنية في حالة حدوث تقاعس أو انحراف، تباشر باستبداله بعضو آخر من بين أعضائها، بعد أن ثبت لجة الانضباط في أمر العضو المعني)).

المادة 47: ((تمارس اللجنة التنفيذية الوطنية نشاطاتها بواسطة لجان قانونية يحدد مهامها وصلاحياتها النظام الداخلي للاتحاد)).

الأمانة الوطنية:

المادة 48: ((تتشكل الأمانة الوطنية من ثلاث عشر عضوا من بينهم الأمين العام)).

المادة 49: ((تنتخب اللجنة التنفيذية الوطنية من بين أعضائها أمينا عاما وأمانة وطنية تتشكل من 12 عضوا)).

المادة 50: ((الأمين العام والأمانة الوطنية هم مسؤولون مسؤولية فردية أما اللجنة التنفيذية الوطنية لكونهم منفذين لقراراتها وتوصياتها)).

المادة 51: ((تجتمع الأمانة الوطنية على الأقل مرتين في الشهر، ويمكنها أن تجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بطلب من الأمين العام أو بطلب من أغلبية أعضائها)).

المادة 52: ((لا تداول الأمانة الوطنية قانونا إلا بحضور أغلبية أعضائها. إذا لم يتوفر النصاب تجتمع في أجل أقصاه خمس أيام، وتقوم بالمداولة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين)).

المادة 53: ((إضافة إلى ما ورد في المادة 50، تعتبر الأمانة الوطنية مسؤولة عن التسيير الإداري والمالي للمنظمة النقابية، وتمثل الاتحاد في كل أنشطة الحياة الوطنية، وتضمن النشاط المستمر والسير المنتظم للمركزية النقابية ولا سيما:

1- إعداد وتوزيع التعليمات والمناشير والمذكرات التوجيهية الضرورية بهدف تحسين سير الاتحاد على جميع المستويات، طبقا لتوصيات المؤتمر واللجنة التنفيذية الوطنية.

2- تقييم ومراقبة سير كافة نشاطات الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

3- اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتعزيز الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

4-القيام بالتحاليل والدراسة حول الوضع المهني والاجتماعي للعمال)).

المادة 54: ((الأمانة الوطنية هي هيئة تنفيذ وتسيير للجنة التنفيذية الوطنية وهي مسؤولة أمامها ومكلفة بتطبيق برامج وقرارات اللجنة التنفيذية المستوحاة من توصيات ولوائح

المؤتمر. تنشط الأمانة الوطنية وتنسق وتراقب وتوجه جميع نشاطات الهياكل والهيئات النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين)).

المـادة 55: ((تحدد الأمانة الوطنية تاريخ استدعاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وتحضر مشروع جدول الأشغال لدوراتها العادية والاستثنائية، وهذا مدته خمسة عشر يوما قبل انعقاد الدورة العادية، وترسل الوثائق الضرورية إلى أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية)).

المصدر: قانون الاتحاد العام للعمال الجزائريين

http://www.Union Generale des travailleurs. Com.14.04.2014.16 :30h

*القرآن الكريم (برواية ورش).

الحديث:

النووي الدمشقي أبي زكريا يحي بن شرف الدين، رياض الصالحين، تحقيق سيد عمران ومحمد محمود عبد العزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2012.

المصادر باللغة العربية:

2.عباس فرحات ، ليل الاستعمار، الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات Anep ، الجزائر، 2010.

3.المدني أحمد توفيق – هذه هي الجزائر، دار النهضة المصرية، القاهرة ، بدون تاريخ نشر.

المذكرات الشخصية:

4.بن خدة يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

5.الحاج مصالي، مذكرات 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات Anpe، الجزائر، 2007.

المصادر باللغة الفرنسية:

وثائق منشورة :

6.Cirta N°- 26015c-syndicalisme – La Federation de France de l'u nion syndicale des travailleurs Algériennes . www.G.llica.fr.

المراجع باللغة العربية:

7.أجيرون شارل روبير تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 ترجمة فتحي سعدي وآخرون، دار الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008.

8.الأشرف مصطفى ، – الجزائر الأمة والمجتمع – ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1983.

9.أندري شارل جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة نخبة من الأساتذة ،الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976.

10.بزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ط2، شالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11.بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 ، ط2 ، شالة للنشر، الجزائر ، 2009.

12.بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ج2، دار المعرفة الجزائر، 2006.

13.بن براهيم العقون عبد الرحمان ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ج3 دار الفكر ، عمان ، الأردن، 2004.

14.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية الغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

15.بوحوش عمار، العمال الجزائريون بفرنسا، دراسة تحليلية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

16.بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ، دار مداد، قسنطينة ، الجزائر، 2009.

17.بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرن 19 والعشرين، ج3، من وثائق جبهة التحرير الوطني، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

18.الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية نشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

19.الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986

20.الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر – ج1– نشر وتوزيع إتحاد الكتاب الغرب – دمشق سوريا، 1999.

21.زوزو عبد الحميد ، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

22.زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي – التطورات السياسية – الإجتماعية – إقتصادية – 1937– 1939، ج1، ترجمة حاج مسعود، دار هومة ، الجزائر، 2008.

23.سعد الله أبو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية ، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، 1992.

24.صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ، 1830 1930 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ،الجزائر، 1999م.

25.عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

26.عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، دون سنة طبع.

27.عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر، – دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1830 – 1962 ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979.

28.عجالي كمال ، الفكر الاسلامي في الجزائر، منشورات خاصة بطبعة المجاهدين،الجزائر، 2007.

29.عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962 ، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.

30.عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج1، دار المعرفة ، الجزائر، 2007.

31.قنانش محمد، الحركة الوطنية الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982.

32.الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830–1982 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

33.مناصرية يوسف، الاتحاد الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919–1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

34.هارون علي، الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1954–1962، تذييل محمد بوضياف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

35.هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة ، الجزائر، 2010.

36.هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1995.

37.الهواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830 -1960 ، دار الحداثة ، تونس ، بدون تاريخ نشر.

المراجع بالفرنسية:

38.KADAACHE MAHFOUDE, histoire du nationalisme algérien 2emme ditione 1.2 EIVAL Alger 1993.

المعاجم والقواميس:

39.ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1996

40.معجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية، ط3، القاهرة، مصر، 1998.

الجرائد والمجلات:

41.المجلة الباريسية، أوت 1960، (بدون عدد)، (بدون سنة نشر).

42.مجلة المرشد العدد 12 أفريل جوان، 1989م.

43.جريدة المجاهد، العدد 12 أفريل 1957.

44.جريدة المجاهد العدد 15 فيفري 1957م.

45.مجلة الشهاب، ج4، المجلد 12، أوت، سبتمبر، 1936.

46.مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12 نوفمبر 2007م.

47.مجلة المصادر، العدد 1 نوفمبر 2011م.

48.مجلة المرشد، العدد 10 أكتوبر ديسمبر، 1988م.

الرسائل الجامعية:

49.شلالي عبد الوهاب شلالي : دور عمال المناجم الجزائريون في ثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، 2010 ، تحت إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2010.

50.عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستغلال 1819-1985، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، 2004، تحت إشراف الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف ، قسم تاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر.

51.مدور آيت محمود، الحركة النقابية العمالية بين 1954-1962، الجزائر وتونس نموذجا، رسالة ماجستير، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2007

مواقع الأنترنت:

52.الوحيشي خالد، الهجرة: حالة البلدان العربية المراسلة للعمالة

www.scwa-UU.org/popin/publication/.../migration/bouhichi.PDF

53.نعيم بن محمد، الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق

www.hoggar.org//index.php?option.com29-04-20-2014-18:00h

54.جابي ناصر، النقابات والمسألة الاجتمعاية، التجربة الجزائرية

http//arabi-assafir.com.

55.أسامة بدير سامي محمود ، أوريا والهجرة غير المنظمة في مصر بين الواجب والمسؤولية، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد 68 أوت 2009،

www.c212.12.226.70/104/17.social.do.

56.بن صالح، جعفر أحداث 17 أكتوبر جرائم ضد المهاجرين الجزائريين:

www.elmasa.com.or.conrtol/rient/42.

57.خيرة بوسعادة، التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين 1936-1939م
www.cdesoraw.org.

58.رمضان محمد، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، 2009، ص30،
www.ulum.n1/E35.html.

59.قانون الاتحاد العام للعمال الجزائريين
http : www.unio Générale des travailleure Algérien

السمعي البصري:

60.أحمد منصور، شاهد على العصر، أحمد طالب الإبراهيمي، سنوات الثورة الجزائرية، ج2- 6-2-2013. http/www/youtube/com

61.أحمد منصور، شاهد على العصر، أحمد طالب الإبراهيمي، سنوات الثورة الجزائرية، ج3- 19-6-2013. http/www/youtube/com

الفهـرس

الشكر ....

المقدمة............... .... أ-ج

الفصل الأول : أوضاع الجزاء بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954

تمهيد.............. 7

أولا: الأوضاع الاقتصادية 8

1-1الزراعة 8-9

1-1-1 زراعة الحبوب 10

1-1-2 زراعة الخمور... 11

1-2 الصناعة 12

1-2-1 سياسة التصنيع الفرنسية 12-14

1-2-2 الصناعات الإستخراجية 15

1-2-2-1 معدن الفوسفات 16

1-2-2-2 معدن الحديد 17

ثانيا : الأوضاع الإجتماعية : 18

2-1 النمو الديمغرافي للجزائريين 18

2-2 النمو الديمغرافي للأوربيين 19

2-3 تركيبة المجتمع 20

2-3-1المجتمع الريفي 20

2-3-2 المجتمع المدني 21

2-4 نمط السكن 21

2-5 الوضع الصحي 22

ثالثا: الوضع الثقافي 24-23

رابعا:الوضع السياسي : 25

4-1الحزب الشيوعي الجزائري 26-25

4-2 حزب الشعب.. 27

4-3 جمعية العلماء المسلمين.. 28

4-3-1 نشاطات الجمعية 30-28

خلاصة الفصل الأول.. 32

الفصل الثاني : الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ودورها في الثورة التحريرية

تمهيد.. 34

أولا: تعريف الهجرة وأسبابها 35

1-1 تعريفها لغة 35

1-2 تعريفها إصطلاحا... 37-36

1-3 أسباب الهجرة إلى فرنسا.. 38

1-1-3 الأسباب الاقتصادية.. 39

1-2-3 الأسباب السياسية.. 42-41

1-3-3 الأسباب العسكرية 42

1-1-2الأسباب التعليمية والثقافية 44-43

ثانيا: تطور الفكر الإيديولوخي للعمال الجزائريين في فرنسا 45

2-1 الإنخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي 46-45

2-2 الإنخراط في النقابات العمالية الفرنسية 48-47

2-3 تأسيس نجم شمال إفريقيا 49

2-3-1 نشأته	49
2-3-2 العوامل التي ساعدت على ظهوره	50
2-3-3 نشاطه	53-52
ثالثا: نشاط العمال المهاجرون في الثورة التحريرية	54
3-1 إتحادية جبهة التحرير بفرنسا	59-55
3-1-1 مراحل تنظيمها	62-60
3-1-2- نشاط الإتحادية	63-60
3-2-1 عمال المهجر ودعمهم المالي للثورة	65-64
3-2-إنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين	66
3-2-1أهدافها	67-66
3-2-2 المصاعب التي واجهتها	68
3-2-3نشاطها السري	69-68
3-3 مظاهرات 17 أكتوبر 1961	70
3-3-1 أسبابها	71
3-3-2 مجرياتها	72
3-3-3 أهدافها	73
3-3- 4نتائجها	75-74
خلاصة الفصل الثاني	76

الفصل الثالث : مساهمات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية

تمهيد	78
أولا: ظروف العمال الإقتصادية والسياسية قبل تأسيس الإتحاد	79
1-1 ظروف العمل الإقتصادية	81-79

1-2 ظروف العمل السياسية 83-82

1-2-1 بين النشاط النقابي والنشاط السياسي.. 85-84

ثانيا: تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 88-86

2-1 تشكيله وهياكل الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA.. 89

2-2 العوائق التي واجهت الإتحاد العام للعمال الجزائريين في بداياته: 90

2-2-1 الإتحاد العام للنقابات الجزائرية 90

2-2-2 الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين 91

2-3 الإتجاه السياسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين 92

ثالثا : نشاط الإتحاد العام للعمال من الثورة التحريرية إلى وقف إطلاق النار 93

3-1 نشاطه من فيفري 1956 إلى فيفري 1957.. 95-93

3-2 نشاطه من فيفري 1957 إلى 19 مارس 1962.. 98-96

3-2-1 الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تونس 97-96

3-2-2 الأتحاد العام للعمال الجزائريين في المغرب الأقصى 99-98

3-2-3إنخراط اتحاد العمال الجزائريين بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة السيسيل 101-99

3-2-4 المساعدات التي تلقاها الإتحاد العام للعمال الجزائريين 101

رابعا: الإتحاد العام للعمال الجزائريين من وقف إطلاق النار حتى الإستقلال : 102

4-1 الإتحاد العام للعمال الجزائريين بعد وقف إطلاق النار 102

4-2 الإتحاد العام للعمال الجزائريين بعد الإستقلال 104-103

خلاصة الفصل الثالث 105

خاتمة 108-107

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع